وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

دروس في نظريات التجارة الدولية

الطور: ليسانس

المستوى: الثالثة

السداسي: الخامس

إعداد الأستاذ: جمال بوثلجة

الرتبة: أستاذ محاضر"أ"

السنة الجامعية 2026/2025

المحتوى حسب عرض التكوين 2022-2023

السداسي : الخامس

وحدة التعليم : أساسية

المادة : نظريات التجارة الدولية

الرصيد: 5

المعامل: 2

نمط التعليم: حضوري

أهداف التعليم:

– يستطيع الطالب معرفة سير التبادلات التجارية الدولية ومختلف النظريات المفسرة لهذا التبادل وكدا الحلول المقترحة من مختلف المدارس لتسهيل عملية التبادل التجاري الدولي .

- تمكين وإلمام الطالب بالجانب النظري للتجارة الدولية والنظريات الكلاسيكية المرتبطة بها.
- تحديد أهم أنواع النظريات الكلاسيكية المتعلقة بالتجارة الدولية.
- تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادية والتجارة الدولية.

المعارف المسبقة المطلوبة (وصف مختصر للمعرفة المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر)

معرفة بالنظريات التجارية والاقتصاد الجزئي.

محتوى المادة:

1- مدخل للتجارة الدولية وتطور الفكر التجاري.

2- النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية.

3- النظريات النيوكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية.

4- اتجاهات التجارة الدولية.

5- العلاقة بين النمو الاقتصادية والتجارة الدولية.

6- النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

7- النظريات المعاصرة في التجارة الدولية .

8- حركة عوامل الإنتاج الدولية.

9- السياسات التجارية الدولية.

10- التكتلات التجارية الدولية.

طريقة التقييم: تقيم مستمر + إمتحان نهائي ويقاس معدل المادة بالوزن الترجيحي للدروس(60%) والأعمال الموجهة (40%).

الفهرس

البيان	الصفحة
مقدمة	**1**
المحور الأول: مدخل للتجارة الدولية وتطور الفكر التجاري.	3
أولا– ماهية التجارة الدولية	3
ثانيا– الفرق بين التجارة الدولية الداخلية	6
ثالثا– تطور الفكر التجاري	7
تمارين للحل	14
المحور الثاني: النظريات التقليدية للتجارة الخارجية	15
أولا– نظرية النفقات المطلقة لـ: آدم سميث Adam smith	15
ثانيا– نظرية النفقات النسبية لـ: دافيد ريكاردو (David. Ricardo)	20
نظرية القيم الدولية لـ: جون ستيوارت ميل (J.S. Mill)	24
4– الانتقادات الموجهّة للنظرية التقليدية في التجارة الخارجية	26
تمارين للحل	27
المحور الثالث: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية	30
أولا– نموذج هكشر–أولين (B.ohlin–E.heckcher) في التجارة الدولية	30
ثانيا– نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـ(جوتفريد هابرلر)	38
تمارين للحل	47
المحور الرابع: اتجاهات التجارة الدولية.	49
أولًا: مفهوم اتجاهات التجارة الدولية	49
ثانيًا: الاتجاهات الجغرافية للتجارة الدولية	49
ثالثًا: الاتجاهات السلعية	50
رابعا: هيكل الصادرات العالمية	51
خامسا: العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة:	53
تمارين للحل	54
المحور الخامس: العلاقة بين النمو الاقتصادية والتجارة الدولية.	56
أولًا: الإطار النظري للعلاقة	56
ثانيًا: قنوات تأثير التجارة على النمو	56
ثالثًا: فرضية النمو المدفوع بالصادرات	57

ربعا: المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي	57
خامسا: العلاقة بين النمو والتجارة الدولية	60
سادسا: التأثير المتبادل بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي	61
تمارين للحل	63
المحور السادس: النظريات الحديثة في التجارة الدولية	65
أولا: انتقادات موجهة لنظرية هكشر أولين وريكاردو من قبل النظريات الحديثة	65
ثانيا: نظرية هوفباور (اقتصاديات الحجم)	65
ثالثا: نظرية الطلب الممثل لـ: ستيفان برنستام ليندر (Staffan Burenstam Linder)	67
رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية ليندر	70
تمارين للحل	71
المحور السابع: النظريات المعاصرة في التجارة الدولية.	73
أولا: المنافسة غير الكاملة لـ (هايمير hymer)	74
ثانيا: التناسبية لـ ماكي(appropriabiliuy;magee)	75
ثالثا: نظرية الفجوة التكنولوجية (ميشال بوسنر)	75
رابعا: نظرية دورة حياة المنتج (فارنون)	77
خامسا: نظرية أليبير (أسواق رأس المال)	80
تمارين للحل	81
المحور الثامن: حركة عوامل الإنتاج الدولية.	84
أولا- نظرية(ستولبر-ساموبلسون) وعناصر الانتاج	84
ثانيا- أنموذج كيرنز وعناصر الإنتاج	85
ثالثا- نظرية ريبزنسكي RYBCZYNSKI THEOREM وعناصر الانتاج	87
رابعا- نظرية الهجرة وعناصر الانتاج	88
تمارين للحل	89
المحور التاسع: السياسات التجارية الدولية.	91
أولا: مفهوم السياسة التجارية	91
ثانيا: أنواع السياسات التجارية	92
ثالثا: أدوات السياسة التجارية	93
رابعا/ آثار السياسات التجارية	94
تمارين للحل	96

المحور العاشر: التكتلات التجارية الدولية.	97
أولا مصطلحات	97
ثانيا– مقدمة عن الاتفاقات التجارية الدولية	98
ثالثا: جولات الغات	99
رابعا: الاتفاقيات التجارية الاقليمية Regional Trade Agreements RTAS	100
خامسا– المؤيدون والمعارضون لاتفاقيات التجارة الاقليمية	101
سادسا: المنظمة العالمية للتجارة	102
تمارين للحل	104
المراجع	105

مقدمة

تُعَدّ التجارة الدولية أحد أهم فروع علم الاقتصاد، لما لها من دور محوري في تفسير أنماط التبادل بين الدول، وفهم محددات التخصص الدولي، وتحليل آثار الانفتاح التجاري على النمو والتنمية والاستقرار الاقتصادي. وقد حظي هذا المجال باهتمام واسع من قبل رواد الفكر الاقتصادي منذ كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو، وصولًا إلى الإسهامات المعاصرة التي سعت إلى تفسير التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة، وتزايد الترابط بين الأسواق، وتنامي دور التكتلات الاقتصادية الدولية.

وانطلاقًا من أهمية هذا الحقل المعرفي لطلبة السنة الثالثة تخصص مالية وتجارة دولية، تأتي هذه المطبوعة الأكاديمية لتقديم عرض علمي منهجي لأبرز نظريات التجارة الدولية، في إطار يجمع بين التأصيل النظري والتحليل التطبيقي، بما يعزز قدرة الطالب على فهم الظواهر التجارية الدولية وتحليلها وفق أدوات علمية رصينة.

تبدأ المطبوعة بمدخل مفاهيمي للتجارة الدولية وتطور الفكر التجاري، من المدرسة المركنتيلية إلى النظريات الحديثة، ثم تتناول النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية، وفي مقدمتها نظرية الميزة المطلقة والميزة النسبية، قبل الانتقال إلى النظريات النيوكلاسيكية التي ركزت على وفرة عناصر الإنتاج واختلافها بين الدول.

كما تعالج المطبوعة اتجاهات التجارة الدولية وتحولاتها المعاصرة، وتناقش العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الدولية، من خلال إبراز أثر الانفتاح التجاري على الإنتاجية وتراكم رأس المال ونقل التكنولوجيا. وتخصص فصولًا للنظريات الحديثة والمعاصرة التي فسرت التجارة داخل الصناعة، ودور اقتصاديات الحجم، والمنافسة غير الكاملة.

ولا يقتصر المحتوى على الجوانب النظرية فحسب، بل يمتد ليشمل دراسة حركة عوامل الإنتاج الدولية، والسياسات التجارية وأدواتها، وأثرها على رفاهية الدول، إضافة إلى تحليل ظاهرة التكتلات التجارية الدولية ودورها في إعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية.

وتسعى هذه المطبوعة إلى تحقيق جملة من الأهداف البيداغوجية، أهمها:

- تمكين الطالب من استيعاب الأسس النظرية للتجارة الدولية.
- تنمية القدرة على المقارنة بين مختلف المدارس الفكرية.

- تحليل السياسات التجارية في ضوء الأطر النظرية.
- ربط المفاهيم النظرية بالواقع الاقتصادي الدولي المعاصر.

وعليه، تم إعداد هذه المطبوعة وفق تسلسل منطقي يراعي التدرج من المفاهيم الأساسية إلى القضايا المتقدمة، مع الحرص على تبسيط الطرح دون الإخلال بالعمق العلمي، بما ينسجم مع متطلبات التكوين الأكاديمي في ميدان المالية والتجارة الدولية.

المحور الأول: مدخل للتجارة الدولية وتطور الفكر التجاري.

تعدّ التجارة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي ساهمت في تطور المجتمعات عبر التاريخ، إذ مكّنت الدول من تبادل السلع والخدمات وتلبية حاجاتها التي قد لا تستطيع إنتاجها محليًا. ومع تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول واتساع نطاق التبادل، برز مفهوم التجارة الدولية باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العالمي المعاصر، لما له من دور في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد.

وتتميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية بعدة خصائص تتعلق باختلاف الحدود السياسية، وتعدد العملات، وتباين القوانين والأنظمة الاقتصادية بين الدول، الأمر الذي يجعلها أكثر تعقيدًا وتنظيمًا من التبادل التجاري داخل حدود الدولة الواحدة. ومن هنا تظهر أهمية فهم طبيعة هذه التجارة والتمييز بينها وبين التجارة الداخلية.

كما أن دراسة التجارة الدولية لا تكتمل دون التطرق إلى تطور الفكر التجاري الذي حاول تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول وتحديد الأسس التي تقوم عليها، حيث شهد هذا الفكر تطورًا عبر مراحل تاريخية مختلفة بدءًا من الأفكار التجارية التقليدية وصولًا إلى النظريات الحديثة التي تفسر أنماط التبادل الدولي.

وعليه، سيتم في هذا المحور التطرق إلى ماهية التجارة الدولية، ثم إبراز الفرق بينها وبين التجارة الداخلية، وأخيرًا استعراض تطور الفكر التجاري الذي أسهم في تفسير ظاهرة التجارة بين الدول.

أولا/ ماهية التجارة الدولية

1. مفهوم التجارة الدولية والتجارة الخارجية

الدولية التجارة(International Trade) : هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان.

التجارة الخارجيةTrade foreign : هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة، وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات... إلخ.

2. أهمية التجارة الدولية

إن الحياة الاقتصادية أصبحت تتصف التنوع والتعقيد، فلا يمكن أن نتصور دولة ما يمكنها أن تنعزل عن العلم مهما كانت درجة قوتها الاقتصادية رغم الاختلاف الإيديولوجي والثقافي والهيكل السياسي والاجتماعي إلا أنه توجد علاقات بين مختلف دول العالم. وتعود التجارة الدولية بالفائدة على الفرد والمؤسسة والدولة.

- ❖ تحسين مستواه المعيشي، حيث تساعد الفرد داخل الدولة من الحصول على منتجات من دولة أو دول مختلفة في العالم.
- ❖ تساهم في زيادة الأرباح وتحقيق البقاء بالنسبة للمؤسسات.
- ❖ أما بالنسبة للدولة فمن خلالها يمكن تحقيق فائض في الميزان التجاري.

3. دوافع قيام التجارة الدولية

تعود فكرة التجارة بين أوروبا والشرق الأقصى إلى "مارك باولو" بعد غيابه عن البندقية الايطالية خمس وعشرون سنة قضاها في آسيا)من (1295–1270؛ حيث لاحظ امكانية نقل الحرير والقطن والخشب والصندل والأحجار الكريمة الفحم الحجري بين آسيا وأوروبا التي تعود بالفائدة على البلدين. ومن أهم الدوافع لقيام التجارة الدولية حسب الملاحظة التي قدمها مارك باولو ما يلي:

1. إمكانية الحصول على أسواق جديدة
2. إمكانية اكتساب أفكار جديد
3. الحصول على عمل رخيص
4. الحصول على موارد طبيعية
5. الحصول على منتجات لم تكن معروفة من قبل

4. أسباب قيام التجارة الدولية: إن قيام التجارة الدولية تعود للاسباب التالية:

- ❖ تقليل الاعتماد على السوق المحلي
- ❖ زيادة فرص النجاح(زيادة الأرباح): وخاصة إذا لم يكن هناك خطأ في التسعير فإن زيادة المنتجات يؤدي إلى زيادة المبيعات مما يؤدي إلى زيادة الأرباح.
- ❖ زيادة الكفاءة تحقيق الأهداف المسطرة في الوقت المحدد
- ❖ زيادة الإنتاجية: يمكن للتجارة الدولية أن تساهم في تحسين الإنتاجية بنسبة 34 في المائة
- ❖ الميزة الاقتصادية: حيث أنه يمكن الاستفادة من تقلبات أسعار العملات، فعندما تكون سعر العملة
- ❖ الأجنبية منخفضا تلجأ المؤسسة للتصدير لتحقيق عوائد أكبر. مع تفادي تعريفات الاستيراد في البلد الذي تصدر إليه.
- ❖ زيادة النمو الاقتصادي: إن زيادة التجارة الدولية سيؤدي إلى زيادة فرص النمو الاقتصادي.
- ❖ التعاون: إن العمل في بيئات دولية مختلفة سيجعل المؤسسات تستفيد من الملاحظات والتعليقات

الخاصة بالمنتج مما يؤدي بالمؤسسة إلى العمل على التطوير والابتكار في المنتج لتلبية حاجيات العملاء.

5. خصائص التجارة الدولية:

-تعقد المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية(مشكل الصرف الأجنبي، الأجور الدولية، الأسعار، الدولية، الدفع)

-الفصل بين المشترين والمنتجين(المصدرين والمستوردين)

-تنوع القيود(البيئة القانونية)؛ حيث كل دولة لها قانون خاص بها ينظم عمليات التصدير والاستيراد

-الحاجة إلى الوسطاء: تحتاج المؤسسات الدولية إلى وسطاء نقل وشحن وعبور في مختلف دول العالم

-المخاطرة: حيث أن نقل البضائع إلى مناطق بعيدة قد يسبب تلف المنتوج

-الاحتكام لقانون التكلفة المقارنة: وفيها تقوم الحكومات أو المؤسسات بالمقارنة بين تكلفة إنتاج منتوج ما وتكلفة استيراده مباشرة من الخارج

-الرقابة الحكومية: حيث أن الدولة هي التي توافق على التصدير أو الاستيراد من بلد معين يمكن التعامل معه.

6. مزايا وعيوب التجارة الدولية

المزايا

- ❖ الاستخدام الأمثل للمواد الطبيعية.
- ❖ توافر جميع أنواع البضائع.
- ❖ مزايا الإنتاج في نطاق واسع أي الإنتاج من أجل اشبع السوق الدولي وليس المحلي فقط.
- ❖ الاستقرار في الأسعار.
- ❖ تبادل المعرفة الفنية وإنشاء صناعات جديدة.
- ❖ القدرة على تخطي أزمة الكوارث الطبيعية في حالة حدوثها؛ فبدلا من أن تنتج تقوم بعملية الاستيراد لتلبية حاجات المجتمع.

العيوب

- ❖ التأثير على تطوير الصناعات المنزلية في الدولة التي تميل للاستيراد

- ❖ الاعتماد الاقتصادي: غالبا ما تعتمد الدول المتخلفة على الدول المتطور في مختلف المجالات
- ❖ الاعتماد السياسي: التشجيع على القهر والعبودية من قبل الدول المستعمرة سوء استخدام الموارد في حالة الإفراط في الصادرات استيراد السلع الضارة
- ❖ تخزين البضائع بغرض التصدير يؤدي للندرة
- ❖ الخطر على السلام الدولي؛ بسبب عدم السلام الداخلي من خلال انقلاب الشعوب على أنظمتها. كما يمكن أن تكون سببا في الحروب العالمية بسبب التنافس بين الدول على الأسواق الدولية.

ثانيا/ الفرق بين التجارة الدولية الداخلية

1- الاختلاف من حيث جمع البيانات

بحكم التجارة الدولية هي من الموضوعات التي تحتاج إلى حقائق وأرقام لتحويل الاقتصاد من فلسفة سياسية إلى علم من علوم الاجتماع، فهي تختلف عن التجارة الداخلية لأنها تحتاج إلى معلومات من المصدرين والمستوردين والجمارك. في حين التجارة الداخلية تحتاج إلى معلومات من التجار.

ومن جهة أخرى فإن إمكانية جمع البيانات عن التجارة الدولية تكون أسهل من جمعها عن التجارة المحلية بسبب وجود منافذ محددة لدخول وخروج السلع والخدمات من وإلى الوطن لكن التجارة المحلية لا توجد منافذ محدد.

2- اختلاف قوانين التجارة الدولية عن الداخلية

يمكن شرح هذا العنصر بناء على مجموعة من النقاط في الجدول التالي:

الجدول رقم(01)

اختلاف قوانين التجارة الدولية عن الداخلية

حركة عوامل الانتاج	اختلاف العملات	اختلاف السياسات القومية	اختلاف الاسواق	الشعور بالانتماء	تنظيمات التجارة الدولية

يرى الكلاسيكيون أنه يمكن انتقال عوامل الانتاج داخل الدولة لكن يصعب انتقالها خارج حدود الدولة، كما تتجه اسعار عوامل الانتاج إلى التعادل داخل الدولة مثل الأجور يمكن أن تتساوى بين الأشخاص الذين لهم نفس المهارات	ما يميز التجارة الدولية هو استعمال عملات مختلفة. حيث أن التبادل الدولي يتطلب التوافق بين البائع والمشتري حول العملة التي يتم الدفع بها لاتمام البيع.	يمكن أن تؤثر السياسة المالية والنقدية على مستوى الأسعار في الدولة. فهذه السياسات قد تكون مشعة أو معيقة لانتاج بعض السلع مما يكون لها أثر غير مباشر على العلاقات الاقتصادية بين الدولة وباقي الدول الأخرى.	تختلف السوق المحلية على السوق الأجنبية من نواحي كثير مثل اختلاف نوع السلعة مثل (قيادة السيارة في انجليترا تختلف عنها في ايطاليا) وكذا اختلاف اللغة المستخدمة والعادات والتقاليد والأذواق	داخل الدولة الواحدة توجد مجموعة من الروابط (روابط القرية أو الديانة أو المهنة) فالتجارة الداخلية تكون بين أفراد الشعب الواحد لكن التجارة الدولية تكون بين أفراد مجموعة من الدول	تخضع التجارة الدولية إلى جملة من الضوابط والتنظيمات مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص التي لم تخضع لها التجارة المحلية

المصدر: إعداد الأستاذ بالاعتماد على سامي خليل، الاقتصاد الدولي،دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص24-30.

ثالثا/ تطور الفكر التجاري

مرّ الفكر التجاري عبر التاريخ بعدة تحولات وتطورات، حيث اتخذ التبادل التجاري أشـــكالًا متعددة ومختلفة من عصـر لآخر، ويرجع ذلك إلى سـعي الإنسـان لفهم العوامل التي تتحكم في الظواهر الاقتصـادية كالإنتاج والاسـتهلاك والتوزيع والتبادل. كما حاول هذا الفكر تفسـير المشـكلات الناتجة عن ندرة الموارد في ظل تزايد الحاجات؛ غير أن هذه المحاولات لم ترقَ إلى مســتوى العلم، وذلك لأن المجتمعات الزراعية كانت تهدف أسـاسًـا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي لا إلى التبادل، إضـافة إلى أن العمل المأجور لم يكن شـائعًا لكون النشـــاط الزراعي كان يعتمد على العبيد، كما أن التبادل لم يكن يتم باســـتخدام النقود بل من خلال نظام المقايضـــة. وترجع هذه التصـــورات إلى الفترات الســـابقة للميلاد، مرورًا بعهدي اليونان والرومان وصـــولًا إلى العصور الوسطى.[1]

[1] – نجلاء عبد الحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع، جامعة بنها، دون سنة نشر، ص08.

غير أن تزايد عدد السكان وتنوع حاجات الإنسان واختلافها كشف عن عجز نظام المقايضة عن تلبية هذه المتطلبات؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور النقود كوسيلة للتبادل، ومن ثم بروز الفكر الاقتصادي التجاري، يليه الفكر الاقتصادي الطبيعي باعتباره علمًا قائمًا بذاته خلال الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، وذلك بعد هيمنة الطبقة البرجوازية على النشاط الاقتصادي. ومن خلال ما سبق يتبين أن الأفكار الاقتصادية مترابطة ولا يمكن فصلها عن بعضها، إذ إن الأفكار التجارية المعاصرة ما هي إلا امتداد لأفكار تعود جذورها إلى ما قبل الميلاد. وبناءً على ذلك، يمكن تناول هذا المبحث من خلال التطرق إلى نشأة الفكر التجاري، والأسس التي قام عليها، إضافة إلى السياسات المرتبطة به.

1- نشأة الفكر التجاري

يُعدّ الفكر التجاري منطلقًا لظهور الفكر الاقتصادي السياسي، الذي بدأت ملامحه تتبلور في أواخر القرن الخامس عشر. ولم يكن بروز هذا الفكر وليد الصدفة، بل جاء نتيجة للتغيرات التي مست العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأوروبية، حيث برزت الرأسمالية التجارية كبديل للنظام الإقطاعي. وقد ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث هذا التحول، من أبرزها ما يأتي:[2]

- هجرة العبيد من الريف إلى المدينة هروبا من الاستغلال.
- التوسع الكبير في مجال التجارة الخارجية، وهذا الأمر لم يكن معروفا من قبل.

إلى جانب ما سبق، برزت عوامل أخرى يمكن عرضها بإيجاز كما يأتي:[3]

- اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي خلال الحروب الصليبية، وهو ما أسهم في فتح طرق بحرية جديدة للمواصلات، من أبرزها رأس الرجاء الصالح، إضافة إلى اكتشاف كولومبس للقارة الأمريكية سنة 1492م، والتي كانت غنية بالذهب والفضة، مما أدى إلى تدفقهما نحو إسبانيا والبرتغال ثم إلى باقي الدول الأوروبية .
- ظهور عصر النهضة، حيث تلاقت مصالح التجار مع طموحات الملوك، مما أدى إلى إضعاف النظام الإقطاعي والقضاء على نفوذ أسياده في عدة مناطق، وبالتالي تحرير المدن الأوروبية وظهور الدولة بمفهومها الحديث القائمة على سلطة مركزية موحدة تحت حاكم واحد .

---

[2] – عمرو هشام محمد: مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي، دار طلاس، دمشق، 2009، ص04.

[3] – زينب صالح الأشوح: الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية مقارنة، المكتبة الالكترونية www.kotobarabia.com، ص09.

- توجه التجار نحو النشـــاط الصـــناعي لخدمة التجارة، وهو ما أســـهم في بروز طبقة العمال، وبذلك تبلورت ملامح هذا الفكر خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر فيما عُرف بالنظام الرأسمالي، حيث كانت التجارة نشـاطه الرئيسـي، ثم أصـبحت الصـناعة تابعة لها وخادمة لها، فظهر ما يسـمى بالرأسـمالية التجارية، التي سـعت إلى وضـع تنظيمات تهدف إلى تحقيق أقصـى ربح ممكن، ولذلك وُصـفت بالرأسـمالية التنظيمية تمييزًا لها عن الرأسـمالية الصـناعية التي ظهرت لاحقًا، والتي قامت على مبدأ الحرية الاقتصـادية وتقليص تدخل الدولة، وقد اسـتمرت الرأسـمالية التجارية إلى منتصـف القرن الثامن عشر .
- سعي الفكر التجاري إلى تحقيق قوة الدولة والبحث عن وسائل تعزيز ثروتها .

وبصـفة عامة، فقد سـاد الفكر التجاري خلال الفترة الممتدة من القرن الخامس عشـر إلى القرن الثامن عشـر، وســـاهمت عدة عوامل في ظهوره، من بينها الاكتشـــافات الجغرافية في أمريكا، التي زادت من الطموحات السياسية للدول الاستعمارية، وأفرزت مشكلات جديدة استدعت اهتمام المفكرين، خاصـة فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة ومستعمراتها. كما ظهرت صعوبات في العلاقات التجارية الدولية نتيجة بُعد المسافات بين مصادر المواد الأولية والأسواق، وقد أدت هذه الاكتشافات إلى إدخال تطورات في أساليب الإنتاج وبداية ملامح الثورة الصناعية، الأمر الذي ساهم في ازدهار التجارة وتزايد تراكم رأس المال.[4]

2- الأسس التي قام عليها الفكر التجاري

اهتمّ الفكر التجاري بمسـألة الثروة وسـبل زيادتها، كما سـعى إلى تحديد كيفية توزيعها على المسـتوى العالمي، إضـــافة إلى محاولة تفسـير أسـباب ارتفاع الأسـعار في البلدان الأوروبية. وانطلاقًا من ذلك، قدّم المفكرون مجموعة من الأفكار التي شكّلت الأساس الذي قام عليه هذا الفكر، ويمكن عرضها فيما يأتي:

- تتمثل الثروة الحقيقية للدولة في امتلاكها للذهب والفضـــة، حيث تُعد هذه الثروة أســـاس قوة الدولة ومصدر نفوذها.[5]
- يتمثل الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية في السعي إلى الحصول على معدني الذهب والفضة، ومن ثمّ ارتبطت أفكار المدرسة التجارية بما يُعرف بنظرية "الاقتصاد من أجل القوة".[6]
- يشـــترك جميع أنصـــار الفكر التجاري في تقديرهم الكبير للنقود، انطلاقًا من اعتقادهم بأن المعادن النفيسة كالذهب والفضة تمثل أساس الثروة، وأن النقود تُعد مخزنًا للقيمة وليس مجرد وسيلة للتبادل.

---

[4] – حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، بيروت، 1995، ص38.

[5] – نجلاء عبد الحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص37.

[6] – حسين عمر: تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1994، ص158.

ومع ذلك، فإن هذا التقدير لم يمنعهم من الدعوة إلى تخفيض سعر الفائدة، مستندين في ذلك إلى بعض الآراء المسيحية التي تُحرّم الربا.[7]

- يرى أنصار الفكر التجاري أن ثروة العالم ثابتة، بحيث إن ما تحققه دولة من مكاسب يكون على حساب دول أخرى تخسر بالقدر نفسه؛ لذلك دعوا إلى ضرورة سعي كل دولة إلى جذب الذهب والفضة من الخارج، وهو ما يعكس امتداد تصورهم لاكتساب الثروة إلى خارج حدود الدولة، خاصة من خلال التوسع والاستعمار.[8]
- ظهرت النظرية الكمية للنقود على يد جان بودان (Jean Bodin) عام 1568م، وتنص على وجود علاقة مباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، حيث يؤدي ازدياد كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار. وجاءت هذه الظاهرة نتيجة تدفق الذهب والفضة إلى الدول الأوروبية، سواء من خلال عمليات التبادل التجاري أو من خلال الحصول عليها من دول أخرى عبر الاحتلال. وسميت هذه النظرية بـ"النظرية الكمية في قيمة النقود"، التي تشير إلى أن زيادة كمية النقود تقلل من القوة الشرائية لها، والعكس صحيح. وقد شهدت إسبانيا، وخاصة في منطقة الأندلس، ارتفاع الأسعار إلى خمسة أضعاف قيمتها بين عامي 1500م و1600م.[9]

3- سياسات الفكر التجاري

أكد الفكر التجاري على أهمية تدخل الدولة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، باعتباره يحقق التوازن والتناسق بين هذه المجالات. كما أن دور الدولة، من منظور هذا الفكر، يسهم في زيادة الثروة وبالتالي تعزيز قوة الدولة.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الفكر التجاري على سياسات متنوعة، شملت تنظيم المعادن النفيسة، وتشجيع الصادرات، والتحكم في الواردات، بالإضافة إلى تطوير الزراعة والصناعة.

3-1- السياسة المتعلقة بالمعادن النفيسة

كان حجم المعادن النفيسة خلال الفترة التي ساد فيها الفكر التجاري يُعدّ معيارًا لقياس قوة الدولة، وبالتالي أصبح الهدف الأسمى للدولة هو جمع أكبر كمية ممكنة منها. ومع ذلك، كانت الدول تختلف في إمكانياتها على الحصول على هذه المعادن، فبعضها كان غنيًا بها بينما كانت دول أخرى تفتقر إليها.

---

[7] – عمرو هشام محمد: مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص05.

[8] – زينب صالح الأشوح: مرجع سابق، ص100.

[9] – جون كينيت جالبريت: تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، عالم المعرفة، العدد261، 2000، ص48.

وفي سبيل تحقيق الدولة القوية وفقًا للفكر التجاري، تتبع الدولة سياستين مختلفتين تبعًا لوضعها من المعادن النفيسة: فالدولة التي تمتلك المعادن قد تلجأ إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات، بما يسهم في كسب المزيد من المعادن أثناء التصدير ومنع تسربها. أما الدولة التي تفتقر إلى هذه المعادن، فقد تعتمد سياسة الاستغلال بالقوة، أي إمكانية احتلال دولة أو دول تمتلك هذه المعادن.

ونظرًا لأن الفكر التجاري نشأ في أوروبا بالتزامن مع بروز البرجوازية التجارية التي سعت لتحقيق قوة الدولة، يمكن الإشارة إلى أبرز الدول التي كانت سبّاقة في تطبيق هذه السياسات، وهي:[10]

أ- سياسة المعادن النفيسة في إسبانيا: قامت إسبانيا بسياسة تهدف إلى منع تصدير المعادن النفيسة إلى الخارج، مع اشتراط أن تكون قيمة البضائع المصدرة مقابل هذه المعادن. وقد ساهم هذا النهج في وصول إسبانيا إلى عصرها الذهبي خلال القرن السادس عشر، إذ توفرت لديها كميات كبيرة من الذهب والفضة المستخرجة من مستعمراتها في أمريكا، مما أسهم في تأسيس صناعات ضخمة وانتعاش أسواقها المحلية.

ب- سياسة المعادن النفيسة في فرنسا: اعتمدت فرنسا سياسة تهدف إلى الحصول على المعادن النفيسة عبر الصادرات الصناعية بدلاً من الزراعية، نظرًا لأن المنتجات الصناعية لا تتأثر بالعوامل الطبيعية والمناخية كما هو الحال مع المنتجات الزراعية. وبناءً على ذلك، شجعت فرنسا الصناعات الوطنية وفرضت الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، كما أسست شركات كبيرة لتصريف منتجاتها في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، لجأت فرنسا إلى استخراج المعادن النفيسة من مستعمراتها وبعض الدول الإفريقية.

ج- سياسة المعادن النفيسة في إنجلترا: اختلفت سياسة إنجلترا في الحصول على المعادن النفيسة عن سياسات إسبانيا وفرنسا، إذ اعتمدت على التبادل التجاري. ويُعزى ذلك إلى امتلاك إنجلترا أسطولًا تجاريًا ضخمًا ميزها عن باقي الدول، فعمدت إلى سن قوانين لحماية تجارتها، من أبرزها قانون الملاحة، الذي نص على أن تكون السفن المشاركة في التجارة بين إنجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص إنجليز، وأن يشكل البحارة الإنجليز ثلاثة أرباع طاقم السفينة، وأن تُنقل البضائع الواردة من الخارج عبر السفن الإنجليزية فقط.

---

[10] – أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط1، 2000، ص69-72.

3-2- السياسة المتعلقة بالميزان التجاري

يُعدّ الميزان التجاري حسابًا يبيّن الفرق بين الصادرات والواردات خلال فترة محددة، عادةً ما تكون سنة واحدة؛ فزيادة قيمة الصادرات عن الواردات تؤدي إلى تحقيق فائض للدولة، بينما يؤدي ارتفاع قيمة الواردات عن الصادرات إلى حدوث عجز. وبناءً على هذا المبدأ، ركّز الفكر التجاري على تحقيق فائض في الميزان التجاري عبر تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، ولذلك أُطلق على الميزان التجاري لقب "ميزان القوى"، مما يعني أن تحقيق الفائض يسهم في زيادة احتياطيات المعادن النفيسة وتعزيز قوة الدولة.

3-3- السياسة المتعلقة بالزراعة

لا يختلف اثنان على الأهمية الكبيرة للقطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي، إذ تلعب الزراعة دورًا محوريًا في الربط بين التجارة والصناعة. وبناءً على ذلك، تتجه سياسات التجاريين في هذا القطاع نحو تخفيض تكاليف الإنتاج بهدف:[11]

- تمكين المنتجات الزراعية المحلية من منافسة السلع الأجنبية، سواء في السوق الداخلية أو في الأسواق الخارجية.
- تقليل الاعتماد على استيراد المواد الزراعية، لا سيما المواد الغذائية، من الخارج.
- توفير المواد الزراعية للسكان ولعمال الصناعة بأسعار مناسبة ومعقولة.

ورغم أهمية الزراعة، فقد أولى الفكر التجاري اهتمامًا أكبر بالصناعة على حساب القطاع الزراعي، باعتبار أن الصناعة تنتج سلعًا ذات أسعار مرتفعة مقارنة بالمنتجات الزراعية، مما يسهم في تحقيق كميات أكبر من المعادن النفيسة.

3-4- السياسة المتعلقة بالصناعة

جاءت هذه السياسة بهدف إثراء الدولة من خلال تشجيع الصناعات المحلية وزيادة صادراتها، إذ يرى الفكر التجاري أن الصناعة هي القطاع الأكثر قدرة على زيادة حجم المعادن النفيسة. وقد دافع عن هذه السياسة الوزير كولبير (Colbert)* ، الذي اتخذ عدة إجراءات لتعزيز الصناعات المحلية، حيث أسست الحكومة الفرنسية صناعات جديدة على شكل احتكارات وامتيازات، أُطلقت عليها تسمية "الصناعة الملكية" لأنها تُدار بعقود ملكية. كما تدخلت الدولة لتنظيم التجارة وفرض قيود تهدف إلى تشجيع الصناعة، إضافةً إلى اتخاذ

[11] – زينب صالح الأشوح: مرجع سابق، ص107.

تدابير لتخفيض تكاليف الإنتاج الصـناعي، مثل منع ارتفاع أسـعار المواد الغذائية، وتقديم إعانات للمنتجات الصناعية.[12]

[12] – حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص41.

*جان باتيست *كولبير* (j-b. Colbert 1619-1683) وزيراً للمالية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر.

تمارين للحل

التمرين الأول: **عرف ما يلي:**

- التجارة الداخلية
- التجارة الدولية
- التكلفة المقارنة

التمرين الثاني: أجب(أجيبي) على الأسئلة التالية

- مانوع القيود التي تواجه التجارة الدولية؟
- ماالفرق بين الاعتماد السياسي والاعتماد الاقتصادي؟
- مامعنى التجارة محصلتها صفر حسب التجاريين؟
- ماهو الهدف الجوهري للمذهب التجاري؟
- ما هي أسباب انهيار المذهب التجاري؟

المحور الثاني: النظريات التقليدية للتجارة الخارجية

تُعد الرأسمالية التجارية مرحلة فارقة في النشاط الاقتصادي؛ إذ كان النظام الإقطاعي يعتمد أساسًا على الزراعة لتلبية الاحتياجات اليومية للأفراد، غير أن صعود الطبقة البورجوازية في أوروبا أدى إلى تراجع هذا النظام، وأصبحت التجارة تحتل الصدارة في النشاط الاقتصادي، مع التركيز على تطوير الصناعة لدعمها.

وفي هذا الإطار بدأ الاهتمام بالتجارة الخارجية؛ حيث سعت الدول التي دعمت الصادرات مثل (فرنسا وإسبانيا وإنجلترا والبرتغال) إلى تعزيز الصادرات للحصول على المقابل من المعادن النفيسة، وتقليص الواردات لمنع فقدان هذه المعادن.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الرأسمالية التجارية ساهمت في اتساع نطاق النشاط التجاري الخارجي، وهو ما أحدث نقلة نوعية في مجالي الصناعة والمواصلات، واستمرت هذه التحولات إلى أن أصبح العالم يتعامل ضمن نظام اقتصادي دولي موحد.

كما صاحبت التطورات في الصناعة والمواصلات تغييرات في دور الدولة ضمن النشاط الاقتصادي؛ فقد سبق الإشارة إلى دور الدولة في تنظيم وإدارة الاقتصاد للحصول على المعادن النفيسة، إلا أن التحول بدأ يظهر في بعض الدول، ومن أبرزها إنجلترا، التي سعت لإقامة موقع احتكاري في العالم الجديد، حيث برز مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" الذي جسّد الفكر التقليدي على يد آدم سميث في أواخر القرن الثامن عشر، وتبعت ذلك ظهور اتجاهات فكرية جديدة للتقسيم الدولي للعمل في الفترة بين أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. واستمر الاقتصاد الدولي في التطور حتى يومنا هذا، حيث يرتبط الفكر الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالتطبيق في مجال التجارة الدولية منذ الرأسمالية التجارية وحتى الآن. وخلال تلك المرحلة ظهرت عدة نظريات أسهمت بشكل كبير في التجارة الخارجية، شملت النظريات الكلاسيكية أو التقليدية، والنظريات الحديثة، إضافة إلى بعض الاتجاهات الفكرية الجديدة في تفسير التجارة الدولية. وقد جاءت هذه النظريات في واقع الحال كرد فعل على القيود التي فرضتها الرأسمالية التجارية على التجارة، غير أن النظرية التقليدية وما تلاها دعت إلى تحرير التجارة، وسيتم التطرق إلى ذلك في النقاط الآتية.

أولا- نظرية النفقات المطلقة لـ: آدم سميث Adam smith

هاجم آدم سميث سياسات التجارة الخارجية التي اتبعها التجاريون، وكشف عن محدودية الاعتقاد السائد لديهم بأن ثروة الدولة تقتصر على ما تمتلكه من المعادن النفيسة، كما انتقد تمسكهم الشديد بقيود

التجارة. وأبرز سميث فوائد حرية التجارة للبلاد من خلال الاستفادة من مزايا تقسيم العمل، الذي يساهم في توسيع السوق وزيادة الإنتاجية.

وكان الأساس الذي اعتمده آدم سميث في الدفاع عن حرية التجارة بين الدول قائماً على مبدأ بسيط: إذا تمكن بلد أجنبي من توفير سلعة بتكلفة أقل مما لو أنتجتها الدولة نفسها، فمن الأفضل شراء هذه السلعة منه مقابل جزء مما تنتجه.[13] ويعني ذلك ضرورة النظر إلى تكلفة الإنتاج في كلا البلدين قبل إقامة التجارة.

وينتمي آدم سميث إلى المدرسة الطبيعية، التي تقوم على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي قادر على موازنة المصلحة الخاصة والعامة بطريقة أفضل من أي نظام آخر. وقد استقى سميث هذه الفكرة من دراسته لأفكار المدرسة الطبيعية الفرنسية أثناء تواجده هناك، وعلاقاته مع بعض روادها، حيث أشار في بعض كتاباته إلى "كيناي".

ويرتكز الأساس النظري لآدم سميث على اعتقاده بسلامة وكفاية النظام الطبيعي، واعتباره أفضل من أي نظام صناعي آخر، وقد عرض هذا في كتابه الأول *نظرية الشعور الأخلاقي* عام 1759. فقد بيّن في هذا الكتاب أن السلوك الإنساني يحركه ستة دوافع رئيسية، هي: حب الذات، والتعاطف، والرغبة في الحرية، والإحساس بالملكية، وعادة العمل، والميل إلى المبادلة. واستنتج سميث من ذلك أن الفرد هو الأقدر على تقدير مصلحته الخاصة، وبالتالي يجب أن يُترك حراً في سلوكه. ومن خلال مفهومه المعروف بـ"اليد الخفية"، أشار إلى أن السعي وراء المصلحة الخاصة يؤدي في النهاية إلى تحقيق المصلحة العامة.[14]

يُعد آدم سميث من الاقتصاديين الذين قدموا أفكارًا متنوعة في المجال الاقتصادي، ويمكن التركيز هنا على الجانب المتعلق بدراستنا، وهو التجارة الخارجية. فقد افترض أن التجارة الدولية تتطلب من الدولة المصدرة أن تمتلك ميزة مطلقة، أي أن تكون الصناعة المصدرة قادرة على توفير كمية كافية من عناصر الإنتاج، مثل رأس المال والعمل، بما يمكنها من تحقيق مستويات إنتاجية أعلى مقارنة بالصناعات المنافسة.[15]

وتتحقق الميز المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا استطاعت تحقيق ما يأتي[16]:

- قدرة الدولة على إنتاج سلعة معينة بتكلفة أقل مقارنة بالدول الأخرى .

---

[13] – مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص28.

[14] – حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص57.

[15] – سامي خليل: الاقتصاد الدولي الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص99.

[16] – السيد محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص30.

- تحقيق الدولة إنتاجية أعلى لكل وحدة مساحة من سلعة ما مقارنة بإنتاج الدول الأخرى، أي الحصول على كميات أكبر باستخدام نفس الفدان.
- قدرة الدولة على إنتاج كمية أكبر من سلعة معينة باستخدام نفس مقدار عناصر الإنتاج المتاحة

ومن أجل تبسيط الفكرة السابقة يمكن تقديم المثال التوضيحي التالي:

نفترض وجود دولتين أ، ب وأن هاتين الدولتين تقومان بإنتاج سلعتين ولتكن القمح والقطن، علما بأن الإنتاج يحتاج إلى وحدات من العمل، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:[17]

الجدول رقم(02)

جدول مبسط لنظرية الميزة المطلقة.

الدولة	إنتاج وحدة واحدة من القمح يحتاج إلى وحدات عمل قدرها	إنتاج وحدة واحدة من القطن تحتاج إلى وحدات عمل قدرها
أ	100 وحدة عمل	200 وحدة عمل
ب	200 وحدة عمل	100 وحدة عمل

المصدر: عبد الهادي عبد القادر سويفي: التجارة الخارجية، القاهرة، 2007، ص48.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن الدولة (أ) تحتاج لإنتاج وحدة واحدة من القمح 100 وحدة عمل، بينما تحتاج الدولة (ب) إلى 200 وحدة عمل لإنتاج نفس الكمية. أما بالنسبة للقطن، فتحتاج الدولة (أ) إلى 200 وحدة عمل لإنتاج وحدة واحدة، في حين تحتاج الدولة (ب) إلى 100 وحدة عمل فقط. بناءً على ذلك، يمكن القول إن الدولة (أ) تمتلك ميزة مطلقة أو كفاءة أعلى في إنتاج القمح، بينما الدولة (ب) أكثر كفاءة في إنتاج القطن. ومن أجل إقامة التجارة الدولية بينهما، يمكن للدولة (أ) التخصص في إنتاج القمح، والدولة (ب) في إنتاج القطن. هذا التخصص يعود بالفائدة على كلا البلدين، حيث يزيد الإنتاج المحلي للدولة (أ) من القمح، وللدولة (ب) من القطن، مما يرفع الإنتاج الكلي للسلعتين. فعلى سبيل المثال، بدلاً من أن تنتج الدولة (أ) وحدة واحدة من القمح ووحدة واحدة من القطن بتكلفة إجمالية تبلغ (100 + 200) = 300 وحدة عمل، يمكنها إنتاج ثلاث وحدات من القمح باستخدام 300 وحدة عمل، بينما تنتج الدولة (ب) ثلاث وحدات من القطن بنفس 300 وحدة عمل. وبهذه الطريقة، يتم تفعيل التبادل

[17] – عبد الهادي عبد القادر سويفي: التجارة الخارجية، القاهرة، 2007، ص48.

الدولي، حيث تصـدر الدولة (أ) القمح إلى الدولة (ب) وتصـدر الدولة (ب) القطن إلى الدولة (أ)، مما يحقق مكاســـب متبادلة. إذ بدلاً من إنتاج وحدتين بمجموع 300 وحدة عمل، يمكن إنتاج ثلاث وحدات بنفس المجهود، وكلما زاد حجم الإنتاج، زادت الفائدة للطرفين.

ويمكن تبسيط طريقة حساب المكاسب من التجارة الدولية في الآتي:

- **حالة ثبات الكميات المنتجة واختلاف تكاليف الإنتاج(الدولة التي لها ميزة مطلقة في إنتاج ســلعة ما هي الدولة التي تستطيع انتاج نفس الكمية منها بأقل تكلفة مقارنة مع الدولة الأخرى)**

بما أن الدولة (أ) تنتج نفس وحدات الإنتاج بالنســـبة للقمح بالمقارنة مع الدولة (ب) لكن بتكاليف أقل، هنا نقول أن الدولة (أ) لها ميزة مطلقة في أنتاج القمح والدولة (ب) تنتج نفس الكمية من قطن لكن بتكلفة أقل منها في الدولة (أ). ومنه نقول أن الدولة (ب) لها ميزة مطلقة في انتاج القطن، ومن خلال الجدول الســـابق يمكن توضيح المكاسب للدولتين بعد قيام التجارة بين البلدين.

الجدول رقم(03)

المكاسب حالة ثبات الكميات المنتجة واختلاف تكاليف الإنتاج

الدولة	قبل التجارة(قبل التخصص)	بعد التجارة(بعد التخصص)	المكاسب
أ	- انتاج وحدة من القمح + انتاج وحدة قطن بتكلفة 100وحدة عمل+200 وحدة عمل= 300 وحدة عمل	انتاج وحدتين قمح لأنها تتخصص فيه بتكلفة 100+100 وحدة عمل= 200 وحدة عمل	التكاليف قبل التخصص- التكاليف بعد التخصص= 300-200=100 وحدة عمل أي الدولة (أ) فضلت 100 وحدة عمل كاملة بعد التخصص
ب	انتاج وحدة من القمح + انتاج وحدة قطن بتكلفة 200وحدة عمل+100 وحدة عمل= 300 وحدة عمل	انتاج وحدتين القطن لأنها تتخصص فيه بتكلفة 100+100 وحدة عمل= 200 وحدة عمل	التكاليف قبل التخصص- التكاليف بعد التخصص= 300-200=100 وحدة عمل أي الدولة (ب) فضلت 100 وحدة عمل كاملة بعد التخصص

المصدر: من إعداد الأستاذ

ومن الجدول السابق يمكن القول أن التجارة الدولية ككل كسبت 100 وحدة عمل+ 100 وحدة عمل= 200 وحدة عمل.

- **حالة ثبات تكاليف الإنتاج واختلاف الكميات المنتجة(الدولة التي لها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما هي الدولة التي تستطيع انتاج نفس الكمية منها بأقل تكلفة مقارنة مع الدولة الأخرى)**

في هذه الحالة وللتبسيط أكثر يمكن عكس معطيات الجدول الثاني والموضحة في التالي

الجدول رقم(04)

جدول مبسط لنظرية الميزة المطلقة في حالة ثبات التكاليف واختلاف الكميات

الدولة	إنتاج القمح في 10 أيام عمل	إنتاج القطن في 10 أيام عمل
أ	100 طن	200 طن
ب	200 طن	100 طن

المصدر: من إعداد الأستاذ

بما أن الدولة (أ) تنتج 200 طن من القطن بنفس التكلفة بالمقارنة مع الدولة (ب) التي تنتج 100 طن فقط، هنا نقول أن الدولة (أ) لها ميزة مطلقة في أنتاج القطن. والدولة (ب) تنتج نفس الكمية من قطن لكن بتكلفة أقل منها في الدولة (أ). ومنه نقول أن الدولة (ب) لها ميزة مطلقة في انتاج القطن، ومن خلال الجدول السابق يمكن توضيح المكاسب للدولتين بعد قيام التجارة بين البلدين.

الجدول رقم(05)

المكاسب في حالة ثبات التكاليف واختلاف الكميات

الدولة	قبل التجارة(قبل التخصص)	بعد التجارة(بعد التخصص)	المكاسب
أ	- انتاج 100 طن من القمح + انتاج 200 طن قطن بتكلفة 10أيام عمل+10 أيام عمل= 300 طن في 20يوم	انتاج بتكاليف 20 يوم عمل 200طن+ 200طن قطن لأنها تتخصص فيه = 400 طن	الكميات المنتجة بعد التخصص- الكميات المنتجة قبل التخصص= 400- 300=100 طن أي الدولة (أ) حققت فائض بـ 100 طن بعد التخصص في القطن

ب	انتاج 200 طن من القمح + انتاج 100 طن قطن بتكلفة 10أيام عمل+10 أيام عمل= 300 طن في 20يوم	انتاج بتكاليف 20 يوم عمل 200طن+ 200طن قمح لأنها تتخصص فيه = 400 طن	الكميات المنتجة بعد التخصص- الكميات المنتجة قبل التخصص= 400- 300=100 طن أي الدولة (ب) حققت فائض بـ 100 طن بعد التخصص في القمح

المصدر: من إعداد الأستاذ

ومن الجدول السابق يمكن القول أن التجارة الدولية ككل كسبت 100 طن+ 100 طن= 200 طن.

مما ســـبق يمكن التأكيد على ما جاء به آدم ســـميث، حيث يقول أن الدول التي نقول عنها أن لها ميزة مطلقة في إنتاج ســـلعة ما، هي الدول التي إما أن تنتج بكميات أكبر أو بتكاليف أقل بالمقارنة مع نظيرتها.

ثانيا- نظرية النفقات النسبية لـ: دافيد ريكاردو (David. Ricardo)

وُلِد دافيد ريكاردو عام 1772م وتوفي عام 1823م، وهو إنجليزي الجنســية ينتمي إلى عائلة جذورها يهودية قادمة من هولندا. عمل ريكاردو مع والده منذ سن الخامسة عشرة، حيث كان والده سمسارًا للأوراق المالية، مما أتاح له فرصة الحصول على أموال كبيرة ساعدته على متابعة الدراسة وإجراء البحوث. كما أسس شركة باسمه، وبفضلها انضم إلى صفوف الأثرياء في سن الخامسة والثلاثين.[18]

1- **أفكاره:** كان دافيد ريكاردو متأثرًا بأفكار آدم سميث، خاصة بعد قراءته لكتابه الثاني ثروة الأمم، مما دفعه للغوص في دراســة الاقتصــاد وإجراء البحوث فيه. ومن أهم مؤلفاته كتاب مبادئ الاقتصــاد الســياســي والضـــرائب، كما قدم عدة نظريات بارزة، منها نظرية القيمة، ونظرية التجارة الخارجية، ونظرية التوزيع، ونظرية السكان. ومن أبرز أفكار ريكاردو أيضًــا التمييز بين الربح والريع في تفسير التفاوت بين الدول خلال الأزمات؛ إذ اعتبر أن الربح هو المكسب الناتج عن النشاط الصناعي الرأسمالي، بينما الريع هو المكسب الناتج من استغلال الأرض عبر تأجيرها.

2- **ريكاردو والتجارة الخارجية.** ســـبق الإشـــارة إلى أن دافيد ريكاردو قدم العديد من الأفكار، ومن أبرزها **نظرية التجارة الخارجية**، أو ما يُعرف بـــ *نظرية النفقات النسبية لريكاردو* .وهذه النظرية جاءت لتوضيح بعض القصور التي شابت **نظرية الميزة المطلقة** لآدم سميث، والتي لم تستطع تقديم تفسير واضح للحالة

[18] – نجلاء عبد الحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص49.

التي تتفوق فيها دولة ما مطلقًا في إنتاج السـلعتين. فهل يعني ذلك اسـتحالة إقامة التبادل التجاري بين الدولتين، أم أن هناك إمكانية لذلك؟

وقبل الخوض في شرح نظرية النفقات النسبية، يمكن التطرق أولًا إلى **الأسس التي قامت عليها النظرية العامة**، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:[19]

- ضرورة توافر المنافسة الكاملة بين جميع الفاعلين في السوق.
- أهمية وجود حرية انتقال العمال بين المناطق المختلفة دون قيود.
- أن يكون أجر العامل هو العامل الوحيد الذي يحدد تكلفة الإنتاج.

انطلاقًا من النقاط السابقة، لاحظ ريكاردو صعوبة تطبيق هذه الشروط، خاصة ما يتعلق بانتقال العمال بين المناطق أو الأقاليم، وهو ما جعلها غير واقعية. لذلك قام بصياغة نظرية خاصة بالتجارة الخارجية، توصل من خلالها إلى أن أسعار السلع لا تتحدد فقط بما تتحمله من أجور، كما بيّن أنه حتى في حالة تفوق دولة ما في إنتاج جميع السلع مقارنة بغيرها، فإنه من الأفضل لها أن تتخصص في إنتاج السلع ذات التكلفة الأقل، وأن تستورد بقية السلع من الدول الأخرى. وقد قامت نظرية ريكاردو على مجموعة من الفروض، تتمثل في:[20]

- يتم التبادل على أساس المقايضة، أي دون الاعتماد على النقود كوسيط في المبادلات.
- يقتصر التحليل على وجود دولتين تقومان بإنتاج سلعتين فقط.
- افتراض غياب تكاليف النقل والرسوم الجمركية.
- يخضع الإنتاج لقانون ثبات الغلة، بمعنى أن تكلفة إنتاج الوحدة تبقى ثابتة ولا تتغير بتغير حجم الإنتاج.

ومن أجل تبسيط الفهم لنظرية النفقات النسبية نستعين بالمثال الآتي:[21]

يفترض وجود دولتين؛ حيث إن الدولة (أ) تنتج القماش بكمية (س) يحتاج إلى 60 يوما من العمل، وأن الدولة (ب) تقوم بإنتاج نفس الكمية بـ 90 يوما من العمل، أما فيما يخص إنتاج الجبن فإن الدولة (أ) تحتاج لإنتاج (ص كيلو) منه لـ 30 يوما من العمل، بينما تحتاج الدولة (ب) لإنتاج نفس الكمية 100يوما من العمل، نلاحظ أن تكاليف إنتاج السلعتين تكون أقل في الدولة (أ) منه في الدولة (ب)، والجدول التالي يوضح ذلك:

---

[19] – أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006، ص14.

[20] – أشرف أحمد العدلي: مرجع سابق، ص15.

[21] – سامي خليل: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص102.

الجدول رقم (06)

نظرية النفقات النسبية

تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الجبن

الدولة (أ)	60 يوما من العمل	30 يوما من العمل
الدولة (ب)	90 يوما من العمل	100 يوما من العمل

المصدر: من إعداد الأستاذ بتصرف على سامي خليل: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص67

من الجدول السابق يتضح أن الدولة (أ) لها ميزة مطلقة في انتاج السلعتين؛ لكن يمكنها إنتاج القماش بتكاليف تســـاوي 100/60 من تكاليف الإنتاج في الدولة (ب) أي 100/60×100= 60% من تكاليف الإنتاج في الدولة (ب)؛ أما تكاليف إنتاج الجبن في الدولة (أ) تســـاوي 90/30 ×100= 33,33% من تكاليف الإنتاج في الدولة (ب)، وهذا يعني أن تكاليف إنتاج القماش في الدولة (أ) أكبر نســـبيا من تكاليف إنتاج الجبن فيها، ومنه فإن الدولة (أ) تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الجبن.

ومن أجل قيام التجارة الدولية على الدولة (أ) أن تخصص في إنتاج الجبن، والدولة (ب) تخصص في إنتاج القماش حتى تتحقق الفائدة للدولتين، ويمكن توضيح ذلك في المخطط الآتي:

يمكن توضيح المكاسب للدولتين بعد قيام التجارة بين البلدين حسب الطريقة السابقة في نظرية آدم سميث.

الجدول رقم(07)

المكاسب حالة ثبات الكميات المنتجة واختلاف تكاليف الإنتاج

الدولة	قبل التجارة(قبل التخصص)	بعد التجارة(بعد التخصص)	المكاسب
أ	- انتاج وحدة من القماش + انتاج وحدة الجبن بتكلفة 60 يوم عمل+30 يوم= 90 يوم	انتاج وحدتين جبن لأنها تتخصص فيه بتكلفة 30+30 يوم عمل= 60 يوم	التكاليف قبل التخصص- التكاليف بعد التخصص= 90-60=30 يوم عمل أي الدولة (أ) فضلت 30يوم عمل كاملة بعد التخصص
ب	انتاج وحدة من القماش + انتاج وحدة الجبن بتكلفة 90يوم	انتاج وحدتين قماش لأنها تتخصص فيه بتكلفة	التكاليف قبل التخصص- التكاليف بعد التخصص= 190-180=10 يوم عمل أي

	عمل+100 يوم عمل= 190 يوم عمل	90+90 يوم عمل= 180 يوم عمل	الدولة (أ) فضلت 10 أيام عمل كاملة بعد التخصص

المصدر: من إعداد الأستاذ

ومن الجدول الســـابق يمكن القول أن التجارة الدولية ككل كســـبت 30 يوم عمل+ 10 يوم عمل= 40 يوم عمل.

وعلى الرغم أن ريكاردو قال أنه عندما تفضل الدولة التي لها تفوق مطلق في السلعتين السلعة التي تنتجها بتكلفة أقل، فيجب ان تكون الدولة الثانية تنتج السلعة الأخرى بتكاليف أقل أيضا. يمكن تحديد تخصص البلدين حسابيا بطريقتين:

الطريقة الأولى:

المقارنة بين السلعتين داخل الدولة الواحدة(القماش بالنسبة للجبن)

في الدولة (أ): تكلفة إنتاج القماش/ تكلفة انتاج الجبن= 60 يوم/30يوم=2

أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الدولة (أ) تعادل 2 من تكلفة انتاج وحدة واحدة من الجبن

في الدولة (ب): تكلفة إنتاج القماش/ تكلفة انتاج الجبن= 90 يوم/100يوم=0.9

أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الدولة (أ) تعادل 0.9 من تكلفة انتاج وحدة واحدة من الجبن

وما سبق يمكن القول أن تكلفة انتاج القماش في الدولة(ب) أقل منها في الدولة (أ)(0.9 أقل من 2)، ومنه الدولة ب تتخصص في انتاج القماش. ومن أجل قيام التجارة يجب أن تتخصص الدولة (أ) في الجبن.

الطريقة الثانية:

المقارنة بين البلدين في نفس السلعة(تكلفة السلعة في البلدأ بالنسبة لتكلفة نفس السلعة في البلد الثاني)

التكلفة النسبية لانتاج القماش في الدولتين

= تكلفة انتاج القماش في الدولة (أ)/ تكلفة القماش في الدولة (ب)=90/60=0.66

أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من القماش في الدولة (أ) تعادل 0.66 من تكلفة انتاج وحدة واحدة من الجبن في الدولة(ب)

التكلفة النسبية لانتاج الجبن في الدولتين

= تكلفة انتاج الجبن في الدولة(أ)/ تكلفة الجبن في الدولة (ب)=100/30=0.3

أي تكلفة انتاج وحدة واحدة من الجبن في الدولة(أ) تعادل 0.3 من تكلفة انتاج وحدة واحدة من الجبن في الدولة(ب)

وما سبق يمكن القول أن تكلفة انتاج الجبن في الدولة(أ) أقل منها في الدولة (ب)(0.3 أقل من 0.66)، ومنه الدولة(أ) تتخصص في انتاج الجبن. ومن أجل قيام التجارة يجب أن تتخصص الدولة (ب) في القماش

ثالثا: نظرية القيم الدولية لـ: جون ستيوارت ميل (J.S. Mill)

جاءت نظرية جون ستيوارت ميل لاستكمال بعض الجوانب التي لم تتناولها نظرية ريكاردو، فبالرغم من أن هذا الأخير قد أوضح بشكل مقنع فوائد التجارة حتى في حالة تفوق دولة في إنتاج سلعتين مقارنة بدولة أخرى، إلا أن ميل ركز على جانب مهم أغفله ريكاردو، والمتمثل في تحديد معدل التبادل الذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية. كما أبرز ميل العوامل التي تؤثر في تحديد هذا المعدل، ودورها في توزيع مكاسب التجارة بين الدول المتبادلة. وقد اعتمد ميل في تحليله على مفهوم الكفاءة النسبية للعمل، بدلًا من النفقات النسبية للعمل التي ركز عليها ريكاردو.[22]

حسب هذه النظرية، فإن الطلب المتبادل هو العامل الأساسي في تحديد معدل التبادل الدولي، من خلال ما تطلبه كل دولة من منتجات الدولة الأخرى، ويكون معدل التبادل المتوازن هو ذلك الذي تتساوى عنده قيمة الصادرات مع قيمة الواردات لكل دولة.

كما يرى جون ستيوارت ميل أن تحديد معدل التبادل الدولي يتوقف على قوة طلب الدولة على منتجات الدولة الأخرى ودرجة مرونته. ويمكن تحديد هذا المعدل بالاعتماد على معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في كل دولة؛ أي مقارنة معدل التبادل في الدولة الأولى مع نظيره في الدولة الثانية، حيث يتحدد كلاهما وفق تكلفة إنتاج إحدى السلعتين مقارنة بتكلفة إنتاج السلعة الأخرى داخل نفس الدولة.[23]

جاءت فكرة جون ستيوارت ميل في إطار تحليله لقانون القيم الدولية، الذي استمده من القانون العام للقيمة القائم على العرض والطلب. ويمكن القول إنه كلما اتسع الفارق بين معدل التبادل الداخلي في الدولة ومعدل التبادل الدولي، زادت المكاسب التي تحققها هذه الدولة من عملية التبادل الدولي.[24]

ومن أجل تبسيط النظرية التي جاء بها ميل نقدم المثال الآتي:[25] بافتراض وجود دولتين ولتكن بلجيكا وفرنسا؛ حيث إن كلتا الدولتين تنتج الصلب والقمح بالاعتماد على مقدار عمل معين كما هو موضح في الجدول (3):

---

[22] – علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، 2015، ص91.

[23] –زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص15.

[24] – رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، ط1، الجزائر، 2009، ص24.

[25] – سامي خليل: مرجع سابق، ص109.

الجدول رقم (08)

نظرية القيم الدولية.

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الصلب (الطن)	القمح (الطن)
10 رجل/سنة	بلجيكا	20	20
10 رجل/سنة	فرنسا	10	15

المصدر: سامي خليل: مرجع سابق، ص109.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن كلًا من بلجيكا وفرنسا تنتجان الصلب والقمح باستخدام نفس كمية العمل. كما يتضح أن بلجيكا تتمتع بتفوق مطلق على فرنسا في إنتاج السلعتين؛ إذ تنتج 20 طنًا من القمح مقابل 15 طنًا فقط في فرنسا، كما تنتج 20 طنًا من الصلب مقارنة بـــ 10 أطنان في فرنسا. إضافة إلى ذلك، تمتلك بلجيكا ميزة نسبية في إنتاج الصلب تبلغ 10/20 = 2، في حين تبلغ تكلفتها النسبية في إنتاج القمح 15/20 = 1.33. وعليه، فإن العامل الحاسم في تحديد التخصص الإنتاجي هو الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة في إنتاج سلعة معينة.

في ظل غياب التجارة الدولية، فإن استخدام نفس مقدار العمل لإنتاج سلعتين بكميات مختلفة يدفع الدولة إلى التوجه نحو إنتاج السلعة التي تحقق إنتاجًا أكبر. ففي حالة فرنسا، ووفقًا للمثال السابق، يمكن استبدال إنتاج 10 أطنان من الصلب بإنتاج 15 طنًا من القمح باستخدام نفس كمية العمل. أما بلجيكا، فيمكنها استبدال 10 أطنان من الصلب بـ 10 أطنان من القمح التي تتطلب فقط 5 رجل/سنة، وهو ما يعكس كفاءتها العالية في إنتاج السلعتين.

وتنشأ التجارة بين الدولتين عندما تتمكن بلجيكا من الحصول على أكثر من 10 أطنان من القمح من فرنسا مقابل تصديرها 10 أطنان من الصلب، وعندئذ يمكن القول إن التجارة الدولية تحقق منفعة متبادلة لكلا البلدين.

وبتعبير آخر ومن المعطيات يتبين أن من مصلحة بلجيكا التخصص في الطلب وتترك القمح لفرنسا، وهذا لتحقيق النفع للبلدين، وحسب جون ستيوارت ميل فإن التجارة بين البلدين تحقق إلا إذا كان معدل التبادل الدولي محصورا بين معدلي التبادل الداخليين للبلدين، ولتوضيح ذلك أكثر نشرح هذه الفكرة بالأرقام.

معدل التبادل الداخلي لـ بلجيكا هو (10:10)

معدل التبادل الداخلي لـ فرنسا هو (10: 15)

ومنه لا يتحقق النفع للبلدين إلا إذا كان معدل التبادل الدول محصورا بين 10 و15

أي:

معدل التبادل الدولي ← + معدل التبادل الداخلي للدولة (المصدرة)

– معدل التبادل الداخلي للدولة (المستوردة)

رابعا: الانتقادات الموجهّة للنظرية التقليدية في التجارة الخارجية

على الرغم من الإســـهامات التي قدمتها النظريات التقليدية في مجال التجارة الخارجية، إلا أنها لم تخلُ من بعض أوجه القصور. ومن أبرز الانتقادات الموجهة للفكر التقليدي في هذا المجال ما يلي:

- اعتمدت هذه النظريات على اعتبار العمل العنصـــر الوحيد في عملية الإنتاج، غير أن التطور الاقتصادي أثبت وجود عوامل أخرى مؤثرة. وحتى بالنسبة لعنصر العمل نفسه، فإن نظرية ريكاردو ركزت على كميته دون الاهتمام بنوعيته، معتبرة أن كمية العمل هي المحدد الأساسي للتكاليف.[26]
- ركزت النظريات التقليدية في التجارة الخارجية على إبراز المكاسب المتحققة من التجارة الدولية، أكثر من اهتمامها بتفسير الآليات التي تحكم سير هذه التجارة.[27]
- من أوجه القصور في هذه النظريات اعتمادها على فرضية قيام التجارة بين دولتين فقط، في حين أن الواقع المعاصر يُظهر أن التجارة الدولية أصبحت أكثر تعقيدًا وتشابكًا، وتشمل عددًا كبيرًا من الدول والعلاقات المتداخلة.
- كما تقوم هذه النظريات على افتراض التوظيف الكامل كحالة دائمة للاقتصاد، وأن قوى السوق الحرة قادرة على تحقيق التوازن تلقائيًا دون تدخل الدولة. غير أن أزمة الكساد العظيم أثبتت ضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات الاقتصـــادية، خاصـــة مع اســـتمرار الأزمات لفترات طويلة دون تحقيق الاستقرار. إضافة إلى ذلك، لا يمكن تعميم حالة التوظيف الكامل، خصوصًا في الدول النامية التي تعاني من بطالة، وهو ما يضـــعف من صـــلاحية نظرية النفقات النســـبية، إذ إن وجود موارد غير مستغلة قد يؤدي إلى زيادة الصادرات على حساب السلع الموجهة للسوق المحلي.[28]
- يُعد افتراض صـــعوبة انتقال عناصـــر الإنتاج عبر الحدود الوطنية غير دقيق، إذ أظهر الواقع الاقتصادي، خاصة في أوروبا وأمريكا، وجود حركة نشطة لرؤوس الأموال وهجرة العمال بين الدول، مما يضعف من واقعية هذا الافتراض.

---

[26] – عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص58.

[27] – سامي خليل: مرجع سابق، ص132.

[28] – أشرف أحمد العدلي: مرجع سابق، ص 28.

تمارين للحل

التمرين الأول: اذا توفرت لديك المعلومات المسجلة في الجدولين أدناه، علما أن تكالف الانتاج متساوية بين البلدين في الجدولين.

الجدول1

	الو الم	كندا
الخبز	2 طن	3طن
الحديد	3طن	1طن

الجدول2

	اليابان	ماليزيا
السيارات	2	0.5
الفولاذ	2طن	1طن

المطلوب

- قدم قراءة اقتصادية لكل جدول؟
- هل يمكن أن تقوم التجارة بين البلدين؟
- في حالة قيام التجاة ماهي مكاسب كل دولة؟

التمرين الثاني

في ظل وجود دولتان (أ) و(ب) متساويتان في الحجم، تنتج كل منهما سلعتين فقط هما: الآلات والطعام؛ علما أن كل منهما تستعمل في العملية الانتاجية نفس الكمية من عنصر الانتاج (العمل)؛ حيث؛ الدولة (أ) في ظل إمكانياتها تنتج 400 وحدة طعام و 200 وحدة آلات، والدولة (ب) في ظل إمكانياتها تنتج 300 وحدة طعام و100 وحدة آلات.

المطلوب: بناء على ما درست

- ما هي القراءة الاقتصادية للمعطيات السابقة.
- بين تخصص كل دولة حسابيا.

- ماهي الحالة أو الحالات التي لا يمكن أن يكون فيها معدل التبادل الدولي:

1) 1 طعام = 0,2 آلات

2) 1 طعام = 0,4 آلات

3) 1 طعام = 0,35 آلات

4) ليس ما ذكر.

التمرين الثالث: إذا حصلت على معلومات حول بلدين مختلفين، يقومان بانتاج سلعتين مختلفتين، إما بكميات متساوية وتكاليف مختلفة، وإما بتكاليف متساوية وكميات مختلفة. كما هو مبين في الجداول أدناه.

الجدول 1

الدولة	انتاج20كلغ قمح	انتاج20كلغ موز
كندا	1 يوم عمل	20 يوم عمل
الو الم	4 أيام عمل	10 أيام عمل

الجدول 2

الدولة	إنتاج 120كلغ أرز	إنتاج 120 كلغ شاي
اليابان(التكلفة بالأيام)	6	7
الهند(التكلفة بالأيام)	12	9

الجدول 3

الدولة	إنتاج القمح	إنتاج الموز
كندا 100 سا	200 كلغ	10 كلغ
الو الم 100سا	20 كلغ	50كلغ

الجدول 4

الدولة	إنتاج أرز	إنتاج شاي
اليابان(10أيام)	40 طن	40 طن
الهند(10أيام)	20 طن	30 طن

المطلوب

1. أي نظرية يمثل كل جدول؟ ولماذا؟
2. بين تخصص كل بلد في حالة قيام التجارة حسابيا أو استنتاجا من المعطيات؟
3. أوجد مكاسب كل دولة من التجارة الدولية، وماهي مكاسب التجارة الدولية ككل؟

المحور الثالث: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

شهد الفكر الاقتصادي تطورًا بارزًا في تفسير ظاهرة التجارة الدولية، إذ سعى الاقتصاديون إلى بناء نماذج ونظريات تشرح دوافع التبادل التجاري بين الدول وتحدد العوامل المؤثرة في أنماطه واتجاهاته. وبعد ظهور النظريات الكلاسيكية التي ارتكزت على مفهومي الميزة المطلقة والميزة النسبية، برزت النظريات النيوكلاسيكية التي حاولت تقديم تفسير أكثر شمولًا وعمقًا لأسس التجارة الدولية، من خلال التركيز على اختلاف وفرة عناصر الإنتاج وتباين تكاليف الفرصة البديلة بين الدول. ومن أهم هذه النظريات نظرية هيكشر–أولين، التي تفسر قيام التجارة الدولية بناءً على تفاوت الدول في وفرة عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال، حيث تميل الدول إلى تصدير السلع التي تعتمد بشكل مكثف على العنصر المتوفر لديها، واستيراد السلع التي تتطلب عناصر إنتاج نادرة نسبيًا فيها. كما ظهرت نظرية جوتفريد هلبرلر التي أعادت صياغة نظرية الميزة النسبية اعتمادًا على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة، مبيّنة أن أساس التبادل الدولي يرجع إلى اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول. وتُعد هذه النظريات من الدعائم الأساسية في تحليل التجارة الدولية، لما قدمته من إسهامات في تعميق الفهم العلمي لمحددات التبادل الدولي، وتفسير أنماط التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي. وانطلاقًا من ذلك، سيتم التطرق إلى أبرز هذه النظريات النيوكلاسيكية، والمتمثلة في نظرية هيكشر–أولين ونظرية جوتفريد هلبرلر القائمة على مفهوم تكلفة الفرصة البديلة

أولا– نموذج هكشر–أولين (B.ohlin–E.heckcher) في التجارة الدولية

تمت الإشـــارة ســـابقًا إلى أبرز النظريات التقليدية المرتبطة بالتجارة الخارجية، حيث تم من خلالها عرض أهم المبادئ والأسـس التي قامت عليها هذه النظريات، إضـافة إلى توضـيح جوهرها، كما تم التطرق إلى أهم الانتقادات التي وُجهت إليها. وقد شكّلت هذه الانتقادات منطلقًا لظهور أفكار جديدة جاءت لاستكمال أوجه القصور التي لم تعالجها النظريات التقليدية.

ويُعد من أهم دوافع بروز هذه الأفكار الجديدة وجود قدر من الغموض في بعض أطروحات النظريات التقليدية، خاصـــة نظرية القيم الدولية التي أقرت بأن تحقيق مكاســب متبادلة من التجارة الدولية يعتمد على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين الســـلع من دولة إلى أخرى. إذ يحقق كل بلد أكبر منفعة عندما يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بميزة نسبية، أي تلك التي تُنتج بتكلفة أقل نسبيًا. غير أنه لم يتم التطرق بشـكل كافٍ إلى أسـباب اختلاف معدلات التبادل بين السـلع داخل البلد الواحد، حيث تم الاكتفاء بالتفسير الكلاسيكي الذي يُرجع اختلاف تكاليف إنتاج السلع داخل البلد إلى تباين احتياجات كل سلعة من

عنصـر العمل، أي تفسـير ذلك بالاعتماد على اختلاف مهارات العمال بين الدول نتيجة التخصـص وتقسـيم العمل.[29]

ونظرا إلى الانتقادات الموجهة للنظريات الكلاســـيكية للتجارة الخارجة، ظهرت نظريات حديثة لتفســـير قيام التجارة الدولية.

1- نظرية نسب عوامل الإنتاج لـ: هكشر-أولين

تُعد هذه النظرية من بين النظريات الحديثة التي تناولت تفســـير قيام التجارة الدولية، وقد ارتبطت بأعمال الباحثين الســويديين هكشــر وأولين. إذ تعود بداياتها إلى أفكار هكشــر التي عرضــها في مقال نشــره ســنة 1919م، ثم جاء تلميذه أولين ليطوّر هذه الأفكار ويكملها. وقد بيّن أن الأساس الجوهري لقيام التجارة الدولية يتمثل في اختلاف الدول من حيث وفرة عوامل الإنتاج، إلى جانب تباين نسب استخدام هذه العوامل في إنتاج السلع المختلفة بين الدول.[30]

يمكن تلخيص نظرية هكشــر-أولين في أن اختلاف التكاليف النســبية بين الدول يرجع أســاسًــا إلى التفاوت النســبي في توافر عوامل الإنتاج لديها، إذ يميل كل بلد إلى التمتع بميزة نســبية في إنتاج الســلع التي تعتمد على عوامل إنتاج متوفرة لديه بكثرة، في حين يعاني من ضــعف نســبي في إنتاج الســلع التي تتطلب عوامل إنتاج نادرة نسبيًا فيه.[31]

انطلقت هذه النظرية من مجموعة من الفرضــيات، تحقق بعضــها في الواقع، في حين تعرّض البعض الآخر لانتقادات من قبل عدد من الباحثين. كما أســهمت هذه النظرية في فتح المجال أمام دراســات لاحقة تناولت اختبارها وتطويرها، ومن أبرزها أعمال الباحث ليونتيف، وهو ما سيتم التطرق إليه لاحقًا.

1-1- فرضيات نظرية هكشر وأولين (B.ohlin-E.heckcher)

قامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات نوردها فيما يأتي:[32]

- لا يُعد عنصــر العمل العامل الوحيد في الإنتاج، بل توجد عناصــر أخرى تســاهم في تحديد التكلفة والقيمة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على العمل وحده في تفسيرهما.

---

[29] – ميراندا زغلول رزق: التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص44.

[30] – كامل بكري: الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص47.

[31] – رائد فاضل جويد: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي، العدد15، 2013، ص177.

[32] – محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2001، ص ص: 141-143.

- تختلف الدول من حيث الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج؛ فبعضها يتميز بوفرة الموارد الطبيعية مع ندرة في العمل ورأس المال، في حين نجد دولًا أخرى تفتقر إلى الموارد الطبيعية لكنها غنية بالعمل ورأس المال، وأخرى قد تكون محدودة في الموارد الطبيعية والعمل لكنها تتمتع بوفرة في رأس المال، وهكذا.
- تتباين السلع من حيث احتياجاتها لعوامل الإنتاج؛ فالسلع الزراعية تتطلب كميات كبيرة من الموارد الطبيعية مثل التربة والمراعي والغابات، مقابل احتياج أقل للعمل ورأس المال، بينما تحتاج الصناعات الخفيفة كالصناعات الغذائية والمنسوجات إلى كميات أكبر من العمل، وكميات أقل من الأرض ورأس المال.
- يفترض أن العالم يتكون من دولتين فقط، تقومان بإنتاج سلعتين مختلفتين باستخدام عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.
- يتم إنتاج السلعتين في ظل ثبات الغلة، أي أن زيادة استخدام عناصر الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة.
- يسود التخصص غير الكامل بين الدولتين بعد قيام التجارة، نتيجة تزايد تكلفة الفرصة البديلة، مما يمنع توجيه جميع الموارد لإنتاج سلعة واحدة.
- تتشابه أذواق المستهلكين في كلا البلدين.
- تسود المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعناصر الإنتاج، بحيث تتساوى أسعار السلع في الأجل الطويل مع تكاليف إنتاجها، مما يحدّ من تحقيق أرباح غير عادية.
- تنعدم تكاليف النقل، وتغيب القيود على التجارة مثل الرسوم الجمركية أو الحصص الكمية على الصادرات والواردات.
- يتم استغلال جميع عناصر الإنتاج بشكل كامل في كلا البلدين.
- يتحقق التوازن في التجارة بين الدولتين، بحيث تتساوى قيمة الصادرات مع قيمة الواردات لكل منهما.

1-2- النتائج المترتبة عن فروض النظرية

استنادًا إلى الفرضيات السابقة، يتبيّن أن هذه النظرية جاءت مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلًا عنها. فقد أوضح أولين أن قيام التجارة الخارجية لا يرجع أساسًا إلى اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، بل إلى التباين بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وهو ما ينعكس بدوره على اختلاف أسعار السلع المنتجة بينها.[33]

[33] – ميراندا زعلول رزق: مرجع سابق، ص41.

وتستنتج هذه النظرية أن التبادل الدولي للسلع ما هو إلا صورة غير مباشرة لمقايضة عوامل الإنتاج، حيث تقوم الدول بتصدير السلع التي تجسد عوامل الإنتاج المتوفرة لديها بكثرة، مقابل استيراد السلع التي تعكس عوامل الإنتاج النادرة فيها.[34]

وعلى سبيل التوضيح، تُعد دول مثل أستراليا والأرجنتين غنية نسبيًا بعنصر الأرض، في حين تتميز كل من الولايات المتحدة وإنجلترا بوفرة رأس المال، بينما تتوافر اليد العاملة بكثرة في دول مثل مصر والصين والهند. وتؤدي هذه الوفرة إلى انخفاض نسبي في عوائد هذه العوامل؛ فوفرة الأرض تؤدي إلى انخفاض الإيجار، ووفرة رأس المال تؤدي إلى تراجع سعر الفائدة، في حين تؤدي وفرة العمل إلى انخفاض الأجور. ومع ذلك، فإن هذه الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لا تُعد شرطًا كافيًا بحد ذاتها لحدوث اختلاف في الأثمان النسبية للسلع، وهو الشرط الأساسي لقيام التجارة الدولية.[35]

2- أشكال نظرية هكشر-أولين: يمكن تفسير نظرية هكشر-أولين من خلال إطارين مترابطين؛ إذ تركز النظرية الأولى على تفسير أسباب اختلاف التكاليف أو المزايا النسبية بين الدول بالاعتماد على التفاوت في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج، وتُعرف هذه المقاربة بنظرية هبات عناصر الإنتاج. أما النظرية الثانية، فتهتم بدراسة الآثار التي تُحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، وهو ما يُعرف بمبدأ تعادل أسعار عناصر الإنتاج.

فيما يخص نظرية هبات عناصر الإنتاج، يتضح أن قيام التجارة الخارجية بين دولتين يعتمد على وفرة عناصر الإنتاج لديهما؛ إذ تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتطلب عنصر الإنتاج المتوافر لديها بكثرة نسبيًا، في حين تستورد السلع التي يكون فيها هذا العنصر نادرًا نسبيًا. ويمكن قياس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بطريقتين هما:[36]

- **طريقة الوفرة المادية** :تُقاس من خلال الكمية الإجمالية المتاحة من رأس المال مقارنة بالكمية المتاحة من العمل. وفقًا لهذه الطريقة، تكون نسبة رأس المال إلى العمل في الدولة التي تعاني من ندرة رأس المال أعلى مقارنة بالدولة التي تتمتع بوفرة عنصر العمل.
- **طريقة الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج** :تعتمد على مقارنة أسعار عناصر الإنتاج، مثل سعر الفائدة مقابل أجور العمال، لقياس الوفرة النسبية. ففي الدولة التي يتوفر فيها رأس المال بكثرة، تكون نسبة سعر الفائدة إلى أجور العمال أقل من مثيلتها في الدولة التي تتوافر فيها اليد العاملة بكثرة.

---

34 – طارق فاروق الحصري: الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص17.

35 – عبد الهادي عبد القادر سويفي: مرجع سابق، ص62.

36 –محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص 144-149.

ومما سبق، يتضح أن المعيار الأول يركز فقط على جانب العرض لعناصر الإنتاج، بينما يهتم المعيار الثاني بالتفاعل بين العرض والطلب لتحديد أسعارها النسبية. ويعتمد الطلب على عناصر الإنتاج في هذا السياق على الطلب المشتق من الطلب على السلعتين المنتجتين.

أما نظرية تعادل عوائد عناصر الإنتاج لهكشر–أولين–ساموسن – (B. Ohlin – E. Heckscher – P. Samuelson)، فهي امتداد لنظرية هكشر–أولين، حيث كان ساموسن هو من أثبت هذه النظرية عمليًا، فأصبحت تُعرف باسم "نظرية هكشر–أولين–ساموسن"، ويشار إليها اختصارًا بالحروف اللاتينية (H–O–S).

وتنص هذه النظرية على أن التجارة الخارجية تعمل على تحقيق مساواة العوائد النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج المتجانسة بين البلدان المتبادلة للتجارة. ومن ثم، تتساوى أجور العمل المتجانس، أي العمل الذي يمتلك نفس مستوى التدريب والكفاءة والمهارة والإنتاجية، في جميع الدول التي تقوم بينها التجارة، بشرط تطبيق كافة الفرضيات التي قامت عليها نظرية هكشر–أولين.[37]

في غياب التجارة الدولية، تكون الأسعار النسبية للسلعة (س) في الدولة (أ) أقل منها في الدولة (ب)، ويرجع ذلك إلى انخفاض الأسعار النسبية لعامل العمل أو معدل الأجر في الدولة (أ) مقارنة بالدولة (ب). وعند قيام الدولة (أ) بالتخصص في إنتاج السلعة (س) كثيفة العمل، تقوم بتقليص إنتاجها من السلعة (ص) كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة الطلب النسبي على العمل، وبالتالي ارتفاع الأجور، بينما ينخفض الطلب النسبي على رأس المال فيتراجع سعر الفائدة. بالمقابل، فإن الدولة (ب) التي تتخصص في إنتاج السلعة (ص) كثيفة رأس المال تقلل إنتاجها من السلعة (س) كثيفة العمل، وعند بدء التجارة بين الدولتين يزيد الطلب على رأس المال في الدولة (ب) مما يرفع سعر الفائدة، بينما ينخفض الطلب على العمل فيتراجع معدل الأجور.[38]

3– اختبار نظرية هكشر وأولين –لغز ليونتيف–

قبل أن تتحول الفرضية إلى نظرية، يجب أولًا أن يتم صياغتها في نموذج قابل للاختبار علميًا. فإذا أظهرت نتائج الاختبارات العلمية تطابقًا مع ما تنبأت به الفرضية، تُعرف حينها باسم نظرية. أما إذا أظهرت الاختبارات تعارضًا مع ما تنبأت به، فيتم رفض النموذج والبحث عن نموذج بديل. وفي هذا الإطار، قام الاقتصادي الروسي الأصل **وسيلي ليونتيف (Leontief Wassily)** خلال عامي 1953 و1956 بإجراء

---

[37] – خالد المرزوق: الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، العراق، www.uobabylon.edu.iq، ص30.

[38] – سامي خليل: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص250.

اختبارات على نظرية هكشـــر–أولين، مطبقًا ذلك على هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مع الخارج.[39]

وقد اعتمد ليونتيف في تحليله على **مصفوفة المدخلات والمخرجات** للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لحســاب كميات رأس المال واليد العاملة المســتخدمة في صــادرات وواردات البلاد، كما تم اســتخدام نفس المصـفوفة لتقدير عناصـر الإنتاج المرتبطة بعمليات الاسـتيراد والتصـدير[40]، ويتفق هذا مع افتراض نموذج **H–O** الأساسي الذي يفترض توافر تقنيات مماثلة في مختلف البلدان. إذ بيّن تحليل ليونتيف أن نسبة رأس المال إلى العمالة في الصــادرات بلغت 13,700 دولار لكل عامل، بينما كانت في الواردات 18,200 دولار لكل عامل. وبناءً على ذلك، اكتشــف ليونتيف أن واردات الولايات المتحدة أكثر كثافة في رأس المال مقارنة بصــادراتها، وهو ما لم يكن متوقعًا، إذ تُصــنّف الولايات المتحدة عادةً ضــمن الدول الغنية برأس المال. وقد أصبح هذا الاكتشاف معروفًا باسم **مفارقة ليونتيف.**

3-1- تفسيرات مفارقة ليونتيف

توصـل ليونتيف إلى نتائج عكسـت التوقعات التقليدية وقدم دليلاً على محدودية نموذج هكشـر–أولين، إذ كان من المتوقع أن تكون صـــادرات الولايات المتحدة كثيفة رأس المال، بينما تكون وارداتها كثيفة العمل. إلا أن النتائج أظهرت أن نســبة رأس المال إلى العمل في الصــادرات الأمريكية أقل منها في الواردات. وقد فسّــر ليونتيف هذا التناقض بعدم تجانس عنصــر العمل بين الدول، حيث يؤدي اختلاف مســتويات التعليم والخبرة المهنية إلى تفاوت المهارات والإنتاجية بين العمال. كما أشـار إلى أن قوة عنصـر العمل في الولايات المتحدة تعود إلى ارتفاع مســتويات التعليم والتدريب والتنظيم، مما يجعله أكثر إنتاجية مقارنة بعامل العمل في الدول الأخرى.[41]

هذا التفســـير بدا غير منطقي، وقد أقر ليونتيف نفســـه بذلك، إذ أنه إذا كانت إنتاجية العمل في الولايات المتحدة تفوق مثيلتها في الدول الأخرى بثلاثة أضـعاف، فلا مانع من أن يكون رأس المال أيضًـا أكبر بنفس

---

[39] –ميراندا زغلول رزق: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص55.

* حصل ليونتيف على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1973 قبل أن يحصل عليها كل من هكشر وأولين اللذان تحصلا عليها سنة 1977.

[40] –Klaus Desmet: Heckcher -Ohlin : Empirical Applications ,2009, P02 .

[41] – طالب عوض وراد: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 2013، ص 113.

النسـبة، أي أنه عند مضـاعفة العمل ثلاث مرات، ينبغي مضـاعفة رأس المال بنفس المقدار، فتكون الزيادة متناسبة.

كما يوجد تفسير آخر للنتائج التي توصل إليها ليونتيف، يتمثل في أنه لم يعتمد على الواردات الفعلية للولايات المتحدة، بل قام بحسـابها على أسـاس البديل المحلي، مع افتراض تماثل دالة إنتاج السـلعة الواحدة. ومن ثم أدى هذا الافتراض إلى نتائج عكسـية، في حين أن الواقع يشـير إلى أن دالة إنتاج السـلعة الواحدة ليسـت متماثلة بين الدول.[42]

من جهة أخرى، حاول ليونتيف تفسـير النتائج غير المتوقعة بحجة أن عام 1947 كان قريبًا من نهاية الحرب العالمية الثانية، فقام بإعادة الاختبار مرة أخرى عام 1956 مسـتخدمًا بيانات عام 1951، وهو العام الذي يمثل مرحلة إعادة إعمار ما دمرته الحرب في أوروبا. وقد أظهرت هذه الدراسـة نتائج مشـابهة للدراسـة السـابقة، مع وجود تفاوت أقل مقارنة بالدراسـة الأولى، حيث تبين أن الصـادرات الأمريكية في ذلك العام من السـلع كثيفة العمل كانت تزيد بنسـبة 6% عن السـلع كثيفة رأس المال. وبناءً على ذلك، تمكن ليونتيف من تخفيف حدة التناقض، لكنه لم يتخلص منه بشـكل كامل، مما يجعل هذه المسـوغات أكثر قربًا للواقع مقارنة بالدراسة السابقة.[43]

3-2- انتقادات اختبار ليونتيف.

- من الملاحظ أن ليونتيف استخدم نموذجًا بعاملين فقط، هما العمل ورأس المال، مما أدى إلى استبعاد عوامل أخرى مثل الموارد الطبيعية (كالخامات، التربة، الغابات)، في حين أن بعض السـلع قد تكون كثيفة في هذه الموارد لكنها صُـنفت ضـمن السلع كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال. كما أن استخدام نموذج يعتمد على سـلعتين فقط قد يعطي نتائج غير دقيقة، خاصـة أن خطوات الإنتاج التي تتطلب الموارد الطبيعية، مثل مناجم الفحم وإنتاج الصلب والزراعة، تحتاج أيضًا إلى رأس المال المادي .
- تطبيق سياسـة التعريفة الجمركية شكّل عامل تحيّز في دراسـة ليونتيف، إذ تُعد التعرفة ضـريبة على الواردات تؤدي إلى خفضـها وتحفيز الإنتاج المحلي للسـلع البديلة. فقد أجريت دراسـة في الولايات المتحدة عام 1945 على يد هنري كرافيس (Henry Kravis)، ووجدت أن معظم المصـانع المحمية

[42] – السيد محمد أحمد السريتي: مرجع سابق، ص104.

[43] – خالد الزرموك: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص31.

من خلال الرســـوم الجمركية على الواردات كانت مصـــانع كثيفة العمل، مما يعزز وجود ما يُعرف بتناقض ليونتيف.[44]

- اعتمد ليونتيف في قياس عنصـــر رأس المال على رأس المال المادي فقط، متجاهلًا رأس المال البشــري الذي يشــمل التعليم والصــحة والتدريب الخاص بالعمال، وهو ما يؤثر بشــكل إيجابي على إنتاجية العمال ويؤدي إلى عدم دقة تقدير كثافة رأس المال الفعلية في الإنتاج.[45]

4- الانتقادات الموجَّهة لنظرية هكشر-أولين

لاقَت نظرية هكشــر-أولين مجموعة من الانتقادات، تمامًا كما هو الحال مع باقي النظريات، ســواء التقليدية أو الحديثة، إذ تم التشكيك في مدى واقعية العديد من الفرضيات التي استندت إليها هذه النظرية.[46] يُعتبر الافتراض القائل بثبات درجات الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وثبات تقنيات الإنتاج المطبقة ووحدتها بين الدول المتعاملة افتراضًا غير دقيق، إذ إن الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وأساليب الإنتاج ليست ثابتة، بل تتغير مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال، تتأثر وفرة العمل بزيادة السكان أو الهجرة، بينما تتغير تقنيات الإنتاج خاصة مع تقدم الأبحاث والتكنولوجيا في مجالات متعددة.

أما الافتراض القائل بأن السلع المتبادلة تخضع لقانون الغلة المتناقصة مع استبعاد الوفورات الخارجية، فهو غير مطابق للواقع، إذ إن اتساع نطاق الإنتاج قد يؤدي أحيانًا إلى تناقص النفقة (زيادة الغلة) في بعض القطاعات، مما يقلل من تكلفة السلع وقد يدفع إلى التخصص حتى في دول تتشابه فيها هيكلية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج.

كما أن الافتراض القائل بأن التجارة الدولية تحدث في ظل توفر المنافسة الحرة يُعد غير واقعي، نظرًا لأن إنتاج السلع وتصديرها إلى دول مختلفة، بالإضافة إلى تسويقها محليًا، غالبًا ما يتم في ظل الاحتكار التام أو المنافسة الاحتكارية، في حين أن المنافسة التامة نادرة الحدوث.

ووجهت أيضًا انتقادات للقول بأن الوفرة النسبية في كل دولة هي العامل المحدد لمسار واتجاه التجارة الخارجية، إذ لم يتحقق ذلك عمليًا في القرن التاسع عشر، الذي شهد ذروة حرية التجارة، حيث كانت هناك فروق كبيرة في المكافآت التي يحصل عليها عناصر الإنتاج والعمل بين مختلف دول العالم.

---

[44] – علي عبد الفتاح أبو شرار: الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص133.

[45] – سامي خليل: مرجع سابق، ص263.

[46] –عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 64-65.

ثانيا- نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـــ(جوتفريد هابرلر)

1/ انتقادات جوتفريد هابرلر(1900-1995)Gottfried Haberler لدافيد ريكاردو

- وجه **هابرلر** انتقادًا لديفيد ريكاردو فيما يتعلق بقياس قيمة السلع على أساس ساعات العمل المستغرقة في إنتاجها، إذ أكد أن العمل ليس العامل الوحيد في العملية الإنتاجية، وخصوصًا في القطاع الصناعي حيث تدخل عناصر إنتاج أخرى كالرأس المال والمواد الخام.
- وفقًا لريكاردو، يُفترض أن العمل عنصر متجانس، إلا أن هذا الافتراض غير واقعي، نظرًا لتفاوت العمال فيما بينهم من حيث الخبرة والمهارة والتدريب.
- وتشير النظرية إلى أن الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة ما، وتعاني من تخلف نسبي في سلعة أخرى، هي الدولة التي تكون فيها تكلفة الفرصة لإنتاج تلك السلعة أقل مقارنة بالدولة الأخرى.

2/ مفهوم تكلفة الفرصة البديلة

استعمل هذا المصطلح الاقتصادي النمساوي-الأمريكي جوتفريد هابرلر عام 1936.

ويُقصد بتكلفة الفرصة البديلة أن تكلفة إنتاج سلعة ما تُقاس بكمية السلعة الأخرى التي يُتخلى عنها عند تخصيص عوامل الإنتاج لإنتاج السلعة الأولى.

بمعنى آخر، لا تُقاس تكلفة إنتاج سلعة معينة فقط بالعمل المبذول في إنتاجها، بل بمقدار السلعة الثانية التي يُضحى بها من أجل تحرير الموارد الاقتصادية اللازمة لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى.

3/ تحليل التوازن العام بالاعتماد على منحنى إمكانيات الإنتاج

تُعد المشكلة الاقتصادية من أبرز أسباب قيام التجارة الدولية، ويطلق عليها الاقتصاديون مصطلح "مشكلة الندرة النسبية"، إذ تظهر مع مرور الوقت محدودية الموارد الاقتصادية، مع اختلاف درجات هذه الندرة بين الدول.

وتزداد حدة هذه المشكلة مع زيادة استهلاك الموارد بسبب الحاجات الإنسانية غير المحدودة والمتنوعة والمترابطة، ما يجعل الموارد عاجزة عن إنتاج كمية كافية من السلع والخدمات لإشباع جميع الاحتياجات.

ونظرًا لمحدودية الموارد، يصبح من الضروري استغلالها بأمثل طريقة ممكنة، أي تحقيق إنتاج أقصى للسلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يشكل أساس تحليل التوازن العام ومنحنى إمكانيات الإنتاج.

في حالة غياب التجارة:

تكون الكميات المنتجة من السلع والخدمات محدودة بالموارد الاقتصادية المتاحة وبالمستوى التكنولوجي السائد خلال فترة معينة. ويمكن تمثيل إمكانيات الإنتاج لدولة ما في غياب التجارة الحرة باستخدام

منحنى إمكانيات الإنتاج(Production Possibilities Curve – PPC) ، الذي يوضح الحد الأقصى للسلع والخدمات الممكن إنتاجها بافتراض الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الشكل رقم(02)

منحنى إمكانيات الإنتاج

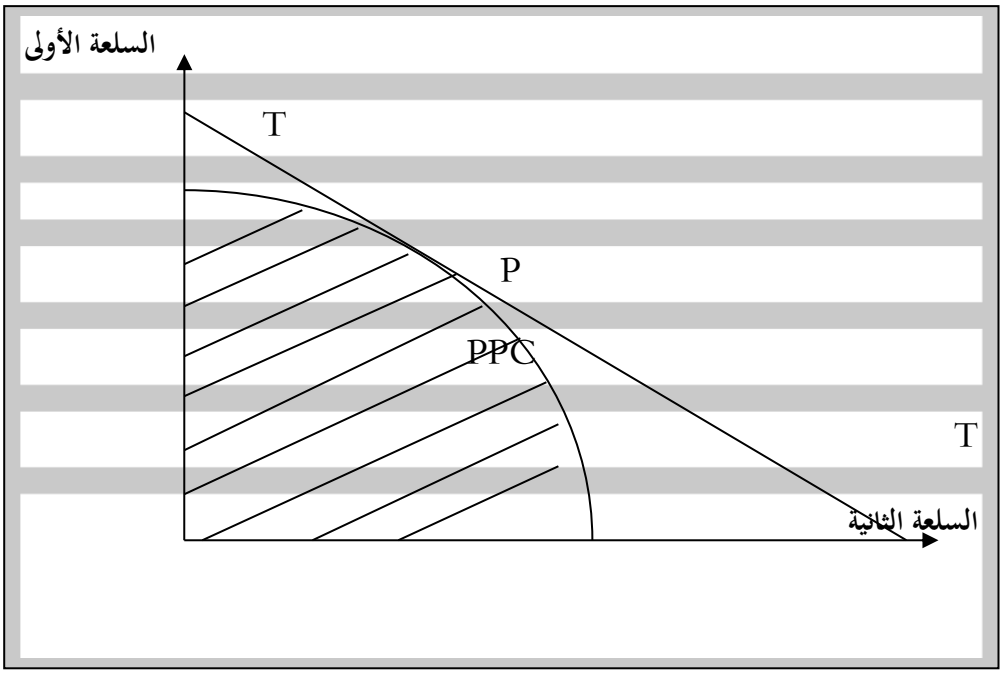

- PPC منحنى إمكانيات الإنتاج :(يمثل الحدود الإنتاجية القصوى التي يمكن أن يصل إليها اقتصاد الدولة في ظل محدودية الموارد) .
- النقاط الواقعة على المنحنى تمثل الفرص الإنتاجية المتاحة لهذا الاقتصاد عند الاستغلال الأمثل للموارد.
- النقاط الواقعة خارج المنحنى تعكس إنتاجًا أكبر من الإمكانات المتاحة، وهو غير ممكن مع الموارد الحالية.
- الشكل المحدب للمنحنى يعكس تزايد التكاليف أو ما يعرف بتناقص الغلة عند زيادة إنتاج سلعة واحدة على حساب الأخرى.
- إذا استُغلت الموارد الاقتصادية بطريقة مثلى، فإن الاقتصاد سيعمل عند إحدى النقاط على المنحنى، محققًا أقصى إنتاج ممكن بأقل تكلفة، وهو ما يُعرف بـ كفاءة الإنتاج .أما إذا عمل الاقتصاد داخل المنحنى، فهذا يشير إلى استخدام غير كفء للموارد وحدوث هدر.

- إذا فضل المجتمع سلعة معينة على الأخرى، فإن النقطة المثلى للإنتاج تكون أقرب إلى المحور المرتبط بهذه السلعة، والعكس صحيح.
- ميل المنحنى يعكس التضحية بكمية من إحدى السلع لزيادة إنتاج وحدة إضافية من السلعة الأخرى، ويُعرف هذا بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة.(Opportunity Cost)

في حالة التجارة

- يمكن لاقتصاد الدولة تبادل وحدة من السلعة الأولى بوحدة من السلعة الثانية عند **سعر نسبي يساوي1**
- يمثل **TTخط التبادل الدولي (Terms of Trade)** الذي يعكس السعر النسبي، حيث يكون ميله يساوي 1. عند هذا السعر، ستنتج الدولة عند النقطة **P**، لكنها تستطيع أن تستهلك عند أي نقطة على خط التبادل الدولي TT اعتمادًا على تفضيلات الطلب. ومن هنا، يساهم فتح باب التجارة في **زيادة إمكانيات الاستهلاك** مقارنة بالوضع قبل التجارة .
- **المساحة بين TT و PPC** تمثل الفوائد الناتجة عن التجارة الحرة، إذ تجلب **زيادة في رفاه الدولة** من خلال توسيع الفرص الاستهلاكية المتاحة أمامها.

4/التجارة وتكلفة الفرصة البديلة في ظل التكاليف الثابتة

لتوضيح كيفية **تخصص دولة ما**، يمكن الاستعانة بـ **منحنى إمكانيات الإنتاج Production) (Possibilities Curve**أو **منحنى إمكانيات التحويل(Transformation Curve)** ، والذي يمثل التوليفات البديلة من سلعتين التي يمكن للدولة إنتاجها عند **الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة بكفاءة.**

ويُظهر المثال الوارد في الجدول التالي كيفية تطبيق هذه الفكرة عمليًا، مع توضيح العلاقة بين الإنتاج، التخصص، وتكلفة الفرصة البديلة في ظل فرضية التكاليف الثابتة.

الجدول رقم(09)

التجارة وتكلفة الفرصة البديلة في ظل التكاليف الثابتة

UK		US	
القمح	السيارات	القمح	السيارات
300	0	0	100
250	10	30	90
200	20	60	80
150	30	90	70
100	40	120	60
50	50	150	50
0	60	180	40
		210	30
		240	20
		270	10
		300	0

قبل قيام التجارة بين البلدين

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

- **الولايات المتحدة** :يمكنها إنتاج أقصى ما لديها ضمن إمكانياتها، أي من (100 سيارة و0 قمح) إلى (90 سيارة و30 قمح) وصولًا إلى (0 سيارة و300 قمح). ويلاحظ أنه في كل مرة تتخلى الولايات المتحدة عن **10سيارات**، يتحرر لديها موارد كافية لإنتاج **30طن قمح إضافي** .وبذلك، تكون **تكلفة الفرصة لوحدة القمح** في الولايات المتحدة **1 :سيارة = 3 طن قمح** .كما يظهر أن تكلفة الفرصة تبقى ثابتة لأي توليفة من السيارات والقمح ترغب الولايات المتحدة في إنتاجها .
- **المملكة المتحدة** :تستطيع إنتاج ما بين (0 سيارة و300 قمح) إلى (10 سيارات و250 قمح) وصولًا إلى (60 سيارة و0 قمح)، مع تكاليف فرصة محددة لكل توليفة من السلع حسب مواردها وإمكاناتها الإنتاجية.

يُلاحظ أن كلما تنازلت المملكة المتحدة عن 50 طن قمح، يتحرر لديها موارد كافية لإنتاج 10 سيارات إضافية، أي أن العلاقة هي 10 سيارات = 50 طن قمح. وبالتالي، تكون تكلفة الفرصة لوحدة السيارة في بريطانيا: 1 سيارة = 5 طن قمح، ما يعني أن أسعار السيارات أعلى نسبيًا في بريطانيا مقارنة بالولايات المتحدة، ومن هنا تتخصص المملكة المتحدة في إنتاج القمح.

تكلفة الفرصة تظل ثابتة لأي توليفة من السيارات والقمح ترغب بريطانيا في إنتاجها.

إذا قررت الولايات المتحدة الإنتاج والاستهلاك عند النقطة: 50 سيارة و150 طن قمح، وقررت المملكة المتحدة الإنتاج والاستهلاك عند النقطة: 40 سيارة و100 طن قمح، فإن إجمالي الإنتاج والاستهلاك العالمي سيكون: 90 سيارة و250 طن قمح.

الشكل رقم(03)

التمثيل البياني لمعطيات الجدول رقم(09) قبل التجارة

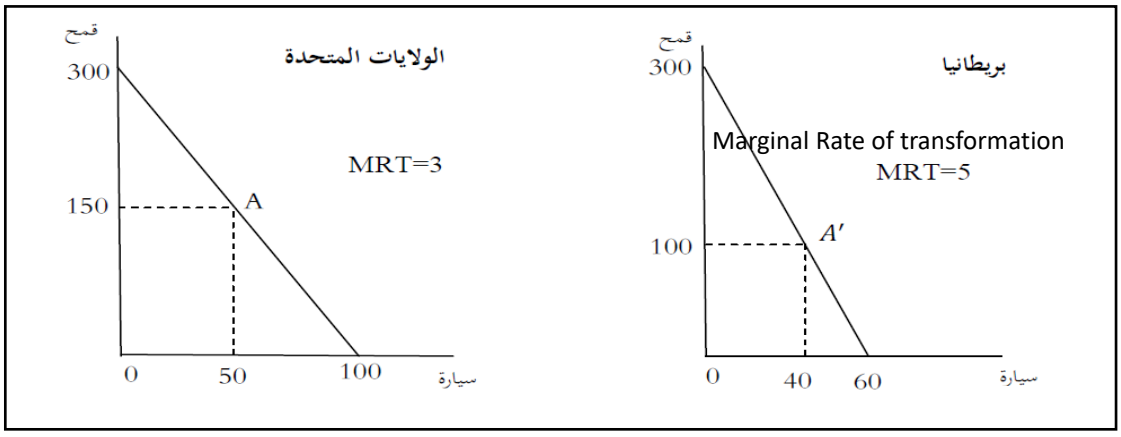

المكاسب من قيام التجارة بين البلدين في حالة ثبات التكاليف

- نفترض أن **الولايات المتحدة تصدر 50 سيارة** إلى المملكة المتحدة مقابل **200طن قمح** .
- بما أن **تكلفة الفرصة البديلة ثابتة**، فهي تمثل **ميل منحنى إمكانيات الإنتاج** لكل دولة .
- إمكانيات الإنتاج في **بريطانيا لإنتاج القمح :**
- 300/60=5/1= سعر القمح / سعر السيارات
- إمكانيات الإنتاج في **الولايات المتحدة لإنتاج القمح :**
- 300/100=3/1= سعر القمح / سعر السيارات
- وبما أن **تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القمح أقل في بريطانيا** مقارنة بالولايات المتحدة، فإن **بريطانيا تتخصص في إنتاج القمح**، بينما تتخصص **الولايات المتحدة في إنتاج السيارات.**
- وعلية تصبح:

بعد التخصص وفقًا للميزة النسبية:

الولايات المتحدة تنتج 100 سيارة و0 قمح، والمملكة المتحدة تنتج 0 سيارة و300 قمح، مما يؤدي إلى تغير منحنى إمكانيات الإنتاج لكلا البلدين.

قبل التجارة، كانت الولايات المتحدة تنتج وتستهلك عند النقطة 50 سيارة و150 قمح، وبعد التجارة أصبحت تنتج وتستهلك عند النقطة 50 سيارة و200 قمح، أي حصلت على زيادة 50 قمح من التجارة.

أما المملكة المتحدة، فكانت تنتج وتستهلك عند النقطة 40 سيارة و100 قمح، وبعد التجارة أصبحت تنتج وتستهلك عند النقطة 50 سيارة و100 قمح، أي حصلت على زيادة 10 سيارات من التجارة.

بالتالي، التجارة بين البلدين أسفرت عن مكاسب إجمالية مقدارها 10 سيارات و50 طن قمح، ما يوضح فوائد التخصص والتبادل الدولي.

الشكل رقم(04)

التمثيل البياني لمعطيات الجدول رقم(09) بعد التجارة

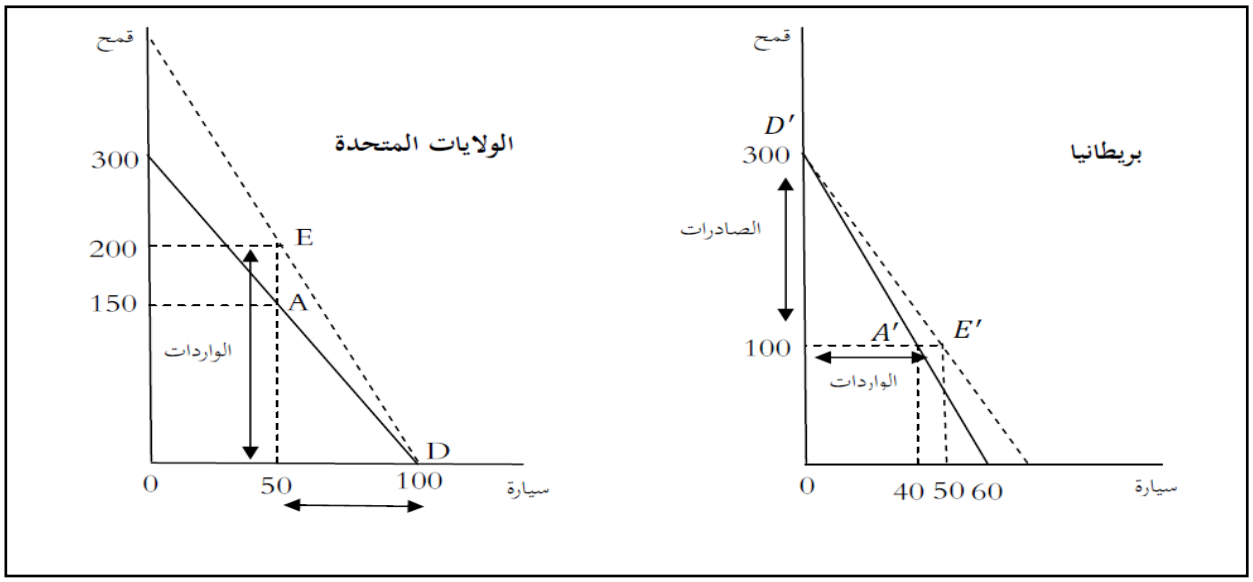

5/التجارة وتكلفة الفرصة البديلة في ظل التكاليف المتزايدة

قبل تقديم مثال تطبيقي لهذه الحالة، تجدر الإشارة إلى أنها الأكثر شيوعًا في التجارة الدولية، إذ غالبًا ما تنتج الدول أقل من إمكاناتها الإنتاجية القصوى .وفي هذه الحالة، زيادة وحدة إضافية من السلعة التي تتخصص فيها الدولة تؤدي إلى زيادة التكاليف بكميات متزايدة، أي أن الكميات التي يُتخلى عنها لتصنيع الوحدة الإضافية تزداد تدريجيًا.

يوضح الشكل التالي منحنى إمكانيات الإنتاج في ظل التكاليف المتزايدة، حيث يكون المنحنى محدبًا نحو نقطة الأصل، وهو يعكس تناقص العوائد وحدوث تزايد في تكلفة الفرصة البديلة عند تحويل الموارد من إنتاج سلعة إلى أخرى.

الشكل رقم(05)

تكلفة الفرصة البديلة في ظل التكاليف المتزايدة

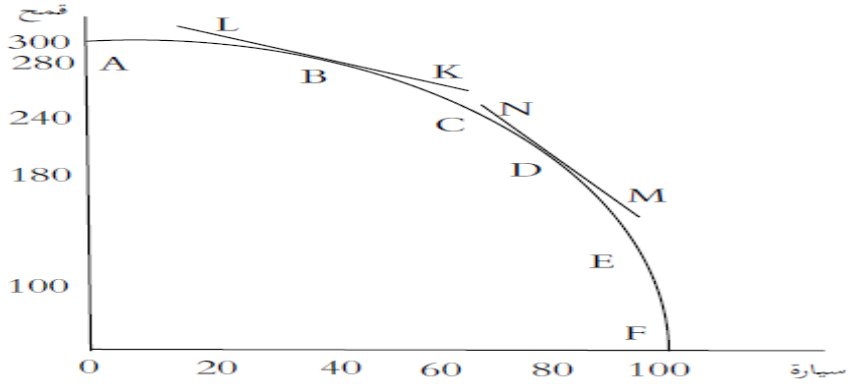

- نلاحظ أن شكل المنحنى مقعر نحو نقطة الأصل، مما يعني أن تكلفة التخلي عن السيارات لزيادة إنتاج وحدة إضافية من القمح تتزايد تدريجيًا.
- تمثل النقاط الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج النقاط المثلى التي تحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- الشكل المحدد للمنحنى يعكس ما يُعرف بـ "قانون تزايد تكلفة الفرصة البديلة (Law of Increasing Opportunity Costs)"، أي أنه كلما ارتفع الإنتاج من سلعة أو مجموعة سلعية معينة، كلما تطلب ذلك التضحية بكميات متزايدة من المجموعة السلعية الأخرى.

المكاسب من قيام التجارة بين البلدين في حالة زيادة التكاليف

تبسيط طريقة تحقيق المكاسب من التجارة الدولية في ظل التكاليف المتزايدة:

نفترض وجود دولتين) **دولة 1 ودولة 2** (تنتجان السلعتين **X**و**Y**، ولكل دولة **توليفات إنتاجية مختلفة** عن الأخرى. يوضح الجدول التالي هذه التوليفات البديلة، والتي تمثل الإمكانيات الإنتاجية لكل دولة عند الاستخدام الكامل للموارد:

(يمكن إدراج الجدول هنا لتوضيح الإنتاج الممكن لكل دولة من السلعتين X و Y)

الدولة الأولى(nation1)

التوليفة	y	x
التوليفة 1	70	0
التوليفة 2	65	30
التوليفة 3	60	50
التوليفة 4	40	105
التوليفة 5	20	130
التوليفة 6	0	140

الدولة الثانية(nation2)

التوليفة	y	x
التوليفة 1	140	0
التوليفة 2	135	20
التوليفة 3	120	40
التوليفة 4	95	60
التوليفة 5	40	80
التوليفة 6	0	85

- قبل التجارة :

- الدولة الأولى كانت تنتج وتستهلك عند النقطة (50Xو60Y) .
- الدولة الثانية كانت تنتج وتستهلك عند النقطة (80Xو40Y) .

- أثناء التجارة :

- تم الاتفاق على تبادل 60 Yمقابل 60 Xبين البلدين .
- تنتقل نقاط الإنتاج والاستهلاك لكل دولة على منحنى إمكانيات الإنتاج :
  - الدولة الأولى :تنتقل من النقطة الأصلية إلى النقطة (130Xو20Y) بعد التجارة .
  - الدولة الثانية :تنتقل إلى النقطة (40Xو120Y) بعد التجارة.

- بعد قيام التجارة
- أصبحت **الدولة (1)** تنتج عند النقطة **B**بدلًا من النقطة **A**قبل التجارة، كما أصبحت تستهلك عند النقطة **E**بدلًا من النقطة **A**(حيث كانت قبل التجارة تنتج وتستهلك عند نفس النقطة). وبالمثل، انتقلت **الدولة (2)** من الإنتاج عند النقطة **'A**إلى **'B**، ومن الاستهلاك عند **'A**إلى **'E.**
- تمثل **مساحة المثلث BEC** مقدار المكاسب التي حققتها الدولة الأولى من التجارة، وهي تساوي **مساحة المثلث 'B'E'C** التي تعبر عن مكاسب الدولة الثانية، مما يدل على أن كلا البلدين استفاد من التبادل الدولي.
- يتضح أن **كلتا الدولتين حققت مكاسب قدرها 20 وحدة من السلعتين (XوY)**؛ إذ كانت الدولة الأولى تنتج وتستهلك عند النقطة **(50Xو60Y)**، وأصبحت بعد التجارة عند **(70Xو80Y)** .أما الدولة الثانية فكانت عند **(80Xو40Y)**، وأصبحت بعد التجارة عند **(100Xو60Y)**.

- وهذا يؤكد أن **التجارة الدولية في ظل التكاليف المتزايدة تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي** من خلال زيادة الاستهلاك الممكن لكل دولة مقارنة بوضعها قبل التجارة. كما موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(06)

المكاسب من قيام التجارة بين البلدين في حالة زيادة التكاليف

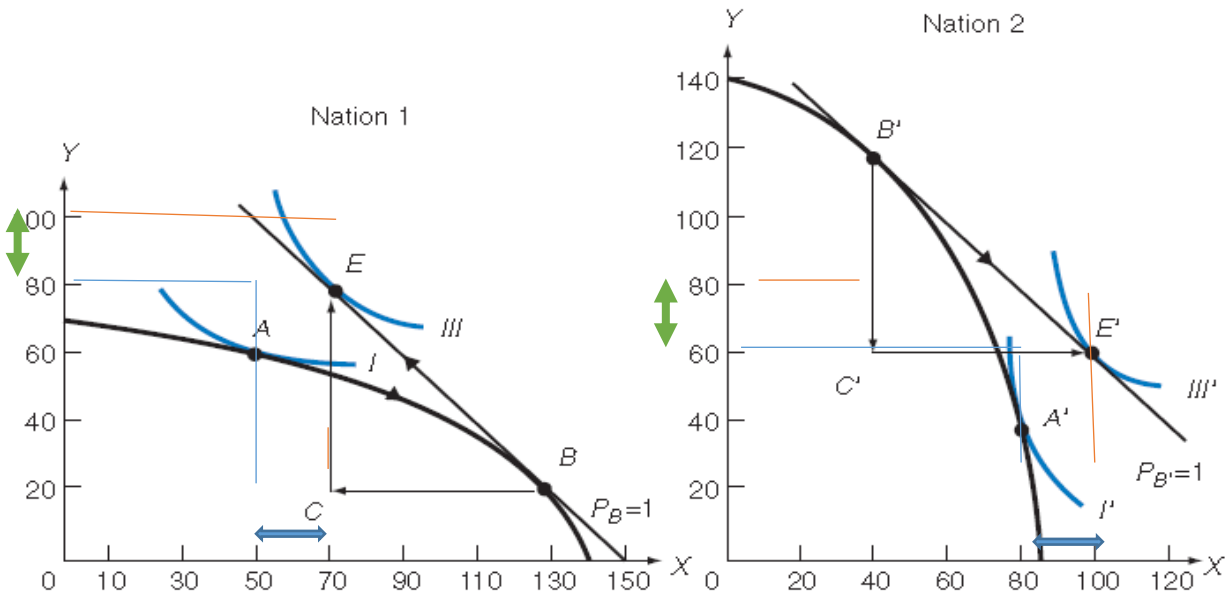

تمارين للحل

التمرين الأول: نفترض وجود دولتين هما الصين وألمانيا تنتجان سلعتين هما الملابس والسيارات باستعمال عنصري إنتاج هما العمل ورأس المال كما يبينه الجدول الآتي:

الدولة	العمل	رأس المال
ألمانيا	20مليون عامل	100 مليون دولار
الصين	40 مليون عامل	80 مليون دولار

المطلوب:

1. ماهي الدولة وفيرة العمل والدولة وفيرة رأس المال
2. حدد نمط التخصص المقترح طبقا لنظرية هكشر–أولين
3. أشرح اتجاه أسعار عناصر الإنتاج في كلا الدولتين قبل التجارة
4. أشرح اتجاه أسعار السلع في كلا الدولتين قبل التجارة
5. أشرح اتجاه أسعار عناصر الإنتاج في كلا الدولتين بعد التجارة

التمرين الثاني: نفترض وجود دولتين هما الهند واليابان وعنصري عمل هما العمل ورأس المال تنتجان سلعتان هما x و y كما هو موضح في الجدول الآتي:

الدولة	السلعة x	السلعة y
الهند	1Kو4L	4Kو4L
اليابان	2Kو2L	8Kو2L

المطلوب:

1. ماذا تلاحظ من الجدول السابق؟
2. مثل معطيات الجدول بيانيا؟
3. حدد نمط التخصص المقترح طبقا لنظرية هكشر–أولين؟

التمرين الثالث: حدد(ي) الإجابات الصحيحة من الخاطئة مع التعليل في حالة الخاطئة

1. تختلف الدول من حيث توافر عناصر الانتاج (العمل ورأس المال)
2. ترتفع الأجور وفيرة العمل بالنسبة لأرباح وعوائد رأس المال

3. يتحدد نمط التجارة الدولية على أساس توافر عناصر الانتاج
4. تقرر نظرية هكشر–أولين أن الدولة وفيرة رأس المال تتخصص في إنتاج السلعة كثيفة العمل.
5. لن تستمر الفروق في الأسعار النسبية للسلع بعد قيام التجارة
6. كلما زاد السعر العالمي للسلعة المصدرة كلما قلت صادرات الدولة منها
7. لا يمكن أن تكون هناك معارضة لمبدأ تحرير التجارة

التمرين الرابع: اختر (اختاري) الاجابة الصحيحة من الإجابات المقترحة

يعزي الميل السالب لمنحنى إمكانيات الإنتاج إلى:

1. زيادة التكلفة الحدية مع زيادة الإنتاج
2. زيادة الإنتاج مع زيادة العمل
3. اختلاف إنتاجية وحدات الموارد
4. ندرة الموارد

التمرين الخامس: أجب (أجيبي) على الأسئلة التالية

1. عرف تكلفة الفرصة البديلة؟
2. متى نقول على دولة ما أن لها فرصة بديلة في سلعة معينة حسب جوتفريد هابرلر؟
3. ما هي أهم انتقادات نظرية الفرصة البديلة لنظرية الميزة النسبية؟
4. ما الفرق بين منحنى إمكانيات الإنتاج في ظل التكاليف الثابتة والمتزايدة والمتناقصة؟

التمرين السادس: تمثل الأشكال الآتية إمكانيات إنتاج الدولتين (أ) و(ب) من السلعتين (س) و(ص):

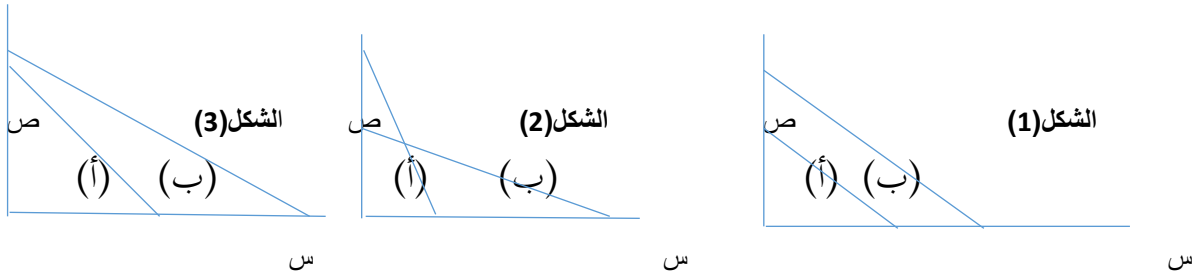

المطلوب:

1- ماذا يمثل المحور س وص في كل شكل؟ وماذا يمثل خط المنحنى؟

2- في أي شكل تظهر الدولة (ب) أكثر كفاءة في انتاج السلعتين معا؟

3- أي دولة تخصص في السلعة س وأي دولة تخصص في السلعة ص؟

4- كيف يمكن أن يستفيد الطرفان من التبادل التجاري في الشكل 2؟

5- ماذا يعني انتقال المنحنى نحو الخارج؟

المحور الرابع: اتجاهات التجارة الدولية.

تُعدّ التجارة الدولية من أهم مظاهر التفاعل الاقتصادي بين دول العالم، إذ تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية ومستوى الترابط بين الاقتصادات الوطنية في ظل العولمة الاقتصادية. وقد شهدت التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة تطورًا ملحوظًا من حيث حجم المبادلات التجارية واتساع نطاقها الجغرافي، إضافة إلى التغيرات التي مست هيكل التجارة الدولية وأنماط توزيعها بين الدول والمناطق الاقتصادية المختلفة.

فمن جهة أولى، يعكس حجم التجارة الدولية مستوى النشاط الاقتصادي العالمي ومدى انفتاح الدول على الأسواق الخارجية، حيث ازداد حجم المبادلات التجارية نتيجة التقدم التكنولوجي في وسائل النقل والاتصال وتحرير التجارة بين الدول. ومن جهة ثانية، يشير هيكل التجارة الدولية إلى طبيعة السلع والخدمات المتبادلة بين الدول، إذ شهد تحولًا من التركيز على المواد الأولية والمنتجات الزراعية إلى تزايد أهمية السلع الصناعية والخدمات. أما توزيع التجارة الدولية فيتعلق بكيفية تقاسم المبادلات التجارية بين مختلف دول العالم، حيث تتباين مساهمة الدول في التجارة الدولية تبعًا لمستوى تطورها الاقتصادي وقدراتها الإنتاجية.

وعليه، فإن دراسة اتجاهات التجارة الدولية من حيث حجمها وهيكلها وتوزيعها تكتسي أهمية كبيرة لفهم التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتحليل موقع الدول داخل النظام التجاري الدولي.

أولًا: مفهوم اتجاهات التجارة الدولية

تشير اتجاهات التجارة الدولية إلى الأنماط العامة التي تحكم حركة المبادلات التجارية بين الدول من حيث التوزيع الجغرافي، والتركيب السلعي، وطبيعة الشركاء التجاريين، والتحولات الهيكلية التي تطرأ على حجم وقيمة الصادرات والواردات عبر الزمن. وتُعد دراسة هذه الاتجاهات أداة تحليلية لفهم التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ظل العولمة وتحرير المبادلات التجارية[47].

ثانيًا: الاتجاهات الجغرافية للتجارة الدولية

شهدت التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات جغرافية مهمة، من أبرزها[48]:

- استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على نسبة معتبرة من المبادلات العالمية.
- صعود الاقتصادات الآسيوية، خاصة الصين وكوريا الجنوبية.
- تنامي التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.

---

[47] جلال سلامة، *الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات*، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2010، ص45.

[48] عبد الحميد عبد المطلب، *الاقتصاد الدولي*، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2012، ص122.

وقد ساهمت التكتلات الاقتصادية في إعادة توجيه جزء كبير من المبادلات نحو الشركاء داخل الإقليم الواحد، نتيجة إزالة الحواجز الجمركية وتنسيق السياسات الاقتصادية

الشكل(07)

توزيع التجارة الدولية حسب المناطق الجغرافية

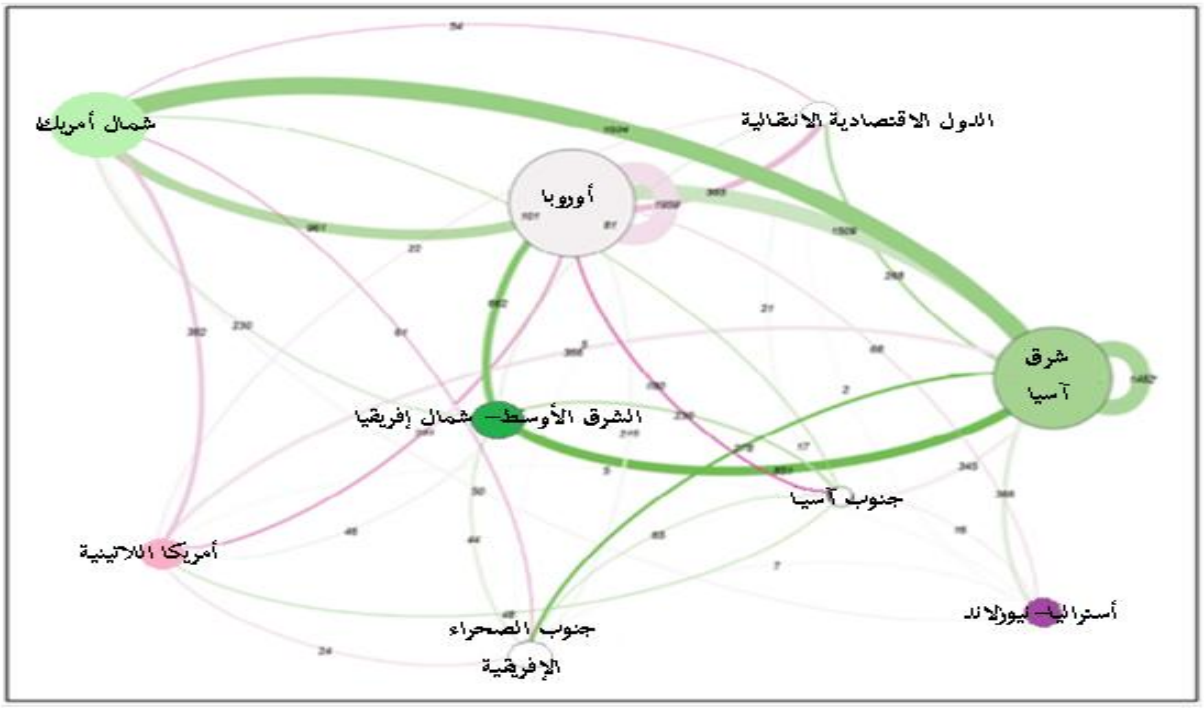

المصدر: جمال بوثلجة: الاتجاهات الحالية للتجارة الخارجية ودورها في تفعيل عمليات التصدير في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2018، ص51.

ثالثًا: الاتجاهات السلعية:

من أبرز التحولات السلعية في التجارة الدولية[49]:.

- تراجع الأهمية النسبية للمواد الأولية.
- ارتفاع نسبة السلع المصنعة عالية التكنولوجيا.
- نمو التجارة في الخدمات (النقل، السياحة، الخدمات المالية).
- توسع التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية.

كما تزايدت التجارة داخل الصناعة، حيث تصدر الدول وتستورد سلعًا من نفس القطاع الصناعي، وهو ما يعكس تطور سلاسل القيمة العالمية[50].

[49] محمد الخطيب، التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 88

[50] رمزي زكي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2005، ص 173.

رابعا: هيكل الصادرات العالمية

1- هيكل السلع: تتمثل الهيكلة السلعية للتجارة الدولية في مجموعة من السلع وبدرجات متفاوتة، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل(08)

هيكل الصادرات السلعية العالمية

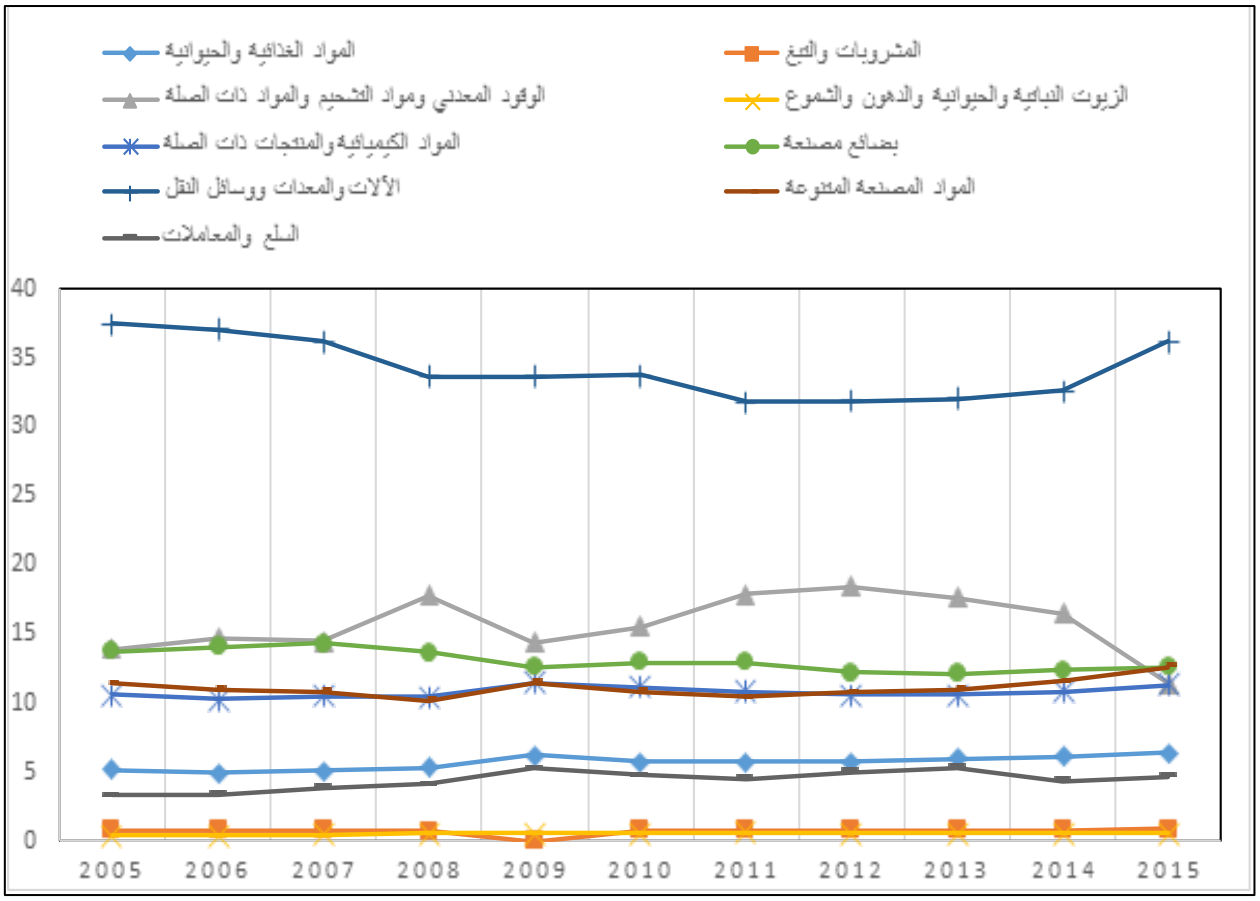

المصدر: جمال بوثلجة: مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق أن أكثر السلع تداولًا على المستوى العالمي حتى سنة 2015 تتمثل في الآلات والمعدات ووسائل النقل، تليها الوقود ومواد التشحيم نظرًا لارتباطها الوثيق بالصناعة والنقل، ثم تأتي السلع المصنعة بمختلف أنواعها .ويعكس ذلك بوضوح التوجه العالمي نحو إنتاج واستهلاك السلع الصناعية بدرجة أكبر مقارنة بغيرها من السلع.

كما يؤكد هذا التوجه انخفاض قيمة صادرات السلع الغذائية والزيوت النباتية والحيوانية مقارنة بالسلع الصناعية، مما يدل على هيمنة القطاع الصناعي على هيكل التجارة الدولية.

أما بالنسبة للخدمات فيمكن توضيحها في الآتي

الشكل(09)

هيكل الخدمات العالمية

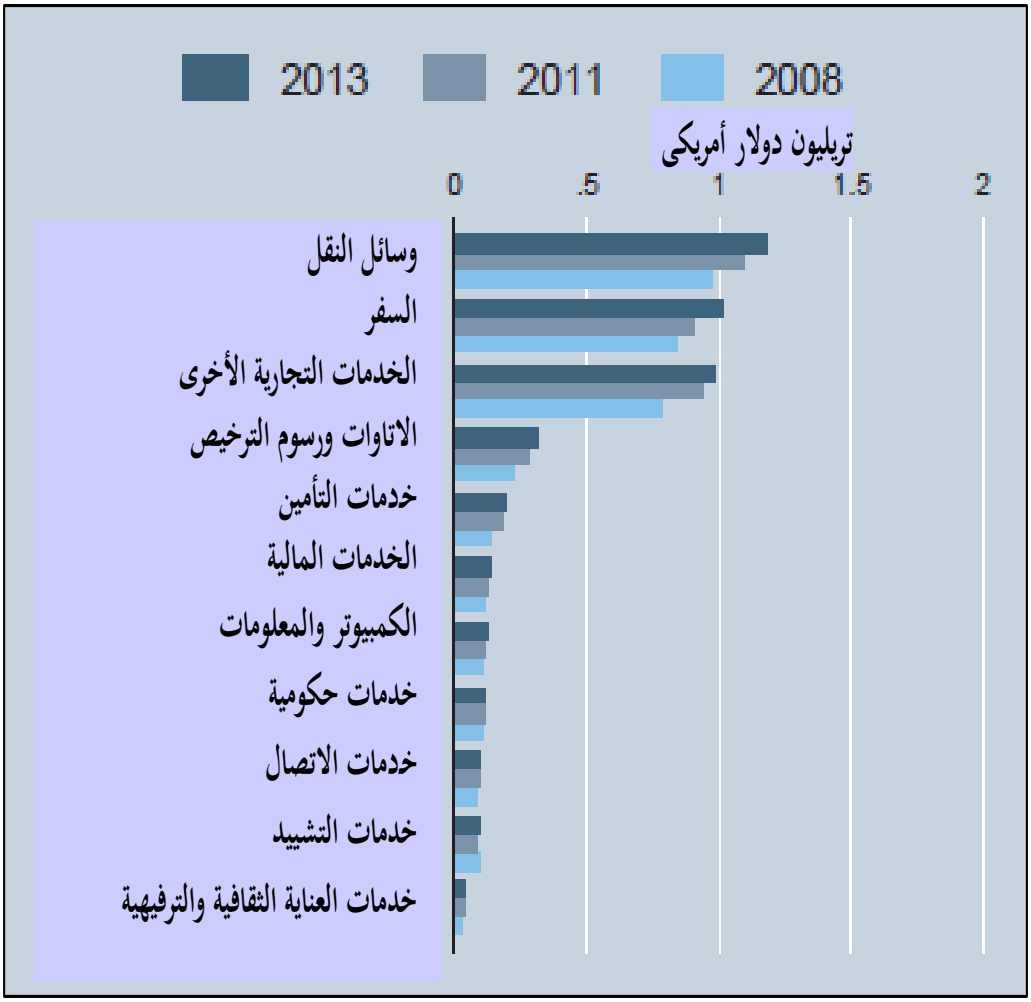

المصدر: جمال بوثلجة: مرجع سابق.

يتضح من الشكل السابق أن تجارة الخدمات على المستوى العالمي تركز بشكل كبير على خدمات النقل، ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في حجم الصادرات السلعية الدولية، مما يتطلب تنوعًا وتطورًا في وسائل النقل. كما أن تنقل الأفراد لأغراض العمل والسياحة أسهم أيضًا في زيادة الطلب على مختلف خدمات النقل.

وتأتي بعد ذلك أنواع أخرى من الخدمات، لكنها تبقى ذات قيمة أقل بكثير مقارنة بخدمات النقل والسفر.

ومن الملاحظ كذلك وجود علاقة وثيقة بين هيكل التجارة في السلع وهيكل تجارة الخدمات عالميًا، حيث إن السلع الأكثر تداولًا، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل، ترتبط بشكل مباشر بالحاجة إلى خدمات النقل، مما يعزز الترابط بين القطاعين السلعي والخدمي في التجارة الدولية.

خامسا: العوامل المؤثرة في اتجاهات التجارة:

تتحدد اتجاهات التجارة الدولية بعدة عوامل، أهمها[51]:

- التطور التكنولوجي.
- سياسات التحرير التجاري.
- تكاليف النقل والطاقة.
- أسعار الصرف.
- الاستقرار السياسي والاقتصادي.

تُظهر الدراسة أن اتجاهات التجارة الدولية تعكس التحولات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

[51] مزهر شعبان العاني، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 201

تمارين للحل

التمرين الأول:

لاحظت تقارير منظمة التجارة العالمية (WTO) تحولاً في هيكل الصادرات العالمية من "السلع الأولية" إلى "السلع المصنعة" و"الخدمات الرقمية."

المطلوب:

1. حلل أثر الثورة التكنولوجية على تراجع حصة المواد الأولية في التجارة الدولية مقابل نمو تجارة الخدمات.
2. ما هو الفرق بين التجارة بين الصناعات (Inter-industry)والتجارة داخل الصناعة الواحدة (Intra-industry)؟ وكيف يعكس ذلك تطور هيكل التجارة في الدول المتقدمة؟

التمرين الثاني:

انتقل مركز ثقل التجارة العالمية من "الأطلسي" (أوروبا وأمريكا الشمالية) نحو "الهادي" (آسيا والمحيط الهادئ).

المطلوب:

1. فسر ظاهرة "الصعود الآسيوي "في خارطة التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية
2. حلل ظاهرة "الإقليمية الجديدة :(New Regionalism) "لماذا تتركز معظم التدفقات التجارية داخل أقاليم جغرافية محددة (أوروبا، آسيا) بدلاً من توزعها العالمي المتساوي؟

التمرين الثالث:

بناءً على المعطيات الافتراضية التالية لبلد ما (x)

- إجمالي الصادرات 500 مليار دولار.
- إجمالي الواردات 450 مليار دولار.
- الناتج المحلي الإجمالي 2000 مليار دولار.

المطلوب:

1. أحسب معدل الانفتاح الاقتصادي (Openness Ratio) باستخدام الصيغة X+M/GDP*100 ماذا تستنتج حول درجة اندماج هذا الاقتصاد في السوق العالمي؟
2. أحسب معدل التغطية Coverage Ratio X/M*100 هل يعاني الميزان التجاري من خلل هيكلي؟
3. إذا كانت الصادرات تتركز في منتج واحد بنسبة 80%، فسر مخاطر "التركز السلعي "على استقرار حجم التجارة في هذا البلد.

المحور الخامس: العلاقة بين النمو الاقتصادية والتجارة الدولية.

إن العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي من الموضوعات الأساسية التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية، نظرًا للدور الذي يمكن أن تؤديه المبادلات التجارية الخارجية في تعزيز الأداء الاقتصادي للدول. فالتجارة الدولية تتيح للدول الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما تمكّنها من الوصول إلى أسواق أوسع لتصريف منتجاتها، والحصول على السلع والخدمات التي قد يصعب إنتاجها محليًا بالكفاءة نفسها.

كما تسهم التجارة الدولية في دعم عملية النمو الاقتصادي من خلال نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية، إضافة إلى تحفيز المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية. وفي المقابل، يؤثر مستوى النمو الاقتصادي بدوره في قدرة الدول على توسيع تجارتها الخارجية وزيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق، أصبحت دراسة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي ذات أهمية بالغة لفهم كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية للدول في الأسواق العالمية. وعليه، سيتم في هذا المحور التطرق إلى طبيعة هذه العلاقة، مع إبراز أهم القنوات والآليات التي من خلالها تؤثر التجارة الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي

أولًا: الإطار النظري للعلاقة

أكدت مختلف المدارس الاقتصادية وجود علاقة وثيقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. فقد أوضح آدم سميث أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة، بينما بيّن ديفيد ريكاردو أن الميزة النسبية تسمح للدول بتحقيق مكاسب من التبادل[52].

أما المدرسة النيوكلاسيكية، من خلال نموذج هيكشر–أولين، فقد ربطت النمو باستغلال وفرة عناصر الإنتاج. وفي النظريات الحديثة، برزت أهمية نقل التكنولوجيا والتعلم بالممارسة ووفورات الحجم في تفسير العلاقة الإيجابية بين الانفتاح التجاري والنمو[53].

ثانيًا: قنوات تأثير التجارة على النمو

تؤثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي عبر عدة قنوات[54]:

---

[52] جلال سلامة، مرجع سابق، ص 67

[53] فاضل كاظم، *العولمة والتجارة الدولية*، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 154.

[54] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 215.

1. تحسين تخصيص الموارد.
2. توسيع حجم السوق.
3. نقل التكنولوجيا والمعرفة.
4. زيادة المنافسة وتحفيز الابتكار.
5. تراكم رأس المال.

ثالثًا: فرضية النمو المدفوع بالصادرات

تشير العديد من الدراسات التطبيقية إلى أن الدول التي اعتمدت استراتيجية النمو المدفوع بالصادرات حققت معدلات نمو مرتفعة، خاصة في شرق آسيا، حيث ساهمت الصادرات في[55]:

- رفع الإنتاجية
- زيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي
- تحسين الميزان التجاري

أن العلاقة بين التجارة والنمو علاقة تفاعلية تتوقف نتائجها على طبيعة السياسات الاقتصادية والمؤسسات الوطنية.

ربعا: المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي

1- الناتج المحلي الإجمالي GDP

- هي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلد نفسه ، والتي تم إنتاجها من قبل الأفراد أو الشركات أو الحكومة في فترة زمنية محددة، والتي عادة ما تكون سنة واحدة.
- يشمل الناتج المحلي الإجمالي الاستهلاك الخاص والعام، والنفقات الحكومية، والاستثمارات، والمخزونات الخاصة، وتكاليف البناء المدفوعة، وميزان التجارة الخارجية.
- تُستخدم البيانات التي يقدمها كمؤشرات للإنتاج ومستوى المعيشة في الدولة، مما يسمح للمسؤولين عن السياسات المالية بقياس نمو الاقتصاد أو تراجعه، والحكم على ما إذا كان من الضروري تعزيزه أو تقييده، أو اتخاذ إجراءات ضده. التهديدات المحتملة للركود أو التضخم.

[55] محمد قريشي، *مدخل إلى الاقتصاد الدولي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 189.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP Growth Rate)

يمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **الزيادة السنوية في قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد،** ويعد المؤشر الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي[56].

طريقة الحساب

معدل نمو الناتج المحلي= $GDPt-GDPt-1/GDPt-1 \times 100$

حيث:

- GDPt: الناتج المحلي في السنة الحالية
- GDPt−1: الناتج المحلي في السنة السابقة

استخدامه في قياس النمو

- إذا كان المعدل موجباً ومرتفعاً فهذا يدل على توسع النشاط الاقتصادي.
- إذا كان منخفضاً أو سالباً فهذا يدل على تباطؤ أو ركود اقتصادي.

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يقيس متوسط الدخل أو الإنتاج الذي يحصل عليه الفرد في الاقتصاد، ويستخدم لمعرفة مدى تحسن مستوى المعيشة[57].

طريقة الحساب

- نصيب الفرد من الناتج المحلي= GDP/ عدد السكان

استخدامه في قياس النمو

- ارتفاع هذا المؤشر يدل على **تحسن مستوى المعيشة وزيادة رفاهية السكان.**
- انخفاضه يشير إلى أن النمو الاقتصادي **لا يواكب النمو السكاني.**

3- التضخم

- إنها الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدار فترة زمنية عدة تكون سنة واحدة. وهذا يعكس انخفاضًا في القوة الشرائية لكل وحدة من المال.

[56] N. Gregory Mankiw :Principles of Economics, South-Western Cengage Learning, 7th edition, 2015, p508.

[57] Michael P. Todaro, Stephen C. Smith: Economic Development, Economic Development, UK/US, 12TH EDITION, 2015, P45.

- ومن أسبابه النمو الهائل في عرض النقود الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم ، وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد.
- وتشمل الآثار السلبية انخفاض القيمة الحقيقية للعملة ، وتثبيط الاستثمار أو الادخار، ونقص السلع، بدافع الشراء الاندفاعي بسبب ارتفاع محتمل في أسعار المنتجات.
- التأثير الإيجابي هو الخيار الذي سيكون على البنوك المركزية في البلاد تعديل أسعار الفائدة الاسمية، بهدف استقرار الاقتصاد ، وبالتالي التخفيف من الركود الاقتصادي والبطالة.

يقيس معدل التضخم نسبة الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة [58].

طريقة الحساب

معدل التضخم= مؤشر الأسعار الحالية – مؤشر الأسعار السابق/ مؤشر الأسعار السابق *100

استخدامه في قياس النمو

التضخم المعتدل قد يرافق النمو الاقتصادي.

التضخم المرتفع يضعف القدرة الشرائية ويؤثر سلباً على النمو

4- معدل البطالة

- هي القوة العاملة التي ليس لديها وظيفة ، معبرًا عنها كنسبة مئوية.
- هو أحد المؤشرات الاقتصادية الأكثر صلة ، لأنه يعكس بشكل مباشر رفاهية الأسرة. علاوة على ذلك، إذا كانت قيمته بعيدة عن التوقعات المتوقعة، فهو من بين المتغيرات التي لها التأثير الأكبر على سلوك السوق.
- يمكن أن تؤثر مستويات البطالة في بلد ما، وإحداث اختلالات في الاقتصاد الكلي

يمثل نسبة الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه ولكن لا يجدون فرص عمل[59].

استخدامه في قياس النمو

- انخفاض البطالة يدل على زيادة النشاط الاقتصادي وتوسع الإنتاج.
- ارتفاعها يشير إلى ضعف النمو الاقتصادي

5- معدل الاستثمار

[58] Paul Samuelson: William Nordhaus: Economics, McGraw-Hill,UK,EDITION,2010,P275.
[59] Olivier Blanchard :Macroeconomics, Pearson, 6TH EDITION, US, 2017, P29.

يعبر عن نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعد من المؤشرات المهمة لأن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية[60].

طريقة الحساب

معدل الاستثمار=إجمالي الاستثمارات/GDP X 100

استخدامه في قياس النمو

- ارتفاع معدل الاستثمار يدل على زيادة تكوين رأس المال وبالتالي إمكانية تحقيق نمو اقتصادي مستقبلي.
- انخفاضه يعني ضعف التوسع الإنتاجي.

خامسا: العلاقة بين النمو والتجارة الدولية

من أجل التبسيط وتوضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الدولة نستعين الشكل التالي:

الشكل رقم(10)

العلاقة بين النمو والتجارة الدولية خلال الفترة (2000-2015)

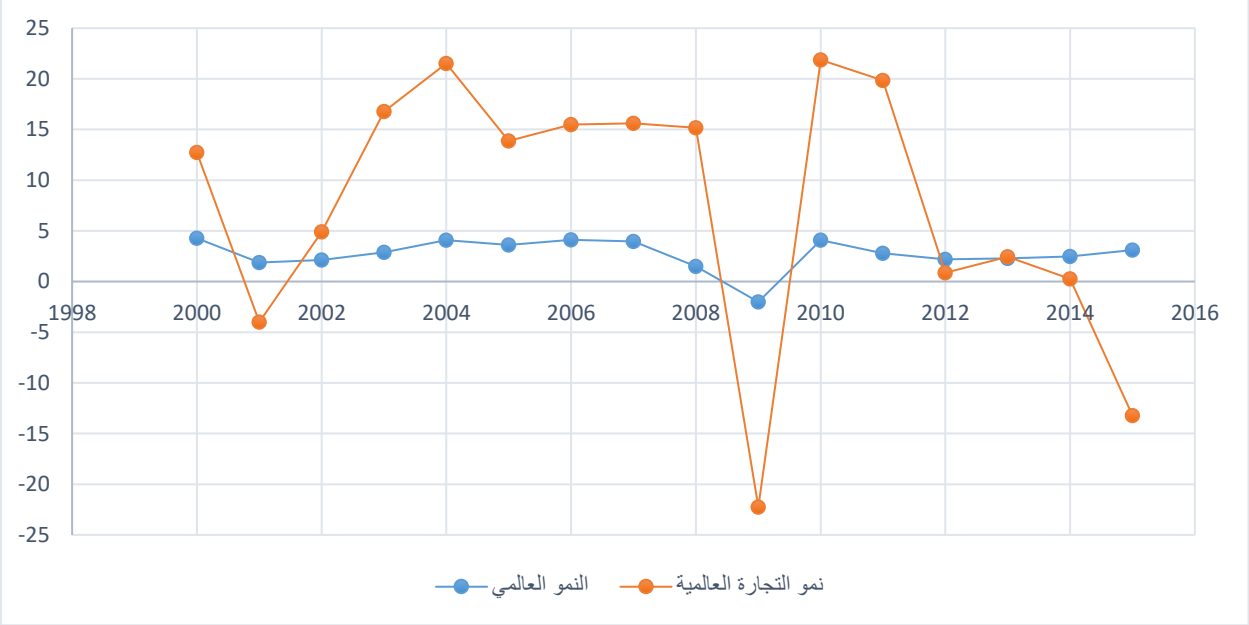

المصدر: إعداد الأستاذ بالاعتماد على برنامج EXCEL و UNCTAD

[60] Rudiger Dornbusch, AND ALL, Macroeconomics, McGraw-Hill, UK, US, 10TH EDITION, 2011, P200.

من الشكل السابق يتبين أنه توجد علاقة بين نمو الصادرات العالمية والنمو الاقتصادي العالمي، حيث يرتفعان معا وينخفضان معا. وهذا دليل على الترابط القوي بينهما. لكن توجد غشكالية بخصوص من يؤثر في الآخر. وهذا ما وضحته العديد من الدراسات؛ حيث هناك من يقول أن النمو الاقتصادية هو الذي يؤثر في التجارة الدولية وهناك من يقول أن التجارة الدولية هي المحفز للنمو الاقتصادي. وربما النقطة التي نود إبرازها هي أنهما يتأثرات ببعضهما وتربطهم علاقة طردية.

سادسا: التأثير المتبادل بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

1- التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي مرتبطان بعلاقة تفاعلية، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري يمكن أن يعزز النمو من خلال زيادة الطلب على المنتجات المحلية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا والخبرات. هذه العلاقة لا تقتصر على التأثير المباشر للصادرات أو الواردات، بل تشمل أيضاً التأثيرات غير المباشرة على هيكل الاقتصاد وإعادة تخصيص الموارد[61].

2- تأثير زيادة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق

زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، مما يرفع من الناتج المحلي الإجمالي عند قياسه بطريقة متطابقة الناتج حسب الإنفاق، أي أن كل زيادة في الصادرات تمثل جزءًا من إجمالي الطلب الكلي، وبالتالي تحفز النمو الاقتصادي[62].

3- تأثير زيادة صادرات القطاع الصناعي على خلق فرص العمل وتعظيم الأجور والنمو ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول

القطاع الصناعي، خصوصًا الصناعات التصديرية، يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز فرص العمل ورفع الأجور بسبب ارتفاع الطلب على العمالة الماهرة. وعند قياس النمو وفق متطابقة الناتج حسب الدخول، فإن زيادة الأجور والدخل من القطاع الصناعي يؤدي إلى تعظيم النمو الاقتصادي بشكل واضح[63].

---

[61] الخواجة سعيد: .التجارة الدولية والنمو الاقتصادي: رؤية تحليلية .مجلة الاقتصاد والتنمية، 2010، ص 45-67

[62] الأسطي أحمد: العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية .القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2015، ص 96-123

[63] الشافعي محمد مصطفى .(2013) .الصناعات التصديرية وسوق العمل في الدول العربية .مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2013، ص 150-174.

4- **تعظيم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجه للصادرات وأثره على النمو ضمن متطابقة القيمة المضافة:** عندما يرتفع مستوى القيمة المضافة للصناعات المصدرة، يزيد صافي مساهمتها في الناتج القومي. هذا يعكس فاعلية استخدام الموارد وتحسين الإنتاجية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي عند قياسه وفق متطابقة الناتج حسب القيمة المضافة[64].

5- التأثيرات غير المباشرة عبر الإنتاجية وإعادة تخصيص الموارد

التجارة الخارجية تعزز الكفاءة الاقتصادية من خلال دفع الشركات لاعتماد تقنيات حديثة وتحسين أساليب الإنتاج. كما أنها تساعد على إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات حسب الميزة النسبية، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية الكلية للناتج القومي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي[65].

[64] المالكي عبد الرحمن: القيمة المضافة الصناعية ودورها في النمو الاقتصادي .مجلة دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 88-109.

65 منصور علي: التجارة الخارجية وإعادة تخصيص الموارد في الاقتصاد المعاصر .بيروت: دار النهضة العربية، 2014، 77-102.

تمارين للحل

التمرين الأول: إذا توفرت لديك المعطيات التالية حول دولة ماليزيا

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الصادرات للسلع والخدمات	إجمالي الواردات للسلع والخدمات
2009	202 257	186 350	144 799
2010	247 534	222 012	181 577
2011	289 326	254 007	207 571
2012	304 956	249 376	215 501
2013	313 158	244 385	216 845
2014	326 933	249 431	218 230

المطلوب

1. أحسب معدلات النمو السنوية لكل من الناتج المحلي الاجمالي والتجارة؟
2. مثل معدلات النمو والتجارة في منحنى بياني؟
3. هل توجد علاقة بين نمو التجارة والنمو الاقتصادي؟ في حالة الإجابة بـ(نعم)أشرح(ي) ذلك؟
4. أوجد نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالي ثم قارنها بمعدل النمو الاقتصادي وماذا تستنتج؟

التمرين الثاني: إذا توفرت لديك معطيات حول دولة ما:

- الناتج المحلي الإجمالي 2500 مليار دولار
- عدد السكان 50 مليون نسمة

المطلوب:

1. احسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
2. إذا ارتفع الناتج المحلي إلى 2700 مليار دولار مع بقاء عدد السكان ثابتاً، أحسب نصيب الفرد الجديد.
3. ماذا تستنتج حول مستوى المعيشة؟

التمرين الثالث: لدولة ما البيانات التالية خلال سنة معينة:

- إجمالي الاستثمارات 400: مليار دولار
- الناتج المحلي الإجمالي 2000: مليار دولار

المطلوب:

1. احسب معدل الاستثمار في الاقتصاد.
2. إذا ارتفع الاستثمار إلى 500 مليار دولار، فما هو المعدل الجديد؟
3. ماذا يعني ارتفاع معدل الاستثمار بالنسبة للنمو الاقتصادي مستقبلاً؟

المحور السادس: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

سبقت الإشارة إلى الجهود المبذولة من قبل العديد من النظريات التي فسرت التجارة الخارجية، ورغم الإضـــافات التي قدمتها كل نظرية فيما يخص التجارة الدولية، ومحاولة تفادي ســـلبيات ســـابقاتها ومحاولة الاقتراب من واقع التجارة؛ إلا أن هذه النظريات شـــابها بعض النقص في التفســـيرات التي قدمتها، وقد بينت بعض الدراسات إلى أن ما نسبته 66% من حجم التجارة تتم بين الدول الصناعية الاثني عشر الكبرى.[66]

ومن أجل تقديم تفســير أقرب من الواقع للتجارة الدولة ويتماشــى مع الوضــع الســائد، جاءت بعض النظريات الحديثة بعد النظرية النيوكلاســـيكية للتجارة الدولية لتكملة بعض الجوانب التي لم يتم التطرق إليها سابقا. ونتناول فيما يأتي تلك النظريات.

أولا: انتقادات موجهة لنظرية هكشر أولين وريكاردو من قبل النظريات الحديثة

- واجهت نظرية هيكشر أولين صعوبتان:
- – صعوبة تطبيق النظرية عمليا
- – بعض الفروض التي بنيت عليها النظرية ليست صحيحة لذا تركت الكثير من التساؤلات

وعليه جاءت النظريات الحديثة لتوضيح أن:

- التجارة الدولية تقوم على أساس اقتصاديات الحجم
- التجارة الدولية تقوم على أساس المنافسة غير الكاملة
- التجارة الدولية تقوم على أساس التغيرات الديناميكية المختلفة في التكنولوجيا بين الدول المختلفة

ثانيا: نظرية هوفباور(اقتصاديات الحجم)

يرى هوفباور سنة 1970 أن الدول ذات المساحة الكبيرة تميل إلى تصدير السلع التي يتطلب إنتاجها إقامة مصانع كبيرة الحجم، في حين تتخصص الدول الصغيرة في إنتاج السلع التي تحتاج إلى منشآت إنتاجية صغيرة.

ورغم وجود علاقة واضحة بين حجم الاقتصاد وأهمية نشاطه التصديري، إلا أن هذا العامل لا يُعد كافيًا من الناحية الإحصائية. فقد ربط هوفباور بين **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** واقتصاديات الحجم في التصدير، وتوصل إلى وجود تطابق قوي بينهما، مما يشير إلى أن مستوى التطور الاقتصادي يلعب دورًا مهمًا في هذا المجال.

[66] – زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 72.

وعليه، يبدو أن قدرة الدولة على تنويع إنتاجها لا ترتبط فقط بالحجم المطلق لقطاعها الصناعي، بل تعتمد بدرجة أكبر على **مدى كفاءة الاقتصاد وقدرته على التكيف والتحسين**، أي التركيز على الكيف بدل الكم، وعلى كفاءة الأدوات بدلًا من مجرد حجم الهيكل الإنتاجي.

كما قدم كروبل سنة 1977 دليلًا إضافيًا، حيث أوضح أنه قبل قيام التكامل الأوروبي كانت المشروعات الأوروبية أكثر تكلفة مقارنة بنظيراتها في الولايات المتحدة، رغم أنها كانت تنتج تشكيلة أوسع من السلع. وهذا يدل على أن **حجم المشروع وحده ليس العامل الحاسم في تحقيق اقتصاديات الحجم**، بل إن **طول دورات الإنتاج** وكفاءتها يلعبان دورًا أساسيًا في تحديد مستوى التكاليف والإنتاجية.

التجارة على أساس وفورات الحجم

- انطلقت نظرية هكشر–أولين من فرضية أن إنتاج السلع يتم في ظل ثبات عائد الحجم في كلا البلدين. غير أن تساؤلًا مهمًا بقي دون إجابة واضحة، وهو: هل يمكن أن تحقق الدول مكاسب أكبر من التجارة الدولية في حالة تزايد عائد الحجم؟
- يشير تزايد عائد الحجم إلى أن الإنتاج يزداد بنسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة؛ فمثلًا، مضاعفة المدخلات قد تؤدي إلى زيادة الإنتاج بأكثر من الضعف، ويرجع ذلك إلى اعتماد الإنتاج واسع النطاق على التخصص، وتقسيم العمل، واستخدام الآلات والتقنيات المتطورة.
- ويمكن التمييز بين نوعين من وفورات الحجم:
- **الوفورات الداخلية (Economies of Scale):**
- تتحقق داخل المنشأة نفسها، حيث تؤدي زيادة حجم الإنتاج إلى انخفاض متوسط التكاليف، وذلك بفضل استخدام تقنيات متطورة، وشراء المواد الأولية بكميات كبيرة، وتعميق التخصص وتقسيم العمل.
- **الوفورات الخارجية:**
- لا تتحكم فيها المنشأة بشكل مباشر، بل تنتج عن نمو وتطور القطاع الصناعي ككل، حيث تستفيد المنشآت من الخدمات والبنية التحتية والمهارات المتاحة داخل القطاع. ومن الأمثلة على ذلك قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، الذي أتاح وجود عمالة مدربة وتطورات تقنية حديثة استفادت منها مختلف المؤسسات الصناعية.

وبذلك، تُظهر وفورات الحجم أن التجارة الدولية لا تعتمد فقط على اختلاف وفرة عوامل الإنتاج، بل يمكن أن تنشأ أيضًا نتيجة تحقيق مزايا التكلفة الناتجة عن التوسع في الإنتاج.

ثالثا: نظرية الطلب الممثل لـ: ستيفان برنستام ليندر(Staffan Burenstam Linder)

قدم ليندر، الاقتصادي السويدي الأصل، نموذجًا مغايرًا لتفسير قيام التجارة الدولية مقارنة بالنظريات السابقة، حيث رفض الافتراض القائل بأن الدول متجانسة في خصائصها الاقتصادية. وأكد على ضرورة التمييز بين مجموعتين من الدول.[67]

الدول المتقدمة :تتميز بهيكل إنتاجي مرن، يسمح بإعادة تخصيص الموارد بسهولة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما يعزز قدرتها على التكيف مع متطلبات الأسواق الدولية.

الدول النامية :يتسم اقتصادها بدرجة من الجمود، حيث تواجه صعوبات في إعادة تخصيص الموارد، وهو ما يحدّ من قدرتها على الاستجابة السريعة للتغيرات في الطلب والتجارة الدولية.

وبذلك، ركّز ليندر على **اختلاف الهياكل الاقتصادية بين الدول** كعامل مفسر للتجارة الدولية، بدلًا من الاعتماد فقط على وفرة عناصر الإنتاج كما في النظريات التقليدية.

يرى ليندر أن التبادل الدولي يكون مفيدًا للدول التي تمتلك اقتصادات قادرة على **إعادة تخصيص الموارد** بين فروع الإنتاج، سواء تلك الموجهة للسوق المحلية أو المخصصة للتصدير. في المقابل، فإن الدول التي تفتقر إلى هذه القدرة قد تواجه **أضرارًا تفوق المنافع** من التجارة الدولية، مما يعني أنه لا يمكن إصدار حكم عام وثابت حول الأثر الصافي للتجارة على جميع الدول.

كما ميّز ليندر بين نوعين من السلع في تفسيره للتجارة الدولية:

- **السلع كثيفة الموارد الطبيعية (المواد الخام)** :حيث يتقارب تفسيره مع طرح هكشر–أولين، القائم على وفرة عوامل الإنتاج.
- **السلع الصناعية** :إذ يرى أن قيام التجارة فيها يرتبط بـ **تشابه أنماط الطلب بين الدول**، أي أن الدولة لا تستطيع تحقيق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إلا إذا كان هناك طلب محلي عليها أولًا، ثم يمتد هذا الطلب ليشمل أسواقًا خارجية مشابهة.

وبذلك، ركّز ليندر على **دور الطلب المحلي وتشابه الأذواق** كعامل حاسم في تفسير التجارة الدولية، خاصة في مجال السلع الصناعية.[68]

كما ركّز ليندر على أهمية ابتكار منتجات صناعية جديدة وتقديمها أولًا في السوق المحلي، حيث يؤدي ذلك إلى تعرّف المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتقارب من التطور الاقتصادي على هذه

---

[67] –هاجر رماش: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة02، 2013، ص 69.

[68] – مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص86.

المنتجات. ومن ثم، تنشأ فرص التصدير عبر اكتشاف أسواق خارجية مماثلة في أنماط الطلب، مما يعزز انتشار هذه السلع على المستوى الدولي.[69]

يرى ليندر أن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات والواردات المحتملة من السلع المصنعة، إلى جانب عوامل أخرى تحدد الصادرات والواردات الفعلية .ويُعد حجم الطلب المحلي من أهم محددات الصادرات المحتملة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تُصدّر سلعة ما ما لم يكن هناك طلب محلي عليها في البداية. ففي المرحلة الأولى من عملية التصنيع، يتم توجيه الإنتاج إلى السوق المحلية، ومن خلالها يتم اختبار المنتج وتطويره. ومن ثم، يُمكن التوسع نحو الأسواق الخارجية التي تتشابه في أنماط الطلب.

وعليه، يقوم المبدأ الأساسي لنظرية ليندر على ضرورة توافر طلب محلي فعلي على السلع قبل التوجه إلى تصديرها، باعتبار أن السوق المحلية تمثل نقطة الانطلاق نحو الأسواق الدولية.[70]

- ومن أجل تحقيق هذا المبدأ يجب توفر الأسباب التالية:[71] يُبنى قرار إنتاج سلعة معينة على وجود حاجات اقتصادية واضحة ومحددة، حيث يستجيب المنتجون لفرص الربح المتاحة، خاصة في ظل التطور الكبير في المعرفة الذي يمكّنهم من تلبية هذه الحاجات، بداية في السوق المحلية، ثم التوجه لاحقًا نحو الأسواق الخارجية.
- إذا كان الابتكار شرطًا أساسيًا لإنتاج السلع، فإن وجود طلب محلي يُعد شرطًا ضروريًا كذلك، لأنه يسمح للمنتج باكتشاف الأخطاء ومعالجة المشكلات المرتبطة بالسلعة قبل طرحها في الأسواق الدولية.
- كما أن تعديل وتطوير المنتجات يكون أكثر كفاءة في السوق المحلية مقارنة بالسوق الخارجية، نظرًا لارتفاع تكاليف التعديل والإنتاج في بيئة خارجية تختلف عن بيئة المنتج، مما يجعل التطوير داخل السوق المحلي أكثر فعالية وأقل تكلفة.
- وبناءً على ذلك، فإن الميزة النسبية في سلع التصدير ترتبط بدرجة كبيرة بأهمية الطلب الداخلي عليها، وهو ما عبّر عنه ليندر بمفهوم "الطلب الممثل"، أي أن الطلب المحلي يمثل الأساس الذي تُبنى عليه القدرة التصديرية.

ويشرح هذه الفكرة من خلال وجهات نظره في الآتي[72]:

---

[69] – زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص35.

[70] – مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص89.

[71] – عادل أحمد حشيشي، مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص131-132.

[72] – علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص144.

- وجود الطلب الداخلي يمكّن المنتج من الإنتاج محليًا بطريقة أكثر أمانًا، حيث يُتيح له تجنب المشكلات المرتبطة باستخدام تكنولوجيا جديدة، وبعد استقرار الإنتاج محليًا يمكن التوجه نحو الأسواق الدولية.
- ارتفاع الطلب المحلي على سلعة معينة يساعد على تحقيق وفورات الحجم (Economies of Scale)، إذ يتيح إنتاج كميات أكبر بكفاءة أعلى وانخفاض متوسط تكلفة الوحدة.
- يمكن اعتبار السوق المحلي بمثابة مختبر لتجربة المنتجات، حيث يسمح للمُنتج بملاحظة استجابة المستهلكين مباشرة، مما يسهل تعديل وتطوير السلع الجديدة وفقًا للتغذية الراجعة من المستعمل النهائي.

- **التجارة الفعلية (الصادرات والواردات الفعلية) هي نتاج قوى خالقة للتجارة وقوى معوقة للتجارة:**

1. **القوى الخالقة للتجارة:**

- تعتمد على المنافسة الاحتكارية، إذ تتيح تميز المنتجات وفتح الفرصة لترويجها في بلدان مختلفة.
- تشمل التفوق التكنولوجي، والمهارات الإدارية، ووفورات النطاق.(Economies of Scale)
- تؤدي هذه العوامل جميعها إلى اختلاف الأسعار النسبية للسلع بين الدول، مما يخلق فرصًا للتجارة الدولية.

2. **القوى المعوقة للتجارة:**

- ترتبط بـ المسافة وتكاليف النقل، إذ تزيد المسافة من تكلفة وصول السلع إلى الأسواق الخارجية.
- تشمل القيود التجارية مثل الرسوم الجمركية، حصص الاستيراد، وتراخيص الاستيراد، والتي تقلل من فرص ممارسة التجارة الدولية.

باختصار، التجارة الفعلية تتحدد بتوازن بين هذه القوى: كلما كانت القوى الخالقة أقوى من المعوقة، زادت حجم التجارة الفعلية بين الدول.[73]

توصل ليندر إلى استنتاج مهم في التجارة الدولية، مفاده أن التبادل التجاري لا يضمن فائدة متساوية لجميع الأطراف، ولا يؤدي بالضرورة إلى تساوي أسعار عناصر الإنتاج (الأجور أو الفوائد) بين الدول.

- بعبارة أخرى، التجارة الدولية قد تفيد طرفًا دون الآخر، حيث يحقق بلد ما أرباحًا أكبر من التجارة بينما لا يتحقق توازن مماثل في دخول العمال أو رأس المال .
- من هذا الرأي، يمكن استخلاص نظرية "اللا مساواة الدولية في الدخول"، والتي تشير إلى أن التجارة الدولية قد تعزز الفوارق الاقتصادية بين الدول بدلًا من توحيدها أو تقليلها.[74]

---

[73] −B.Linder An Essoy on Trade and Transformation, John Wiley and sons, Newyork1961, PP101-104.

[74] −مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص87.

هذا المفهوم يعكس واقعية التجارة الدولية، إذ أن العوامل مثل القدرة على الابتكار، الطلب المحلي، وفورات الحجم تلعب دورًا أكبر في تحديد من يكسب أكثر من التجارة، وليس مجرد اختلاف عناصر الإنتاج بين الدول.

رابعا: الانتقادات الموجهة لنظرية ليندر

صحيح، وقد وُجهت انتقادات لنظرية ليندر على النحو التالي:

- التحقق المحدود في السويد: فالأدلة التي استند إليها ليندر كانت تعتمد على السوق السويدي، مما جعل النظرية قوية في بلده لكنها أقل قابلية للتعميم على الدول الأخرى.
- صعوبة تعميمها على جميع السلع: فليست كل السلع التي تُنتج للتصدير لها سوق محلي قوي، كما هو الحال في بعض المنتجات اليابانية والكورية مثل شجرة عيد الميلاد الصناعية أو بطاقات عيد الميلاد، إذ تُصنع أساسًا للتصدير ولا توجد لها سوق محلي كبير.
- غياب التفسير الكامل لوجود بعض الصادرات الفريدة: النظرية لا تقدم تفسيرًا دقيقًا لكيفية قيام دول بتصدير سلع لا يتم تسويقها محليًا، وهو ما يضعف القدرة على تطبيق نظرية الطلب الممثل على كل أنواع المنتجات.

باختصار، النظرية تظل مفيدة لتفسير بعض جوانب التجارة الدولية، لكنها ليست شاملة لكل الحالات ولا لكل المنتجات.[75]

75 – علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص145.

تمارين للحل

التمرين الأول: عرف المصطلحات التالية

- وفورات النطاق
- الطلب الممثل
- تشابه مستويات الدخل.
- التجارة بين الدول المتقدمة.

التمرين الثاني: أجب (أجيبي) على الأسئلة التالية

- ماهي القوى الخالقة والمعيقة للتجارة حسب ليندر
- قدم أمثلة من الواقع على نظرية وفورات النطاق ونظرية ليندر

التمرين الثالث: افترض وجود دولتين:

- الدولة (أ)
- الدولة (ب)

كلاهما ينتج سلعتين:

- السيارات
- الحواسيب

تكلفة إنتاج السيارة في الدولة (أ) تنخفض كلما زاد حجم الإنتاج بسبب اقتصاديات الحجم، بينما في الدولة (ب) تبقى التكاليف ثابتة.

المطلوب:

1. أي دولة ستحقق ميزة في إنتاج السيارات؟
2. هل يمكن أن تنشأ تجارة بين الدولتين رغم تماثل الموارد؟
3. كيف تفسر نظرية اقتصاديات الحجم هذا النوع من التجارة؟

التمرين الرابع: اشرح كيف يمكن لنظرية اقتصاديات الحجم أن تفسر:

1. التجارة بين الدول المتشابهة اقتصادياً.
2. التجارة داخل نفس الصناعة) التجارة البينية للصناعة.(intra-industry trade

التمرين الخامس: نفترض وجود ثلاث دول

الدولة	متوسط الدخل الفردي
أ	40 ألف دولار
ب	38 ألف دولار
ج	4 آلاف دولار

المطلوب:

1. بين أي الدول يتوقع أن تكون التجارة الصناعية أكبر؟
2. فسّر ذلك وفق نظرية الطلب الممثل.
3. ما نوع السلع المتبادلة في هذه الحالة؟

التمرين السادس: أجب(أجيبي) بصحيح أو خطأ مع تصحيح حالة الخطأ

1. نظرية ليندر تفسر التجارة في السلع الأولية.
2. تشابه أذواق المستهلكين يؤدي إلى زيادة التجارة بين الدول.
3. نظرية الطلب الممثل تركز على جانب الطلب أكثر من العرض.
4. التجارة بين الدول النامية والمتقدمة هي محور نظرية ليندر.

المحور السابع: النظريات المعاصرة في التجارة الدولية.

مع التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، برزت الحاجة إلى تطوير تفسيرات جديدة لظاهرة التجارة الدولية تتجاوز ما قدمته النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. فقد أظهرت التحولات الاقتصادية، مثل توسع الشركات متعددة الجنسيات، وتسارع التقدم التكنولوجي، وتزايد أهمية الابتكار والمعرفة، أن تفسير التجارة الدولية لا يقتصر فقط على اختلاف وفرة عناصر الإنتاج أو التكاليف النسبية، بل يرتبط أيضًا بعوامل أخرى مثل التكنولوجيا، وهيكل السوق، وحركة رؤوس الأموال.

وفي هذا الإطار ظهرت النظريات المعاصرة في التجارة الدولية التي حاولت تقديم تفسير أكثر واقعية لأنماط التبادل الدولي في ظل الاقتصاد الحديث. ومن بين هذه النظريات نظرية المنافسة غير الكاملة التي أبرزت دور الشركات الكبرى وقدرتها الاحتكارية في توجيه التجارة والاستثمار الدولي، إلى جانب نظرية التناسبية التي ركزت على أهمية امتلاك الدول للمعرفة والتكنولوجيا القابلة للاستغلال اقتصاديًا. كما ظهرت نظرية الفجوة التكنولوجية التي تفسر التجارة الدولية بوجود فروق في مستوى التقدم التكنولوجي بين الدول، إضافة إلى نظرية دورة حياة المنتج التي تربط تطور التجارة الدولية بالمراحل المختلفة التي يمر بها المنتج منذ ابتكاره إلى مرحلة النضج والانتشار العالمي. كما أسهمت نظرية أسواق رأس المال في توضيح دور حركة رؤوس الأموال الدولية في تفسير أنماط التجارة والاستثمار بين الدول.

وتُعد هذه النظريات من أهم الإسهامات الحديثة في تحليل التجارة الدولية، إذ تساعد على فهم التغيرات التي طرأت على طبيعة المبادلات الدولية في ظل العولمة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي. ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المحور التطرق إلى أبرز هذه النظريات المعاصرة، والمتمثلة في نظرية المنافسة غير الكاملة لهيمر، ونظرية التناسبية لماكي، ونظرية الفجوة التكنولوجية لميشال بوسنر، ونظرية دورة حياة المنتج لفارنون، إضافة إلى نظرية أليبير المرتبطة بأسواق رأس المال. ويمكن التطرق لها في الآتي[76]:

- المنافسة غير الكاملة لـ (هايمير **hymer**)
- التناسبية لـ ماكي(**appropriabiliuy;magee**)
- نظرية الفجوة التكنولوجية(ميشال بوسنر)
- نظرية دورة حياة المنتج (فارنون)
- نظرية أليبير(أسواق رأس المال)

[76] أستيفان ب ماكي: التجارة الدولية، ترجمة حسان علي بابكر أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة صلاح الدين، منتدى إقرأ الثقافي، 1991، ص59-116

أولا: نظرية المنافسة غير الكاملة لـStephen Hymer

تُعد هذه النظرية من أهم التفسيرات لانتشار الشركات متعددة الجنسيات في ظل اشتداد المنافسة العالمية في مختلف القطاعات؛ حيث أدى هذا الوضع إلى بروز شركات كبرى تمكنت من فرض هيمنتها على الاقتصاد العالمي، وهي ما يُعرف بالشركات متعددة الجنسيات.

ويرى هايمر أن هذه الشركات لا تتمتع دائمًا بأفضلية مقارنة بالشركات المحلية في العديد من الدول، إذ تواجه ما يُعرف بعيوب "الأجنبي" أوoutsider ، نتيجة عملها في بيئات تختلف عنها اقتصاديًا وثقافيًا ولغويًا وقانونيًا واجتماعيًا، مما يجعل نجاحها مرهونًا بامتلاكها مزايا اقتصادية تفوق تلك التي تتمتع بها الشركات المحلية.

كما يؤكد أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات يتحقق عندما تتمكن من طرح منتجات جديدة لا تستطيع الشركات المحلية إنتاجها، خاصة في ظل افتقار هذه الأخيرة إلى التكنولوجيا اللازمة لإنتاج مثل هذه السلع. إضافة إلى ذلك، يمكن لهذه الشركات تحقيق تفوق واضح من خلال قدرتها على إنتاج سلع معيارية باستخدام تقنيات متطورة وأكثر كفاءة مقارنة بنظيراتها المحلية.

وقد قام Richard Caves سنة 1971 بتطوير هذا الطرح، حيث أشار إلى أن المنتجات التي تعتمد على تكنولوجيا متقدمة تتمتع بإمكانية الانتشار الدولي عبر فروع الإنتاج، وهو ما أطلق عليه الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، في مقابل الاستثمار العمودي الذي تقوم فيه الشركات بتوزيع مراحل الإنتاج على عدة دول. وتظهر الاستثمارات الأفقية المباشرة بشكل خاص في صناعات مثل السيارات، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والمعدات التقنية، والمواد الكيماوية، إضافة إلى صناعة المطاط.

ومن خلال ذلك، يتضح أن كلًا من هايمر وكيفز توصلا إلى أن الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية غالبًا ما تخضع لسيطرة احتكار القلة، كما أن الصناعات ذات الطابع الاحتكاري تميل إلى الانكماش محليًا عند انتقال إنتاجها إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، كانت صناعة السيارات في الولايات المتحدة خاضعة لهيمنة عدد محدود من الشركات مثل General Motors و Fordو Chrysler، والتي توسعت لاحقًا إلى أسواق دولية متعددة.

وأخيرًا، يتميز نموذج المنافسة غير الكاملة بكونه في ظل احتكار القلة تسود المنافسة غير السعرية، حيث تعتمد الشركات على وسائل مثل الإشهار، وتحسين الخدمات، وتطوير الخصائص غير السعرية للمنتجات بدلًا من الاعتماد على تخفيض الأسعار فقط.

ثانيا: التناسبية لـــ ماكي(appropriabiliuy;magee)

ترتبط نظرية التناسبية لـ Stephen Magee بفكرة حماية الابتكار وضمان تحقيق عوائد مرتفعة منه، إذ إن نجاح أي اختراع يتطلب إنفاق موارد مالية لحمايته من التقليد وضمان الاستفادة الاقتصادية منه. ويُعد Thomas Edisonمثالًا بارزًا على ذلك، حيث أنفق مبالغ كبيرة لحماية اختراعه المتمثل في المصباح بهدف الحفاظ على عائداته.

وينطبق هذا الأمر كذلك على الشركات متعددة الجنسيات التي تمتلك ابتكارات، إذ تلجأ هذه الشركات إلى اتخاذ تدابير مختلفة لحماية اختراعاتها من أجل تحقيق أرباح مرتفعة ومستقرة.

وترى هذه النظرية أن العامل الأكثر أهمية الذي تضعه هذه الشركات في الحسبان هو الخسائر المحتملة الناتجة عن المنافسة والتقليد، خاصة وأن الأفكار الجديدة تُعد بمثابة سلع عامة يمكن للآخرين الاستفادة منها دون التأثير على استخدامها من قبل الآخرين.

غير أن الاستعمال غير القانوني أو غير الرسمي لهذه الابتكارات يؤدي إلى تقليص أرباح المبتكرين، مما يخلق نوعًا من التعارض بين المنفعة الاجتماعية للأفكار والعائدات الخاصة لأصحابها، وهو ما يُعرف بمفهوم "التناسبية."

ولتحقيق أقصى استفادة من هذا المفهوم، يُفضل أن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا المتقدمة فيما بينها وداخل فروعها عبر العالم، بدلًا من طرحها في السوق المفتوحة، لأن هذا الأسلوب يقلل من احتمالات تقليدها أو سرقتها، خاصة عندما تبقى هذه التكنولوجيا تحت سيطرة وإشراف شركة واحدة.

ثالثا: نظرية الفجوة التكنولوجية (ميشال بوسنر)

تباينت آراء النظريات الاقتصادية السابقة بشأن تحديد العنصر الأكثر أهمية في العملية الإنتاجية؛ حيث ركز بعضها على عنصر العمل باعتباره العامل الأساسي، في حين أضافت نظريات أخرى عنصر رأس المال إلى جانب العمل. غير أن هذه النظرية أبرزت دور التكنولوجيا كأحد أهم عناصر الإنتاج، مؤكدةً أهميتها الحيوية في تنشيط وتوسيع نطاق التجارة بين مختلف الدول. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- نموذج الفجوة التكنولوجية

قدّم Michael Posnerسنة 1961 تحليلًا جديدًا في ميدان التجارة الدولية، ركّز فيه على دور التكنولوجيا من خلال توسيع أثر أنشطة البحث والتطوير على مستوى الشركات العاملة دوليًا. حيث يمكن لشركة مبتكرة أن تنتج سلعة جديدة تُوجَّه أساسًا للسوق المحلية، مع تصدير جزء منها إلى الأسواق الخارجية، وذلك في ظل

صعوبة دخول منافسين بمنتجات مماثلة. ويُعزى ذلك إلى التفاوت بين الدول من حيث القدرات والإمكانات التكنولوجية.[77]

وبناءً على ذلك، تقوم الدولة التي تتمتع بتفوق تكنولوجي بتصدير السلع ذات الكثافة التكنولوجية العالية إلى الدول التي تفتقر إلى هذه التكنولوجيا أو تمتلكها بشكل محدود. ومع مرور الوقت، يختفي هذا التفوق تدريجيًا، مما يؤدي إلى زوال الاحتكار الذي كانت الدولة المتميزة تمارسه بفضل تفوقها في هذا العنصر.[78] ويمكن توضيح الفجوة التكنولوجية في الشكل التالي:

الشكل(11)

الفجوة التكنولوجية

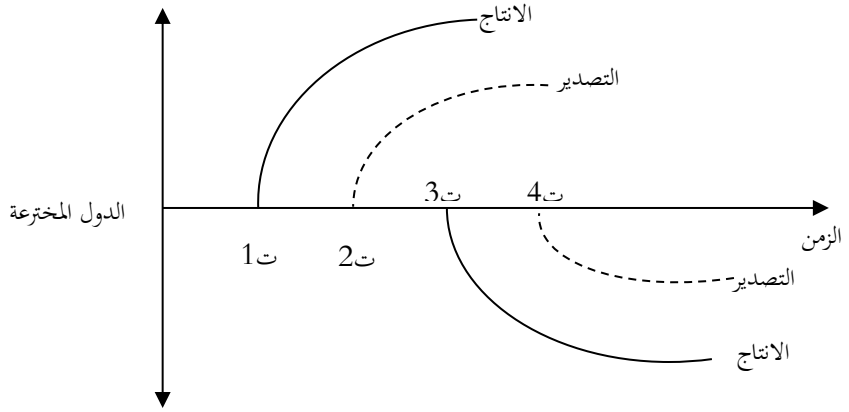

المصدر: عبد السلام مخلوفي: مرجع سابق، ص114.

من الشكل أعلاه يتضح أنه توجد فجوات تكنولوجية، هي:

- فجوة الطلب: هي الفترة الزمنية بين بداية ظهور السـلعة في الدولة التي تتوافر لها التكنولوجيا (ت1) وبداية استهلاكها في الخارج (ت2).
- فجوة التقليد: هي الفترة الزمنية بين بداية ظهور السـلعة في الدولة التي تتوافر لها التكنولوجيا (ت1) وبداية إنتاج نفس السلعة في الدولة الأخرى (دولة مقلدة) (ت3).
- الفجوة التكنولوجية: هي الفترة الزمنية بين الطلب وفجوة التقليد؛ حيث إن التجارة تبدأ في الفترة الزمنية التي تبدأ الدولة صـاحبة التكنولوجيا بإنتاج السـلعة وبداية إنتاج نفس السـلعة من طرف الدولة المقلدة.

---

[77] – رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص36.

[78] – عبد السلام مخلوفي: اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، أداة لحماية التكنولوجيا أم احتكارها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد3، 2006، ص114.

لذلك نجد الدولة التي تعمل من أجل تحقيق السيطرة في الأسواق العالمية المختلفة؛ هي الدول التي بحوزتها تكنولوجيا عالية في مجالات مختلفة؛ وحتى يتسنى لها ذلك عليها بالبحث والتطوير المستمر، فكلما قامت دول أخرى بتقليد منتجاتها قامت بإنتاج منتوج يتميز بتكنولوجيا أعلى مثل: (السيارات، الهواتف الذكية، الحاسب الآلي...).

رابعا: نظرية دورة حياة المنتج (فارنون)

يُعزى الفضل في وضع هذا النموذج إلى Raymond Vernonعام 1966؛[79] ويُعد امتدادًا لنظرية الفجوة التكنولوجية. ويُستخدم هذا النموذج كأداة للتنبؤ بحجم المبيعات، وتقييم الظروف التكنولوجية والتنافسية التي يواجهها المنتج، بالإضافة إلى تخطيط التجارة، أي تفسير اختلاف الأسعار بين الدول بناءً على الفروق التكنولوجية كأساس للتبادل التجاري.[80]

يشير هذا النموذج إلى أن تقديم أي منتج جديد غالبًا ما يستلزم قوة عاملة ذات مهارات إنتاجية عالية. وعندما يصل المنتج إلى مرحلة النضج ويحقق انتشارًا واسعًا، يتحول إلى منتج نمطي يمكن إنتاجه بواسطة قوة عاملة أقل مهارة. في هذه المرحلة، تنتقل الميزة النسبية من الدول المتقدمة التي تتميز بكثافة تكنولوجية إلى الدول الأقل تقدمًا، حيث تكون تكاليف العمالة أقل نسبيًا. وقد يصاحب هذا الانتقال استثمارات أجنبية من الدول المخترعة إلى الدول ذات الأجور المنخفضة. كما أشار فارنون إلى أن المنتجات التي تتطلب استثمارًا مرتفعًا في رأس المال وتحقق اقتصادًا في العمالة يجب أن تُنتج في الدول المعنية للأسباب التالية:[81]

- تتوفر في الدول الغنية فرص أكبر لإنتاج هذه السلع مقارنة بالدول الأخرى .
- تتطلب عملية تطوير المنتجات من المخترع التواجد بالقرب من السوق، ما يتيح له متابعة سلوك المستهلكين وردود أفعالهم، وبالتالي تصحيح أي نقائص قد تظهر في المنتج .
- إمكانية تقديم خدمات ما بعد البيع بشكل أفضل وفعال.

إذا قارنا بين نموذج الفجوة التكنولوجية ونموذج دورة حياة المنتج، نجد أن النموذج الأول ركز على أهمية فترة التأخير في التقليد، حيث كلما طالت فترة التقليد زادت مصلحة الدولة المخترعة. في المقابل، يؤكد نموذج دورة حياة المنتج على مراحل التنميط، ما يعني أن الاقتصاديات المتقدمة في التصنيع من المتوقع أن تصدر سلعًا

---

[79] –R.Vernon : International Investment and international trade in the product eycle , Quarterly jornal of Economies, vol80, Moy1966.

[80] – مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص103.

[81] – سامي خليل: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص299.

غير نمطية تحتوي على تكنولوجيا حديثة ومتطورة، بينما تستورد سلعًا تحتوي على تكنولوجيا قديمة أو أقل تقدمًا.

وفي عام 1967، أجرى كل من Raymond Vernon و Mehta و Gruber دراسة تناولت العلاقة الوثيقة بين الإنفاق على البحث والتطوير وعمليات التصدير؛[82] ومن هذا المنطلق، يتضح أن الدولة التي تسعى إلى إنتاج سلع غير نمطية يجب أن توفر باستمرار الدعم اللازم لأنشطة البحث والتطوير، لضمان الحفاظ على مكانتها التصديرية.

وقد أجريت عدة دراسات تناولت مراحل دورة حياة المنتج، ويمكن توضيح هذه المراحل من خلال الشكل التالي:

الشكل(12)

دورة حياة المنتج.

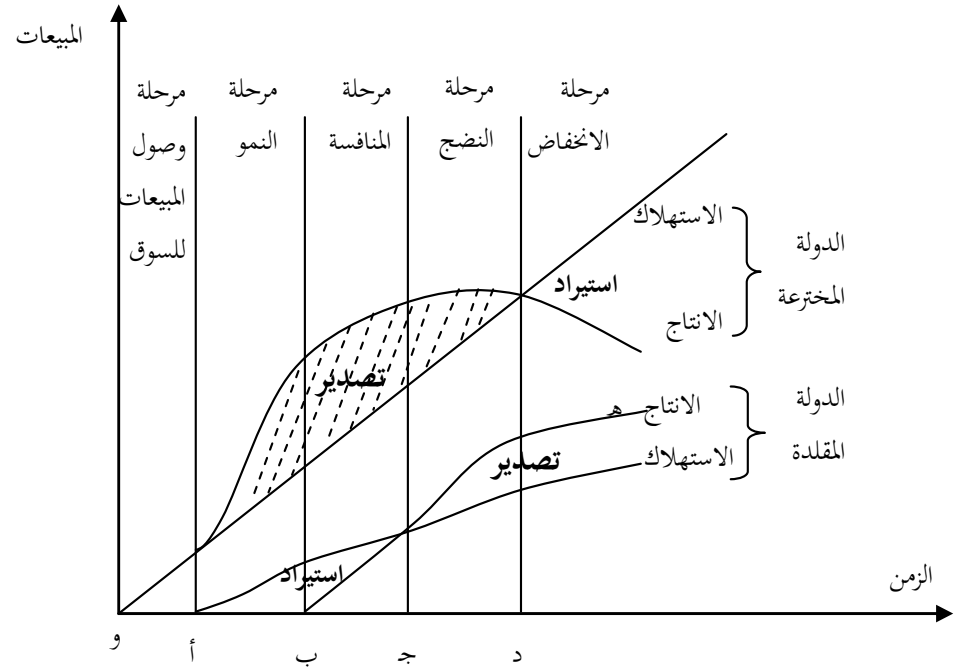

المصدر: إعداد الأستاذ بالاعتماد على سامي خليل: الاقتصاد الدولي، ص303.

ويتضمن الشكل أعلاه المراحل التالية:

المرحلة الأولى (و أ): في هذه المرحلة يُقدّم المنتج للسوق، ويظل غير معروف نسبيًا لدى العملاء، ويكون التوزيع محدودًا. يتميز المنتج في هذه المرحلة بكونه في مراحله الأولى، وغالبًا ما تكون تكاليف الإنتاج أعلى من الأرباح المحققة، إلا أن الأرباح تبدأ بالزيادة كلما تقدم المنتج إلى المرحلة التالية، وهي مرحلة النمو.[83]

---

[82] −L.W.Gtuber,P.Mehta and R.vernon. "the R&D Factor in international Trade and Investment of United States Industries". Journal of political Economy, February1967, P37.

[83] – عائشة مصطفى المنياوي، وآخرون: التسويق، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2009، ص197.

المرحلة الثانية (أ ب): يظهر المنتج في هذه المرحلة بشكل كامل ويصبح معروفًا في السوق، خصوصًا في دولة المنشأ. يزداد الطلب عليه بسرعة، محليًا ودوليًا، ويستمر المنتج في احتكار الدولة المخترعة للسوق المحلي وسوق التصدير. إلا أن التصدير في هذه المرحلة يكون محدودًا، حيث يتم البحث عن منافذ للتصدير.

المرحلة الثالثة (ب جـ): تصل عمليات التصدير في هذه المرحلة إلى ذروتها، ويبدأ ظهور المنافسة في الأسواق الأخرى. يصبح المنتج نمطيًا، وتبدأ المنشأة المخترعة في منح تراخيص للمنشآت المحلية والأجنبية لإنتاج المنتج. وتبدأ المنشآت المقلدة بإنتاجه وبيعه أولًا في السوق المحلي لها.

المرحلة الرابعة (جـ د): يصبح المنتج نمطيًا ولا يحتاج إلى تطوير أو ابتكار أو تكنولوجيا متقدمة أو مهارات هندسية عالية. تعتمد الدول المقلدة على العمالة الرخيصة لإنتاج المنتج، ويؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاج الدولة المخترعة تدريجيًا.

المرحلة الخامسة (د هـ): تخفض الدولة المقلدة السعر إلى أقل من سعر الدولة المخترعة، مما يقلل من إنتاج الأخيرة. في هذه المرحلة، تتجه المنشأة المخترعة لإنتاج منتجات أكثر حداثة، تتطلب تكنولوجيا متقدمة، بما يسمح لها بالسيطرة واحتكار الأسواق لفترة محدودة.

ويتضح من هذا النموذج أن تكوين تكلفة إنتاج أي سلعة يختلف من وقت لآخر، وتشمل هذه التكاليف المواد الخام، ووسائل الإنتاج، والتسويق، والتطوير. كما تختلف السلع في خصائصها وطبيعتها، وتتحرك الأهمية النسبية لعناصر النفقة مع مرور الوقت، إذ تعتمد الميزة النسبية لدولة معينة في إنتاج سلعة ما على التغيرات التي تطرأ على أهمية كل عنصر من عناصر النفقة السابقة. وبناءً على ذلك، يمكن تصنيف السلع حسب تاريخ إنتاجها وتسويقها إلى: سلع حديثة، وسلع ناضجة، وسلع نمطية.

وتتمثل القوة الدافعة وراء نظرية دورة حياة المنتج في التجارة في انتقال التكنولوجيا المصاحبة للسلعة الجديدة، سواء في تصميمها أو نوعيتها أو أسلوب إنتاجها، من دولة إلى أخرى. ويرى Raymond Vernon أن الآلية الأولية لانتقال التكنولوجيا تكون عبر إعادة توطين مرافق الإنتاج بواسطة المنشآت الأصلية في دولة المنشأ، ويمكن نقل التكنولوجيا من خلال منح التراخيص لاستخدام المعرفة الفنية للمنشآت الأجنبية، أو عبر المشروعات المشتركة بين المنتجين المحليين والأجانب، أو عن طريق التقليد المباشر، أو حتى من خلال التجسس الصناعي.[84]

[84] – زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص36، 39.

خامسا: نظرية أليبير (أسواق رأس المال)

لاحظ Aliberسنة 1970 أن الميزة الاحتكارية في التكنولوجيا الحديثة أو التنظيم يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تفسير سلوك الشركات متعددة الجنسيات.

ويرى أليبير أن لسوق رأس المال أهمية كبيرة في تحقيق معدلات مرتفعة للعائد على الاستثمار. فعلى سبيل المثال، إذا كانت معدلات العائد مرتفعة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنخفضة في أوروبا الغربية، فإن المستثمرين الأمريكيين سيتجهون إلى أوروبا الغربية لشراء السندات المالية أو المصانع، وتستمر هذه العملية حتى تتساوى المعدلات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وتوضح هذه النظرية كيف يمكن للشركات متعددة الجنسيات الأمريكية السيطرة على الأسواق الأوروبية. فمثلًا، إذا كان هناك مشروع يُتوقع أن يحقق عائدًا نسبته 10% في أوروبا الغربية، وكانت أسعار الخصم في الولايات المتحدة 1% وفي أوروبا الغربية 12%، فإن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات يمكنها الاستثمار في هذا المشروع لأنها ستحصل على معدل عائد أعلى من المعدل السائد في الولايات المتحدة، بينما الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات لن تستثمر فيه لأنها ستحصل على عائد أقل من كلفة رأس المال في أوروبا الغربية

تمارين للحل

التمرين الأول: عرف(ي) المصطلحات التالية

1. المنافسة غير الكاملة.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. المزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات.
4. التناسبية في التجارة الدولية
5. الفجوة التكنولوجية

التمرين الثاني: أجب(أجيبي) على الأسئلة التالية

- ما هو سبب خلق الشركات متعددة الجنسيات لتكنولوجيا محسنة ومطورة أكثر من خلقها لتكنولوجيا مبسطة
- هل يمكن لدولة متطورة تكنولوجيا أن تستورد سلعا تحتاج في انتاجها الى تكنولوجيا
- هل المنتجات الجديدة يتم استهلاكها في البلد الأصلي أم في البلد المستهدف
- في أي مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج يمكن توطين المنتجات؟
- اعط أمثلة على نوع المنتجات في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة لدورة حياة المنتج.
- ماهي أوجه التشابه بين نظريات التجارة الدولية المبنية على أساس المنتجات الجديدة
- ما الفرق بين نظرية الفجوة التكنولوجية ودورة الحياة

التمرين الثالث: نفترض أن شركة متعددة الجنسيات تمتلك:

1. تكنولوجيا متقدمة
2. علامة تجارية عالمية
3. قدرة تسويقية كبيرة

بينما الشركات المحلية في الدولة المضيفة لا تمتلك هذه المزايا.

المطلوب:

1. كيف تفسر نظرية هايمر دخول هذه الشركة إلى السوق الأجنبية؟
2. ما نوع الميزة التي تمتلكها الشركة الأجنبية؟

3. لماذا تستطيع المنافسة رغم تكاليف الاستثمار في الخارج؟

التمرين الرابع: نفترض وجود مجموعتين داخل دولة معينة

- منتجون يستفيدون من الحماية الجمركية
- مستهلكون يستفيدون من التجارة الحرة

المطلوب:

1. أي الفئتين ستضغط أكثر على الحكومة؟
2. لماذا تكون مصالح المنتجين أكثر تأثيراً في السياسات التجارية؟
3. كيف تفسر نظرية ماكي ذلك؟

التمرين الخامس: نفترض أن دولة متقدمة قامت بابتكار تكنولوجيا جديدة في صناعة الهواتف. بعد عدة سنوات قامت دول أخرى بتقليد هذه التكنولوجيا.

المطلوب:

1. لماذا تبدأ الدولة المبتكرة بتصدير المنتج أولاً؟
2. ماذا يحدث عندما تنتقل التكنولوجيا إلى الدول الأخرى؟
3. كيف تفسر نظرية الفجوة التكنولوجية هذا التطور في التجارة؟

التمرين السادس: نفترض أن منتجاً تكنولوجياً جديداً ظهر في دولة متقدمة.

المطلوب:

1. في أي مرحلة يتم إنتاجه محلياً فقط؟
2. في أي مرحلة يبدأ التصدير؟
3. متى ينتقل الإنتاج إلى الدول النامية؟
4. عندما يصبح نمطيا ومعوفا في السوق بماذا تنصح الشركة المنتجة فعله لتفادي مرحلة الانحدار؟

التمرين السابع: نفترض أن:

- دولة (أ) تتمتع بعملة قوية وأسعار فائدة منخفضة.
- دولة (ب) تعاني من عملة ضعيفة وأسعار فائدة مرتفعة.

المطلوب:

1. أي دولة ستصدر الاستثمارات؟
2. كيف تفسر نظرية أليبير اتجاه الاستثمارات الدولية؟
3. ما دور قوة العملة في جذب الاستثمار؟

المحور الثامن: حركة عوامل الإنتاج الدولية.

في هذا الجزء يمكن التركيز على الموضـوعين الذين يرجعان التجارة الدولية إلى عوامل الإنتاج؛ الأول(العمل ورأس المال العيني) يتعلق بالتأثيرات الاقتصـادية للتجارة على أسـعار عوامل الانتاج، والتوزيع المحلي للدخل بين رأس المال والعمل، والتجارة والعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، ونموذج كيرنز، ونظرية ريبزنســـكي. والثاني(العمل ورأس المال البشري) يرجع نظرية الهجرة إلى عوامل الإنتاج.

أولا- نظرية(ستولبر-ساموبلسون) وعناصر الانتاج

ركزت هذه النظرية على أن التوسـع في التجارة يفيد عنصـر الانتاج المتوفر في دولة ما، ويضـر بالعنصـر النادر.

وتبين أيضـا أن العمل غير الماهر في الولايات المتحدة الامريكية سوف يتضـرر من توسـع التجارة في حين نجد العمل الماهر سوف ينتفع منها(زيادة الطلب يؤدي لرفع الأجور).

ويرى اتحاد العمل الفدرالي المعارض لحرية التجارة أن هذه النظرية بديهية، ومضـــللة إذ أنها تدلل على أن العمل غير الماهر في الولايات المتحدة الأمريكية ســـوف يعارض أيضـــا حرية التجارة حتى إذا ما أطلقت الحرية للتجارة. لأن حرية التجارة تزيد في أزمة حصوله على وظيفة

إن آلية عمل هذه النظرية هي أنه بما أن الولايات المتحدة الأمريكية ذات وفرة في العمالة الماهرة وندرة في العمالة غير الماهرة مقارنة بدول العالم الأخرى، فإن توسـع تجارتها سـوف يؤدي إلى زيادة اسـتيرادها للسـلع التي تحتاج عمل أقل مهارة(من المنسـوجات والدراجات والأحذية والمصـنوعات اليدوية والسـيارات) مما يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه المنتوجات في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يدفع بمنتجي هذه السلع لإيقاف هذه المنتوجات. وهذا ينتج عنه تســريح عدد كبير من العمالة غير الماهرة من المصـــانع وعدد قليل من العمالة الماهرة. وفي المدى البعيد فإن سـوق العمال سـوف يعيد امتصـاص هؤلاء العمال أو يخرجون خارج دائرة قوة العمل.

وفي حالة توسـع التجارة الأمريكية أي زيادة صـادراتها تجاه الدول التي بمقدورها شـراء الصـادرات الأمريكية ذات تعريفات جمركية منخفضـة. ومنه يمكن أن تساهم الصـناعات الأمريكية في امتصـاص جزء من العمالة التي تم تسريحها في السابق.

وبما أن الصـادرات الأمريكية هي صـادرات ذات كثافة في العمل الماهر فإن زيادة انتاج السـلع التصـديرية يحتاج إلى زيادة في العمل الماهر وإلى قليل من العمل غير الماهر.

وعليه فإن الصـناعات التصـديرية تحتاج إلى عمل ماهر كثير من أجل توسعها لكن العمل الماهر غير وفير في الواقع، وهذا ما يجعل انسياب العمل الماهر من قطاع النسيج رغم قلته باتجاه قطاع التصدير(صادرات مراكب الفضـــاء) وهو ما يجعل الطلب على هذا النوع من العمل مرتفع مما يؤدي إلى ارتفاع أجور العمل الماهر. أما بالنسبة للعمل غير الماهر الذي ينساب خارج قطاع النسيج باتجاه قطاع التصدير في الولايات المتحدة يكون مصحوبا بزيادة طفيفة في الطلب عليه في قطاع التصدير لكن أجور العمل غير الماهر يكون منخفظا لأنه وفير.

إن هذه التغيرات في الأجر لها آثار متعددة، ومن أهمها إغراء العمل الماهر للانتقال من الصناعات المنافسة للاســـتيراد إلى الصـــناعات التصـــديرية، وهذا يقلل الحركة المفرطة من العمل غير الماهر الذين لا يمكن اســـتيعابهم وتوظيفهم.(بعضـــهم يخرج خارج دائرة العمل). أما العمال الذين يبقون داخل دائرة العمل فإنهم يعتبرون لحافز يغري الصناعات التصديرية على تحويل انتاجها التقني بعيدا عن العمل الماهر باتجاه العمل غير الماهر.

ثانيا- أنموذج كيرنز وعناصر الإنتاج

إن هذا الأنموذج له نظرة مطور لنظريات الجماعات غير التنافسية.

ويرى أن العمل لا يتنافس بين الصناعات وأن ما يحدث في صناعة ما يتوقف فقط على سعر الناتج في تلك الصناعة. وليس له علاقة بتغيرات الأجور في فروع الاقتصاد الأخرى.

إن الانطباع الذي تعكسـه هذه النظرية حول العلاقة بين التجارة وعوامل الانتاج هو أن العمل في الصـناعات التصـديرية يجب أن يغير التجارة المقيدة. وهذا الطرح يتناقض مع نظرية ستولبر-ساموبلسون الذي يؤكد أن كل عنصر من عناصر الانتاج سوف يتبنى موقفا مستقلا عن ما إذا كانت الصناعة منافسة للاستيراد أم هي صـناعة تعمل من اجل التصـدير. فالعنصـر الوفير يكون دائما في خدمة التجارة. في حين العنصـر الآخر يتعارض معها.

وقدم الاختبار الاحصائي دعما لنظرية كيرنز والموضح في الجدول الآتي.

متوسط الميزان التجاري للصناعة عام 1967 بالنسبة لموقف العمل البطيء لرأس المال والعمل في سنة 1973على فاتورة التجارة.

الجدول(10)

متوسط الميزان التجاري للصناعة

الوحدة بالمليون دولار أمريكي

		الميزان التجاري للصناعة	**عدد الصناعات**
موقف رأس المال(مؤسسات التجارة)	حماية مفضلة	254 -	15
	تجارة حرة مفضلة	689	9
- **موقف العمل(الاتحادات)**	حماية مفضلة	321-	16
	تجارة حرة مفضلة	985	5

نلاحظ:

1 موقف رأس المال ب(المؤسسات التجارة): الصناعات التي يفضل فيها رأس المال الحماية يبلغ عجز الميزان التجاري فيها (-254) مليون دولار. في حين أن الصناعات التي يفضل فيها رأس المال التجارة الحرة سجلت فائض ب689 مليون دولار.

2 موقف العمل (الاتحادات العمالية): أن الصناعات التي تفضل النقابات العمالية حمايتها فإنها تعاني من العجز في الميزان. في حين أولائك الذين يفضلون حرية التجارة يفضلون الصناعات التصديرية التي حققت فائضا تجاريا مقداره985 مليون دولار وفي كلا الحالتين فأن الفروقات في موازين التجارة هي فروقات معنوية.

إن الاتحادات العمالية ترى أنه عندما تكون نفقات النقل قليلة والتجارة الدولية غير مقيدة فإن هذا يصعب على البائعين ذوي القوى السوقية فرض أسعار احتكارية على السلع. فإذا قامت الشركات الأمريكية لصناعة

السيارات خفض الأسعار فإن العارضين الأجانب سوف يخفضون السعر إلى أدنى مستوى مما يصعب استمرار ممارسة فرض الأسعر الاحتكارية في سوق السيارات. ونفس لشيء يحدث بالنسبة في أسواق عناصر الانتاج فإذا حاولت اتحادات العمال أن تحافظ بصورة مفتعلة(مصطنعة) على بقاء الأجور عالية فإن السلع المصنعة في الخارج بعمل رخيص سوف تستورد وتحل محل الانتاج المحلي.

ثالثا- نظرية ريبزنسكي RYBCZYNSKI THEOREM وعناصر الانتاج

في عام 1954 توصل ريبزنسكي إلى أن انسياب أي عنصر من عناصر الانتاج إلى داخل اقتصاد صغير مفتوح سوف يكون سببا في توسع القطاع الذي يستعمل هذا العنصر بكثافة وانكماش القطاع الذي لا يستعمل هذا العنصر بكثافة.

إن تدفق عنصر العمل يؤدي إلى توسع القطاع الصناعي وانكماش القطاع الزراعي. والسبب في ذلك هو أن عنصر العمل يصبح أجره منخفضا، ومنه ستزداد الأرباح في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاع الزراعي.

فرضيات نظرية ريبزنسكي

- سيادة المنافسة التامة في الأسواق الدولية، بحيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في السوق، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات، إضافة إلى إمكانيات الإنتاج لكل دولة، التي تعمل على أن يكون إقتصادها في حالة تشغيل كامل .
- تركز على عاملين أساسيين في العملية الإنتاجية (العمل – رأس المال)، اللذان تفترض عدم تنقلها دوليا وحرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات داخل الإقتصاد، وعدم تنقل عنصر رأس المال نظرا لطبيعته التخصصية في العملية الإنتاجية .
- أن نسبة مساهمة الإقتصاد المحلي في التجارة الدولية صغيرة، أو متناهية الصغر بالنسبة لبقية العالم، بحيث أنه لا يكون لها تأثير على شروط التبادل الدولي.
- أن كل السلع عادية. فهو يستبعد من التحليل صفة السلع الرديئة والضرورية ويعاملها كلها على أنها سلع عادية.
- أن الإقتصاد المحلي مغلق، إلى غاية حدوث وفرة نسبية في عامل انتاجي معين.
- أن عوائد السلعتين المنتجتين متساوية

تحليل نموذج ريبزنسكي

انطلق Rybczynski في تحليله من وجود سلعتين عاديتين تستخدمان عاملي إنتاج في توليفة عناصر الانتاج وهما العمل ورأس المال، بحيث تكون الأولى ذات كثافة في العمل، في حين تكون الثانية ذات كثافة في عنصر

رأس المال، وعند حدوث تراكم لعنصر إنتاجي معين دون آخر(وفرة)، فإن هذا يؤدي إلى تناقص مطلق في إنتاج السلع ذات الكثافة الأقل(ندرة) في العنصر الانتاجي المتراكم، في حين تشهد إنتاج السلعة ذات الكثافة العالية في العنصر الانتاجي المتراكم نموا في الانتاج نتيجة الوفرة النسبية لهذا العنصر، مما يكسبها ميزة تنافسية على حساب السلعة الأخرى.

رابعا- نظرية الهجرة وعناصر الانتاج

- تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم العوامل التي ساعدت على هجرة عناصر الانتاج، حيث تقوم بتحريك رأس المال إلى داخل الدولة من أجل انتاج السلع وبيعها فيها أو التصدير منها الى الخارج.
- كما نجد أن العلماء والمهندسين يهاجرون من الدول النامية نحو الدول المتطورة بحثا عن دخول أعلى. وعليه يدور اليوم جدل كبير حول ما إذا كان من الأفضل السماح بهجرة الأدمغة من الدول النامية إلى الدول المتطورة أم تشجيعهم بالبقاء في أوطانهم.
- ويرجع أنصار الهجرة السبب إلى عدم الاستقرار السياسي والقهر الذي تمارسه حكوماتهم عليهم. كما يرون أيضا أن الهجرة مثل أي نشاط يهدف إلى الربح، فهي تزيد من الناتج العالمي.
- ان الهجرة تسمح بزيادة مساهمة غير المقيمين في الناتج المحلي الاجمالي للدول النامية
- تساهم الهجرة للمتعلمين من تطوير مهارتهم من خلال عملهم في محيط تنافسي
- أما أنصار تقييد الهجرة فهم يرون أن المتعلمين في الدول النامية أنهم نالو تعليمهم على حساب دافعي الضرائب في أوطانهم، ففي الولايات المتحدة نجد الأطباء تقتطع ضرائب من أجورهم.

تمارين للحل

التمرين الأول: أجب(أجيبي) على الأسئلة التالية

1. ما هو وجه الشبه بين النظريات الحديثة المبنية على عناصر الانتاج
2. هل يوجد تشابه بين النظريات الحديثة المبنية على عناصر الانتاج والنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية؟واذ كانت الاجابة بنعم ماهي؟
3. ما الفرق بين نظرية ريبزنسكي ونظرية الهجرة؟

التمرين الثاني: إذا توفرت لديك المعطيات التالية والمبينة في الشكلين التاليين

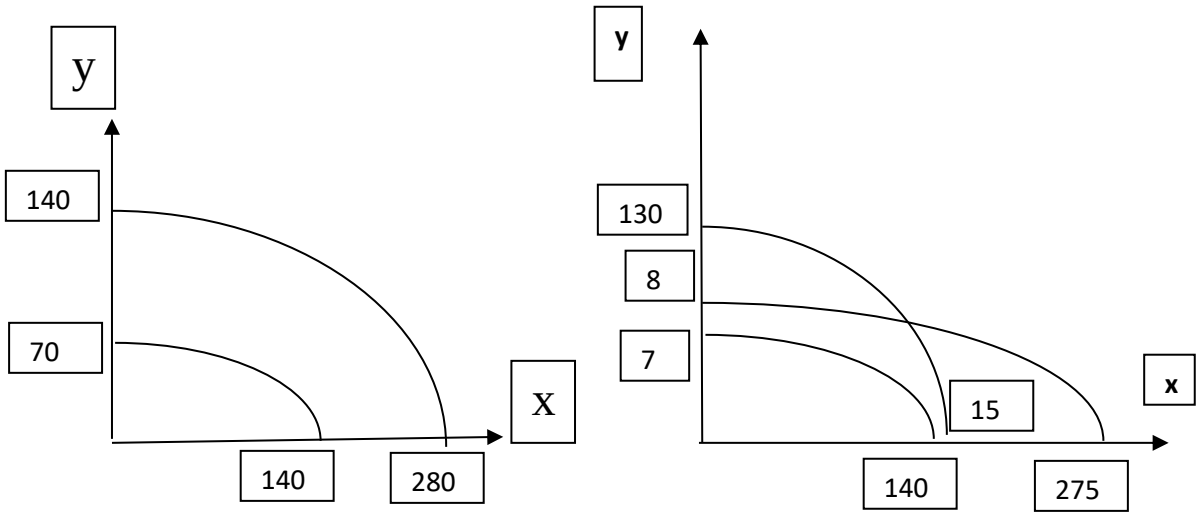

المطلوب

1. ماذا يمثل الشكلين السابقين
2. حلل الشكلين بناء على ما درست في النظريات المتعلقة بعناصر الانتاج

التمرين الثالث: افترض وجود اقتصاد ينتج سلعتين:

- النسيج (كثيف العمل)
- الآلات (كثيفة رأس المال)

وقامت الدولة بتحرير تجارتها الدولية.

المطلوب:

1. ما أثر التجارة على أجور العمل؟
2. ما أثر التجارة على عائد رأس المال؟

3. فسّر النتائج وفق نظرية ستولبر–ساموبلسون.

التمرين الرابع: اذكر عناصر الإنتاج في هذا نموذج كيرنز، وبيّن الفرق بين:

- العوامل المتحركة
- العوامل الخاصة

التمرين الخامس: نفترض وجود ثلاثة عناصر إنتاج:

- العمل (متحرك بين القطاعات)
- رأس المال في الصناعة
- الأرض في الزراعة

المطلوب:

1. ماذا يحدث لأجور العمل عندما يرتفع سعر السلعة الصناعية؟
2. ما أثر ذلك على دخل أصحاب رأس المال؟
3. ما أثره على دخل أصحاب الأرض؟

التمرين السادس: نفترض وجود دولتين

الدولة	**وفرة العمل**	**الأجور**
أ	مرتفعة	منخفضة
ب	منخفضة	مرتفعة

1. في أي اتجاه تحدث الهجرة؟
2. ماذا يحدث للأجور في كل دولة؟
3. كيف يؤثر ذلك على عناصر الإنتاج الأخرى؟

المحور التاسع: السياسات التجارية الدولية.

إن العرض السابق للنظريات المختلفة التي تم تناولها في الدروس السابقة تبين أن هناك من الدول التي اتبعت سياسة تجارية ما للتعامل مع العالم الخارجي. فمنها ما كانت تؤيد التجارة الحرة ومنها ما كانت تتجه نحو تعقيد وتقييد التجارة . في الحقيقة كل دولة لها نوع من السيادة في قراراتها لكن بعض القرارت كانت غير صائبة؛ حيث فوتت الفرصة على بعض الدول في تحقيق نموا تجاريا عاليا.

لذلك فهي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، إذ من خلالها يتم تحديد القواعد والإجراءات التي تحكم حركة السلع والخدمات بين الدول. فمع تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية وتوسع المبادلات التجارية عبر الحدود، أصبح من الضروري أن تضع الدول سياسات تجارية واضحة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الانفتاح على الأسواق العالمية وحماية مصالحها الاقتصادية الوطنية.

وتتجسد السياسات التجارية الدولية في مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات لتنظيم التجارة الخارجية، مثل الرسوم الجمركية، والحصص الكمية، والإجراءات غير الجمركية، إضافة إلى الاتفاقيات والتكتلات التجارية التي تسعى إلى تسهيل المبادلات بين الدول. كما تعكس هذه السياسات توجهات الدول الاقتصادية، حيث قد تميل بعض الدول إلى تبني سياسات **تحرير التجارة** وتشجيع الانفتاح الاقتصادي، في حين تلجأ دول أخرى إلى **السياسات الحمائية** بهدف حماية الصناعات المحلية ودعم التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة السياسات التجارية الدولية أهمية كبيرة لفهم طبيعة التفاعلات الاقتصادية بين الدول، وتحليل الأدوات التي تستخدمها الحكومات للتأثير في تدفقات التجارة الخارجية. وعليه، سيتم في هذا المحور التطرق إلى مفهوم السياسات التجارية الدولية وأهم أدواتها واتجاهاتها في الاقتصاد العالمي

أولا: مفهوم السياسة التجارية

هي مجموعة من الاجراءات والوسائل التي تطبقها أو تستخدمها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق أهداف عديدة.

هي اختيار الدولة اتجاه معين في علاقاتها التجارية مع الخارج إما الاتجاه نحو الحرية أم نحو الحماية. من خلال إصدار تشريعات واتخاذ القرارات واتباع الاجراءت التي تحقق لها ذلك.

أو هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.

ثانيا: أنواع السياسات التجارية

1- **سياسة الحرية:** هي السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى. ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو

القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.

- **مبررات الحرية**

- تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية على أن تستورد من الخارج السلع التي لا تتميز فيها نسبيا
- تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع كثيفة العنصر الإنتاجي الوفير
- تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل و تحسين وسائل الإنتاج.
- تساعد حرية التجارة في القضاء على المشروعات الاحتكارية فتؤدي إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الاحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة و تتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية
- تساعد حرية التجارة على استخدام كل بلد لموارده الانتاجية استخداماً كاملاً والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

2- سياسة الحماية

تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.

قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .

مبررات الحماية

يستند أنصار حماية التجارة إلى مجموعة من الحجج أهمها:

1 . إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الاستيراد وانخفاض حجم الواردات

2 . حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية الشديدة من قبل صناعات الدول المتقدمة التى أقيمت منذ فترة طويلة والتى تنتج بكفاءة مرتفعة تجعلها ذات قدرة أكبر على المنافسة

3 . سياسة الحماية تؤدى لتشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الانتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة

4 . حصول الدولة على ما يلزم من موارد مالية منتظمة

5 . مواجهة سياسة الاغراق

ثالثا: أدوات السياسة التجارية

1- الرسوم الجمركية:

تقوم الدولة بفرض رسوم على حركة البضائع بغرض تحقيق أهداف معينة ويمكن تقديم تعريف للرسوم في الآتي:

تعريف الرسوم الجمركية: هي ضريبة غير مباشرة تفرضها الدولة على السلع التي تَعبر الحدود سواء كانت صادرات أم واردات وتأخذ الرسوم الجمركية عدة أشكال:

- **أ/ الرسوم الجمركية النوعية:** وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس

الخصائص المادية (وزن ، حجم....إلخ)

- **ب/ الرسوم الجمركية القيمية:** وهي التي تفرض كنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أم واردات) 10 % من سعر الطن من السلعة
- **ج/ الرسوم الجمركية المركبة:** وتتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية

2- عوائق غير جمركية

- الحصص الاستيرادية
- التعقيد العمدي للإجراءات الإدارية
- قواعد المناقصات الحكومية(مثلا اشتراط شراء المنتجات المحلية)
- القيود الطوعية للتصدير وهي أن تقوم الدولة المستوردة باقناع الدولة المصدرة لها من تخفيض تدفق السلع تجاهها فتستجيب لها خوفا من فرض عليها نظام الحصص
- شروط المكونات المحلية: وهي محاولة إبقاء جزء من القيمة المضافة للسلعة وبعض مبيعات أجزاء الإنتاج في يد الموردين المحليين
- نقل تصنيف بعض السلع من صنف إلى صنف آخر لدفع ضرائب أكبر.
- القيود على تجارة الخدمات كفرض قيود على شركات التأمين الأجنبية في بعض أنواع بوليصات التأمين في البلد الأم

- السياسات التجارية المرتبطة باجراءات الاستثمار كفرض على المستثمر الأجنبي أن يصدر جزء من الانتاج بغرض الحصول على العملة الصعبة للبلد المضيف من أجل دفع قيمة الواردات
- معايير البيئة والصحة والسلامة

3- الإعانات

- يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا و التسهيلات والمنح التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية .
- كما يقصد بالاعانات كأحد أدوات السياسة التجارية مختلف المزايا والتيسيرات والمنح التى تقدمها الدولة للصادرات بهدف المساعدة على زيادة حجمها أو النهوض بمستواها من حيث الجودة ومن ثم تمكينها من المنافسة فى السوق الخارجية.
- وقد تكون هذه المزايا أو الاعانات التى تمنح لتشجيع الصادرات فى شكل مباشر أو غير مباشر

الإعانات المباشرة: تأخذ شكل مبلغ من النقود تدفعه الدولة لتشجيع أو دعم نشاط تصديرى معين، ويتحدد هذا المبلغ على أساس قيمى أي فى شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة أو على أساس نوعى أي بحسب الكمية المصدرة عدداً أو وزناً.

الإعانات غير المباشرة: وعادة ما تأخذ صورة امتيازات تمنحها الدولة للمشروع التصديرى لتدعيم مركزه المالي ومن أمثلة تلك الامتيازات:

- الإعفاءات الضريبية للمشروعات العاملة فى بعض الأنشطة الانتاجية أو التسويقية فى مجال التصدير.
- وأيضا التسهيلات الائتمانية فى مجال منح القروض قصيرة أو طويلة الأجل لتلك المشروعات وذلك بأسعار مخفضة أو تيسير الحصول على القروض وتسديدها على آجال طويلة.
- وقد تكون الاعانات غير المباشرة في صورة خدمات تتاح للمشروع بصفة مجانية أو بنفقات رمزية كتنظيم المعارض والأسواق الدولية التى تعرض فيها المنتجات الوطنية.

رابعا/ آثار السياسات التجارية

1- **آثار الحرية على التجارة الدولية**

– الآثار الايجابية

- تنوع المنتجات
- المنافسة السعرية

- **الآثار السلبية**

– عدم القدرة على تحقيق أي تقدم في المجال الصناعى لأنها لا تتمتع بأى مزايا نسبية في انتاج السلع الصناعية وهى في حاجة إلى وقت طويل قبل أن تكتسب هذه المزايا، ولا تستطيع اكتساب هذه المزايا تحت ضغط المنافسة الأجنبية التى تسمح بها سياسة الحرية التجارية.

– بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الاولية فقط

– عدم استقرار الدخول المتولدة من انتاج المنتجات بسبب تقلب اسعار المواد الأولية من فترة لأخرى

– تدهور شروط التجارة الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية

– اعاقة عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية

– الأثر السلبى على الصناعات الناشئة بالدول النامية لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية التى نشأت منذ فترة طويلة وتنتج بمواصفات ذات جودة أعلى وبالتالى قدرة أعلى على المنافسة .

2– آثار الحمائية على التجارة الدولية

- **الآثار الإيجابية**
- حماية الصناعات المحلية
- تشجيع المنتج المحلي
- **الآثار السلبية**
- رفع الأسعار
- زيادة التنافسية المحلية
- احتمال ردود فعل دولية

تمارين للحل

التمرين الأول: عرّف(ي) المفاهيم التالية:

1. السياسة التجارية الدولية.
2. الحماية التجارية.
3. التجارة الحرة.
4. التعريفة الجمركية.
5. الحصص الاستيرادية.

التمرين الثاني: أكمل(ي) الجدول التالي بذكر وظيفة كل أداة من أدوات السياسة التجارية:

الأداة	**الهدف منها**
التعريفة الجمركية	
الحصص الاستيرادية	
دعم الصادرات	
القيود غير الجمركي	

التمرين الثالث: نفترض أن دولة ما فرضت تعريفة جمركية على واردات السيارات.

المطلوب:

1. ما أثر التعريفة على أسعار السيارات في السوق المحلي؟
2. ما أثرها على المنتجين المحليين؟
3. ما أثرها على المستهلكين؟
4. ما أثرها على إيرادات الحكومة؟

التمرين الرابع: نفترض أن دولة حددت حصة استيراد قدرها 10آلاف وحدة سنوياً لسلعة معينة.

المطلوب:

1. ما الهدف من فرض الحصة؟
2. ما الفرق بين الحصة الجمركية والتعريفة الجمركية؟
3. ما أثر الحصص على المنافسة في السوق المحلي؟

المحور العاشر: التكتلات التجارية الدولية.

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في اتجاه الدول نحو التكتلات التجارية الدولية كإحدى الآليات المهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي وتوسيع نطاق المبادلات التجارية بينها. ويأتي هذا التوجه في ظل التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي، مثل شدة المنافسة الدولية وتسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى البحث عن صيغ جماعية للتكامل الاقتصادي تمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية وتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية.

وتتمثل التكتلات التجارية الدولية في اتفاقيات أو ترتيبات اقتصادية بين مجموعة من الدول تهدف إلى تخفيض أو إزالة القيود التي تعيق حركة التجارة فيما بينها، مثل الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، بما يسهم في تسهيل تدفق السلع والخدمات وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. كما تختلف أشكال هذه التكتلات من حيث درجة التكامل الاقتصادي، بدءًا من مناطق التجارة الحرة، مرورًا بالاتحادات الجمركية، وصولًا إلى الأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة التكتلات التجارية الدولية أهمية كبيرة لفهم طبيعة التحولات التي يشهدها النظام التجاري العالمي، ودورها في إعادة تشكيل خريطة التجارة الدولية. وعليه، سيتم في هذا المحور التطرق إلى مفهوم التكتلات التجارية الدولية، وأهم أنواعها ومراحل تطورها، إضافة إلى إبراز أهم التكتلات الاقتصادية في العالم وآثارها على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية.

أولا مصطلحات

- **التعاون الاقتصادي:** يشير التعاون الاقتصادي إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تقوم بها دولتان أو أكثر بهدف تنسيق الأنشطة الاقتصادية فيما بينها، من خلال تبادل المنافع الاقتصادية، وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية، دون أن يصل ذلك إلى درجة إزالة جميع القيود الاقتصادية بين الدول[85].
- **والتكامل الاقتصادي:** ويمكن التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي؛ فالبعض لا يفرق بين المصطلحين. لكنه في حقيقة الأمر يوجد اختلاف جوهري بين المصطلحين، فالتعاون يتضمن العمل من أجل تقليل التمييز بين الدول، بينما التكامل فيتضمن الإجراءات التي تؤدي إلى إلغاء بعض صور التمييز، فنجد مثلا الاتفاقات الدولية المصحوبة بسياسات تجارية تعتبر صورة من صور التعاون الدولي؛ لكن إلغاء الحواجز التجارية يعتبر خطوة من خطوات التكامل الاقتصادي.

[85] أبو قحف عبد السلام: *اقتصاديات التجارة الدولية* .الإسكندرية: الدار الجامعية،2007، ص 212.

- التكامل الاقتصادي هو عملية تهدف إلى إزالة الحواجز الاقتصادية بين مجموعة من الدول تدريجياً، وتنسيق السياسات الاقتصادية بينها، وصولاً إلى تشكيل كيان اقتصادي موحد يسمح بحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج[86]
- **التكتلات التجارية:** التكتلات التجارية هي اتفاقيات اقتصادية بين مجموعة من الدول تهدف أساساً إلى تسهيل التجارة فيما بينها من خلال تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع المتبادلة[87].
- وتعد التكتلات التجارية جزء من التكتلات الاقتصادية، حيث تقوم على مبدأ التعاون في المجال التجاري فقط، ولا يشترط توحيد السياسات الاقتصادية، ومن أشكالها المناطق الحرة والاتفاقيات الثنائية والاقليمية.

التكتلات الاقتصادية: التكتلات الاقتصادية هي تجمعات إقليمية بين عدد من الدول تهدف إلى تحقيق مستويات متقدمة من التكامل الاقتصادي من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتحرير حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بينها[88].

- **التعريفة الجمركية:** هي ضريبة أو رسم مالي تفرضه الدولة على السلع المستوردة (وأحيانا المصدرة أو العابرة) عند عبور الحدود الجمركية للدولة.

ثانيا- مقدمة عن الاتفاقات التجارية الدولية

- أفرزت الح الع 2 مخططا لتأسيس منظمة عالمية ثالثة وهي منظمة التجارة الدولية(ITO) international trade organisation وكان الهدف من تأسيسها هو:
- وضع قواعد تخص التجارة الدولية
- ممارسة الأعمال
- الاستثمار الدولي
- لكن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمعارضة تأسيس هذه المنظمة حتى سنة 1995. وهذا على خلفية تقليل نفوذها في الأسواق العالمية ورأت نفسها بأنها المتضرر الأول من هذه المنظمة.

---

[86] الدجاني محمد عبد الفتاح: *التكامل الاقتصادي الدولي* .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 35

[87] صالح عبد القادر محمد: *التجارة الدولية* .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص 276.

[88] العزاوي محمد عبد الكريم: التكتلات الاقتصادية الدولية وأثرها في التجارة العالمية .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 63

وكان تأسيس هذه المنظمة ناتج عن بداية مجموعة من الدول(23 دولة) بالمفاوضات حول تخفيض التعريفات الجمركية عام 1946.

ونتج عن تلك المفاوضات نحو 45000 تخفيض جمركي بمبلغ 10 مليار دولار (خمس حجم التجارة الدولية). بالاضافة إلى ذلك تم التوصل إلى عدة اتفاقيات حول قواعد التجارة؛ حيث تم تطبيق تخفيضات التعريفات الجمركية وقواعد التجارة عام 1948، وعندما انتهت إمكانية قيام منظمة التجارة الدولية سنة 1950 استمرت الاتفاقيات حول التعريفات وقواعد التجارة مطبقة كاتفاق منفصل عرف باسم "الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة The General Agreement On Tariffs And Trade (GATT) ". وكانت الغات ناجحة إلى أبعد الحدود في الإزالة التدريجية لعوائق التجارة والدليل على ذلك هو مؤشر نمو التجارة الدولية خلال 50 سنة الماضية والتي ارتفعت من 5% إلى 31% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2011.[89]

ثالثا: جولات الغات

الجدول(11): جولات الغات

الجولة	السنة	الدول	الموضوع
جنيف الأولى	1947	23	خفض الرسوم، ارساء مباديء التجارة الدولية، توقيع الاتفاقيات العامة للجات
أنيسي (فرنسا)	1949	13	تخفيض اضافي للرسوم، توسيع عضوية الغات
توركواي (انجليترا)	1951	38	مواصلة تخفيض الرسوم، مراجعة التزامات الدول الأعضاء
جنيف الثانية	1956	26	مواصلة التخفيضات، معالجة قضايا التعويضات الجمركية
ديلون	1960-1962	26	مواصلة التخفيضات، معالجة السوق الأوروبية المشتركة
كينيدي	1964-1967	62	تخفيض شامل للتعريفات الجمركية، مكافحة الاغراق، الاهتمام بمشاكل الدول النامية
طوكيو	1973-1979	102	الحواجز غ الجمركية، الدعم والاعانات، المشتريات الحكومية، المعايير الفنية، تحسين قواعد تسوية النزاعات.
الأرغواي	1986-1993	105	تجارة السلع، تجارة الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، الزراعة والمنسوجات، آلية تسوية المنازعات.
الدوحة(WTO)	2001	153	الزراعة ونفاذها للأسواق، تجارة الخدمات، قضايا التنمية في الدول النامية، قواعد التجارة الدولية(الاغراق والمنازعات)، التجارة والبيئة،تسهيل التجارة

[89]عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي: دار المسيرة، ط4، 2015. ص4018-444.

رابعا: الاتفاقيات التجارية الاقليمية Regional Trade Agreements RTAS

تعد هذه الاتفاقيات بين بلدين أو متعدة الأطراف بين عدة دول. فمنظمة التجارة العالمية ليست اتفاقية تجارة اقليمية لأن مجالها يشمل العالم وليس اقليم معين.

- **ومن أهم أنواع اتفاقيات التجارة الاقليمية حسب درجة التكامل الاقتصادي مايلي:**

الجدول(12) اتفاقيات التجارة الاقليمية حسب درجة التكامل الاقتصادي

نوع الاتفاق	الخصائص
اتفاق تجاري جزئي	تجارة حرة بمنتجات صناعية واحدة أو عدة صناعات مع وجود تردد فتح كل القطاعات
منطقة تجارة حرة	تجارة حرة بكل المنتجات (سلع وخدمات)
اتحاد جمركي	تجارة حرة بالمنتجات مع تعريفات جمركية خارجية مشتركة مع الدول غير الأعضاء
سوق مشتركة	اتحاد جمركي مع حرية حركة عوامل الانتاج(رأس المال والعمل)
اتحاد اقتصادي	سوق مشتركة مع تفاعل كبير في السياسات الاقتصادية وصولا لتوحيد العملة

أهم التكتلات التجارية الإقليمية: ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول(13)

التكتلات التجارية الإقليمية

الإقليم/ التكتل التجاري	السنة	الهدف
إفريقيا		
الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواسECOWAS)	1975	سوق مشتركة
الجمعية الاقتصادية لدول شرق إفريقيا (إكاس ECCAS)	1992	سوق مشتركة
السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميساCOMESA)	1993	سوق مشتركة
آسيا		
تقريب العلاقات الاقتصادية بين أستراليا ونيوزيلاندا (أنزكرتا ANZCERTA)	1983	منطقة تجارة حرة
رابطة التعاون الاقتصادي الآسيوي-الباسيفيكي(أبيكAPEC)	1989	منطقة تجارة حرة
اتفاقية تجارة حرة(افتا-أسيان AFTA-ASEAN)	1992	منطقة تجارة حرة

أوروبا		
الاتحاد الأوروبي(EU)	1957	اتحاد اقتصادي
رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا EFTA)	1960	منطقة تجارة حرة
منطقة اقتصادية أوروبية(إياEEA)	1994	سوق مشتركة
الشرق الأوسط		
السوق العربية المشتركة (ACM)	1964	اتحاد جمركي
مجلس التعاون الخليجي(GCC)	1981	سوق مشتركة
اتحاد المغرب العربي(AMU)	1989	اتحاد اقتصادي
القسم الغربي من العالم		
الجماعة الكاريبية (كاريكوم CARICOM)	1973	سوق مشتركة
السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور MERCOSUR)	1991	سوق مشتركة
منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا(نافتا NAFTA)	1994	منطقة تجارة حرة
تكتل متعدد الأقطاب		
BRICS	2009	اتحاد اقتصادي

المصدر: إعداد الأستاذ بالاعتماد على علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق.

خامسا- المؤيدون والمعارضون لاتفاقيات التجارة الاقليمية

ومن هنا يمكن الاجابة عن السؤال المطروح هل هذه الاتفاقيات داعمة أو بناءة للتجارة أم معيقة أو هدامة لها؟

الرأي الأول: حججه

-في حالة وجود عدد صغير من الدول يمكنهم الوصول إلى اتفاقية من أجل تخفيض العقبات التجارية دول الحاجة لاتفاق مع دول عديدة تزيد عن 150 دولة

-تكون الآثار المحلية أقل حدة لأنها لا تغطي كل دول العالم فهي تحد من شدة المنافسة التي يمكن أن تواجهها في حالة الدخول في منظمة التجارة العالمية.

-تستطيع الدول الأعضاء في اتفاقية تجارة حرة التجريب بعدد من اتفاقيات الجديدة وهذا صعب في حالة عدد كبير من الدول .

– يمكن توظيف اتفاقيات التجارة الحرة كتهديد اقتصادي وسياسي للتشجيع على الوصول إلى اتفاقيات ضمن منتدى منظمة التجارة العالمي. مثل ما فعلت الو الم مع المكسيك وكند ساعد على دفع الدول نحو التوصل نتيجة جولة الارغواي بسبب الخوف من الو الم ببناء تجمعا اقليميا وتتخلى عن التزاماتها الجماعية.

- **الرأي الثاني: حججه**
- هذه الاتفاقيات تحد من التقدم نحو الاتفاقيات الجماعية على مستوى العالم
- لا يثق مناصرو التجارة المعارضون لاتفاقيات التجارة الحرة لأن اتفاقيات التجارة الاقليمية لا تشجع على المزيد من الاتفاقيات في إطار منظمة التجارة العالمية. ويعتقدون بأن هذه الاتفاقيات تقود نحو استقطاب الدول وتحويل القدرات بعيدا عن العمل للوصول إلى الاتفاقية.
- يشير المعارضون إلى ان اتفاقيات التجارة الحرة في الغالب هي عمل تمييزي ضد الدول الفقيرة بسبب عدم الاستفادة من مزايا فتح الاسواق.

سادسا: المنظمة العالمية للتجارة

1- نشأتها

ترجع الفكرة الأولى للو الم قبل انشاء الجات عام 1945، بحيث تكون المؤسسة الثالثة جنب الصندوق الدولي والبنك الدولي.لكن الكونغرس رفض المصادقة على هذا المشروع خوفا من أن يسبب تحرير التجارة العالمية فيإلحاق الضرر بالصناعات الامريكية.

ومن خلال جولة الأورغواي في الثمانينات ظهرت بعض الأصوات تطالب بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وتحقق ذلك فعليا جانفي 1995

2- أسباب قيام المنظمة العالمي للتجارة

اقتصار عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تمويل التنمية ومعالجة الاختلالات المالية في الدول النامية.(معالجة المشكل المالية والنقدية فقط)

لم تكون الجات منظمة دولية؛ حيث كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية(المجلس الوزاري والمجلس العام)

الاتفاقيات العامة التي وضعت عند إنشاء الجات عام 1947 واضحة؛ حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها. ولم يتم ادخال مواضيع جديدة مثل الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، والاستثمار في إطار اتفاقيات الجات. فالمواضيع الجديدة تجاوزت تحرير التجارة الدولية وتتعرض للقوانين الداخلية للبلد. وذلك لا ينسجم مع الاتفاقيات الأصلية للجات. مما تطلب انشاء منظمة تعالج الخدمات، وتتعرض لأحكام القوانين الدولية وتتعرض للقيود الضريبية وغير الضريبية. وعليه تم تحويل الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة[90].

3- أهداف المنظمة العالمية للتجارة

- إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحرير تدفقات السلع عبر الحدود الدولية
- تطوير نظام تجاري حر يمكن البلدان الأعضاء من التبادل التجاري في جو من المنافسة العالمية
- فتح الأسواق للمنافسة العالمية
- زيادة التجارة وتشجيعها بين الدول الأعضاء
- زيادة الانتاج ورفع مستوى الرفاه الاقتصادي

لكن توجد أهداف خفية وهي نهب ثروات الشعوب الضعيفة وتحويلها للخارج.

[90] علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق.

تمارين للحل

التمرين الأول: ما الفرق بين ما يلي:

- ما الفرق بين التكتل التجاري و التكامل الاقتصادي؟
- ما الفرق بين"الاتحاد الجمركي "و"السوق المشتركة"
- قارن بين التكتلات الإقليمية التقليدية (التي تعتمد على القرب الجغرافي) والتكتلات الوظيفية الحديثة
- ما الفرق بين WTO و GATT؟

التمرين الثاني: أجب(أجيبي) على الأسئلة التالية

- ماهو سبب رفض الولايات المتحدة الامريكية تأسيس هذة المنظمة؟
- هل العضوية في المنظمة العالمية للتجارة تضمن تحقيق المكاسب من التبادل التجاري الدولي؟
- ما تقييمك للتكتلات التجارية العالمية مبينا أنجح تكتل تجاري عالمي مع الشرح؟
- هل يمكن تخطي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي للوصل للوحدة النقدية، ولماذا؟

التمرين الثالث: قم بتصنيف التكتلات التالية حسب قوتها التأثيرية في الاقتصاد العالمي حالياً، مع ذكر "القائد الاقتصادي (Economic Leader) "لكل تكتل:

- BRICS+ بعد التوسعة الأخيرة
- اتفاقية تجارة حرة(افتا–أسيان AFTA–ASEAN)
- MERCOSUR السوق المشتركة للجنوب.

المراجع

1. نجلاء عبد الحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع، جامعة بنها، دون سنة نشر، ص08.
2. عمرو هشام محمد: مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، نظرة تحليلية للتطورات الاقتصادية المعاصرة من منظور الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الرأسمالي، دار طلاس، دمشق، 2009، ص04.
3. زينب صالح الأشوح: الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي نظرة تاريخية مقارنة، المكتبة الالكترونية www.kotobarabia.com، ص09.
4. حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط1، دار الشروق، بيروت، 1995، ص38.
5. نجلاء عبد الحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص37.
6. حسين عمر: تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1994، ص158.
7. عمرو هشام محمد: مدخل في مدارس الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص05.
8. زينب صالح الأشوح: مرجع سابق، ص100.
9. جون كينيت جالبريت: تاريخ الفكر الاقتصادي (الماضي صورة الحاضر)، عالم المعرفة، العدد261، 2000، ص48.
10. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن: تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ط1، 2000، ص69-72.
11. زينب صالح الأشوح: مرجع سابق، ص107.
12. حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص41.

1. جان باتيست *كولبير* (j-b. Colbert 1619-1683) وزيراً للمالية الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر.

13. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006، ص28.
14. حازم الببلاوي: دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص57.
15. سامي خليل: الاقتصاد الدولي الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص99.
16. السيد محمد أحمد السريتي: التجارة الخارجية، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر، 2009، ص30.

17. عبد الهادي عبد القادر سويفي: التجارة الخارجية، القاهرة، 2007، ص48.
18. نجلاء عبد الحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق، ص49.
19. أشرف أحمد العدلي: التجارة الدولية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2006، ص14.
20. أشرف أحمد العدلي: مرجع سابق، ص15.
21. سامي خليل: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص102.
22. علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الرابعة، 2015، ص91.
23. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص15.
24. رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، ط1، الجزائر، 2009، ص24.
25. سامي خليل: مرجع سابق، ص109.
26. عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، ص58.
27. سامي خليل: مرجع سابق، ص132.
28. أشرف أحمد العدلي: مرجع سابق، ص 28.
29. ميراندا زغلول رزق: التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص44.
30. كامل بكري: الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص47.
31. رائد فاضل جويد: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة آداب الفراهيدي، العدد15، 2013، ص177.
32. محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 2001، ص ص: 141-143.
33. ميراندا زعلول رزق: مرجع سابق، ص41.
34. طارق فاروق الحصري: الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص17.
35. عبد الهادي عبد القادر سويفي: مرجع سابق، ص62.
36. محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص 144-149.

37. خالد المرزوق: الاقتصاد الدولي، جامعة بابل، العراق، www.uobabylon.edu.iq، ص30.

38. سامي خليل: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص250.

39. ميراندا زغلول رزق: التجارة الدولية، مرجع سابق، ص55.

40. Klaus Desmet: Heckcher –Ohlin : Empirical Applications ,2009, P02 .

41. طالب عوض وراد: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، 2013، ص 113.

42. السيد محمد أحمد السريتي: مرجع سابق، ص104.

43. خالد الزرموك: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص31.

44. علي عبد الفتاح أبو شرار: الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص133.

45. سامي خليل: مرجع سابق، ص263.

46. عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 64-65.

47. جلال سلامة، *الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات*، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2010، ص45.

48. عبد الحميد عبد المطلب، *الاقتصاد الدولي*، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2012، ص122.

49. جمال بوثلجة: الاتجاهات الحالية للتجارة الخارجية ودورها في تفعيل عمليات التصدير في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2018، ص51.

50. محمد الخطيب، التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 88

51. رمزي زكي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2005، ص 173.

52. مزهر شعبان العاني، *العلاقات الاقتصادية الدولية*، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 201

53. جلال سلامة، مرجع سابق، ص 67

54. فاضل كاظم، *العولمة والتجارة الدولية*، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 154.

55. عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 215.

56. محمد قريشي، *مدخل إلى الاقتصاد الدولي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 189.

57. N. Gregory Mankiw :Principles of Economics, South-Western Cengage Learning, 7th edition, 2015, p508.

58. [1] Michael P. Todaro, Stephen C. Smith: Economic Development, Economic Development, UK/US, 12TH EDITION, 2015, P45.

59. Paul Samuelson: William Nordhaus: Economics, McGraw-Hill,UK,EDITION,2010,P275.

60. Olivier Blanchard :Macroeconomics, Pearson, 6TH EDITION, US, 2017, P29.

61. Rudiger Dornbusch, AND ALL, Macroeconomics, McGraw-Hill, UK, US, 10TH EDITION, 2011, P200.

62. الخواجة سعيد: .التجارة الدولية والنمو الاقتصادي: رؤية تحليلية .مجلة الاقتصاد والتنمية، 2010، ص 45-67

63. الأسطي أحمد: العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية . القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2015، ص 96-123

64. الشافعي محمد مصطفى .(2013) .الصناعات التصديرية وسوق العمل في الدول العربية . مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2013، ص 150-174.

65. المالكي عبد الرحمن: القيمة المضافة الصناعية ودورها في النمو الاقتصادي .مجلة دراسات الشرق الأوسط، 2012، ص 88-109.

66. منصور علي: التجارة الخارجية وإعادة تخصيص الموارد في الاقتصاد المعاصر .بيروت: دار النهضة العربية، 2014، 77-102.

67. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 72.

68. هاجر رماش: اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة02، 2013، ص 69.

69. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص86.

70. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص35.

71. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص89.

72. عادل أحمد حشيشي، مجدي محمود شهاب: أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص131-132.

73. علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص144.

74. [1] -B.Linder An Essoy on Trade and Transformation, John Wiley and sons, Newyork1961, PP101-104.

75. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص87.

76. أستيفان ب ماكي: التجارة الدولية، ترجمة حسان علي بابكر أستاذ الاقتصاد المساعد، جامعة صلاح الدين، منتدى إقرأ الثقافي، 1990، ص59-116

77. علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، مرجع سابق، ص145.

78. رنان مختار: التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص36.

79. عبد السلام مخلوفي: اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، أداة لحماية التكنولوجيا أم احتكارها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد3، 2006، ص114.

80. [1] -R.Vernon : International Investment and international trade in the product eycle , Quarterly jornal of Economies, vol80, Moy1966.

81. مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص103.

82. سامي خليل: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص299.

83. L.W.Gtuber,P.Mehta and R.vernon. “the R&D Factor in international Trade and Investment of United States Industries”. Journal of political Economy, February1967, P37.

84. عائشة مصطفى المنياوي، وآخرون: التسويق، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2009، ص197.

85. زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ص36، 39.

86. أبو قحف عبد السلام: *اقتصاديات التجارة الدولية* .الإسكندرية: الدار الجامعية،2007، ص 212.

87. الدجاني محمد عبد الفتاح: *التكامل الاقتصادي الدولي* .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص 35

88. صالح عبد القادر محمد: *التجارة الدولية* .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2013، ص 276.

89. العزاوي محمد عبد الكريم: التكتلات الاقتصادية الدولية وأثرها في التجارة العالمية .عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 63

90. عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي: دار المسيرة، ط4، 2015. ص4018-444.

91. علي عبد الفتاح أبو شرار: الاقتصاد الدولي، مرجع سابق.